

طمس الدين!!

مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

السنة السابعة. العدد التاسع والثلاثون: المحرم/صفر 1435هـ الموافق لـ نوفمبر/ديسمبر 2013م

بدعة تقسيم الدين إلى حقيقة وشريعة وأثره السيء في الأمة

أ.د. محمد علي فركوس



موقف جمعية العلماء المسلمين من الأولياء والصالحين



سليم مجوبي





محدث العصر

مفلح بن سليمان الرشيدي

السعر: 150 دج رقم الإيداع القانوني: 3623. 2006 ISSN: 1112. 6825

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُه ونَسْتَعِينُه ونَسْتَغْفِرُه، ونعوذُ باللهِ منْ شرورِ أنْفُسِنَا ومِنْ سَيِّئَاتِ أعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له.

وأشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ١٠٢﴾ [سُورَةُ آل عِمْرَان].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ١﴾ [سُورَةُ النِّسَاء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [سُورَةُ الأَحْزَاب].

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وأحسنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحْدَثَاتُهَا، وكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَكُلَّ ضَلاَلَةٍ في النَّارِ.


مدير المجلة

افتتاحية

المشاورة

إنَّ المشاورة مطلبٌ شرعيٌّ، ومسلكٌ نبويٌّ لا يليق بالعاقل أن يغفله أو أن يهمله، فالله تعالى يقول: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، و«مَا تَشَاوَرَ قَوْمٌ إِلاَّ هُدُوا لأَرْشَدِ أَمْرِهِمْ» كما قال الحسَن البصري رَحِمَهُ اللهُ [«مصنَّف ابن أبي شيبة» (26275)].

وقال الله تعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ فلم يستنكف النَّبيُّ ﷺ عن مشاورة بعض أصحابه كأبي بكر وعمر وغيرهما رضي الله عنهما في أمور عدَّة من شُؤون العامَّة كحروبه وعطاياه، أو من شؤونه الخاصَّة كما وقعَ في قصَّة الإفك حيثُ شاور عليًّا وأسامةَ رضي الله عنهما؛ وعلى هذا النَّهج القويم، والمهيع السَّليم سار الخلفاء والولاة الأخيار، والعلماء والفقهاء الأبرار من هذه الأمَّة، ولم يحِد عن هذا الطَّريق إلاَّ شُذَّاذٌ آثروا الاستبداد، فلم يعبأْ بهم التَّاريخ، ولم يرفَع بهم رأسًا.

وكلَّما تحمَّل المرءُ مهامًّا عظيمةً، صارت المشورة في حقِّه أوكَد، كمَن تحمَّل مهمَّةَ تعليم النَّاس أمرَ دينهم ودعوتهم إلى الخير والسُّنَّة مِنَ الدُّعاة والأئمَّة والخُطباء؛ فهؤلاء هم أولى النَّاس بالبُعد عن الإعجاب بالرَّأي وبخاصَّة ما يتعلَّق بأمر دعوتِهم؛ لأنَّ زَلَلَهُم ليس كزَلَل أحد منَ النَّاس.

إنَّ لزومَ مشاورَة الأمناء من أهل العِلم والعَقل فيمَا لم يُتَبيَّن فيه حُكمُ الله ورسوله ﷺ هو من أعظم السبل الموصلة إلى العَواقب الحميدَة، والمآلات الرَّشيدة؛ وإنَّ سببَ كثير من المآسِي الواقعَة بينَ المجتَمعين المتحابِّين سابقًا والمتفرِّقين المتَباغضين لاحقًا، هو العزوف عن مشورة النُّصحاء المؤهَّلين، أو مشاورة غير المؤتَمنين!

فكُن صالحًا لبيبًا حريصًا على الرُّشد، ولا تُبْرِم أمرًا ذا بال ولا تُقدِم على عمَلٍ هامٍّ إلاَّ بعدَ استخارة واستشارة، فما خابَ مَن استَخار، ولا نَدم مَن استَشار؛ ولا يقذفنَّ الشَّيطانُ في رُوعك أنَّ الاستعانة برأي غيرِكَ نقصٌ؛ لأنَّه مهما علَت رتبتُكَ عن منزلَة المستَشار فأنتَ محمودٌ؛ واستشارة الفاضل للمفضُول معلومةٌ مشهورة غير خافية؛ ولئن يشتَهر عنكَ أنَّك لا تنفرد برأيكَ دون أهل الرَّأي والمشورة من إخوانك ومشايخك أبقَى لذكرك وأرفَع لشأنك من أن يُقال: كان مستبدًّا برأيه؛ واعلَم أنَّ الخطأَ مع الاستشارة أقربُ للعذر.

وأكثر منَ المشورة حتَّى لا تعطب ولا تتعثَّر في طريقك ودعوتك، وحتى يكثر صوابُك ويقل خطؤك، وصَدَق المثل: «ما هلَكَ امرُؤٌ عَن مشُورة»؛ كما أنَّ كثرةَ المشاورَة أمارةٌ على حُسْن الفَهم ورجَاحَة العقل ونباهة القَدْر، ولكَ في سيرة نبيِّنا ﷺ وسيرة أصحابه رضي الله عنهم أسوةٌ حسنةٌ، إن كنتَ تطلب الفلاحَ والنَّجاحَ، وتمشي على طريق الهداية والسَّداد.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾



مجلة جامعة
تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع



عنوان المجلة:
دار الفضيلة للنشر والتوزيع
حي باحة (03)، رقم (28) الليدو.
المحمدية ـ الجزائر

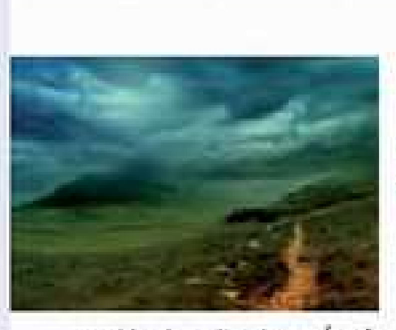
الهاتف والفاكس:
(021) 51 94 63
(النقال) (0559) 06 99 92

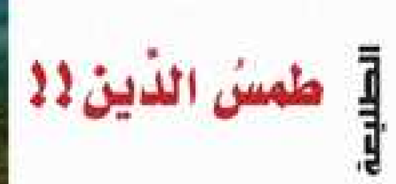
التوزيع (جوال):
(0661) 62 53 08

البريد الإلكتروني:
darelfadhila@hotmail.com

الموقع على الشبكة العنكبوتية:
www.rayatalislah.com

في هذا العدد





طمس الدين !!



بدعة تقسيم الدين إلى حقيقة وشريعة وأثره السَّيء على الأمة

العدد السابق


الإصلاح

وسطية أهل السنة السلفيين في جميع أبواب الدين


مسائل منهجية

أثر الدعوة السلفية في تحقيق الأمن والاستقرار

أثر الدعوة السلفية في تحقيق الأمن والاستقرار


اللغة والأدب

محدث العصر

قصيدة
محدث العصر

قواعد النشر في المجلة

- أن تكون الموضوعات مطابقة لخطة المجلة، وموافقة لمنهجها.
- أن يكون المقال متسمًا بالأصالة والاعتدال.
- أن يحرَّر المقال بأسلوب يحقق الغرض، ولغة بعيدة عن التكلف والتعقيد.
- الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.
- أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخطٍّ واضح مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.
- ألا يزيد المقال على خمس صفحات.
- أن يذكر صاحب المقال اسمه الكامل وعنوانه ورقم هاتفه، ودرجته العلمية إن وجدت.
- المقالات أو البحوث التي لا تنشر لا تردُّ لأصحابها.

طمسُ الدِّين!!



■■ التحرير

ممَّن طال السُّكوت عن باطلهم، ظنًّا أنَّ صاحبَه سيرعوي أو أنَّ باطله سيبطل من نفسه، إلاَّ أنَّ هذا السُّكوت لم يزده إلاَّ جراءةً وتماديًا في غيِّه، فأوشكَ أن يكونَ هذا السُّكوتُ إقرارًا لأباطيله، وعونًا على انتشار افتراءاته؛ فلهذا لم يعُد يحسُن الإعراض ولا السُّكوت عن ذيَّاك الزَّاعم النُّصحَ لعُموم الأمَّة الجزائريَّة في إحدى القَنوات التِّلفزيونيَّة منذُ مدَّة، متَّخذًا أسلوبَ التَّهكُّم والسُّخرية والاستهتار وسيلتَه لإيصال أفكاره المثيرة، وأجوبته الغريبة، في دقائق زمنيَّة يقضي فيها المشاهد أوقاتًا ينفصلُ منها ولا يدري أكانَ في مجلس فتوى أو مجلس (تنكيت) وفكاهة أو مجلس قِصَص وأحاجي أو غير ذلك من الأجواء الَّتي يملؤها هذا المتَزيِّي بزيِّ المشايخ بالتَّهويل والتَّهريج، والانفعال والاندفاع، فلا يتكلَّمُ كلامَ أهلِ العِلم، ولا ينتهجُ أسلوبَ أهل العلم، ولا يلزمُ أدبَ أهل العلم في إيراد المسائل الشَّرعيَّة والاستدلال لها، ولا منهجَهم في الفَتوى، فضلا عن طريقة ردوده ومناقشته لمخالفيه بلغة فيها كثيرٌ من الاستعلاء والعُنْجهيَّة، والفَوْرَة الغضبيَّة مع نفسيَّة متشنِّجة مشحونة بحقد دفين وحنق شديد، ممَّا ينبئ عن ضِيق عَطَن هذا الشَّخص، ولا يضيقُ العَطَن إلاَّ بسبَب الإفلاس العِلمي والخواء الفقهي.

ويكفي أن تعلمَ أنَّه تَرد عليه أسئلة في أمور الشَّرع فيقابلها بإجابات فيها حيدةٌ قبيحةٌ هي أقرب إلى اللَّعب بأمور الدِّين، ولا يخفى ما في ذلكَ منَ الجُرم واللَّوم؛ والأمثلة على ذلك كثيرةٌ مسجَّلةٌ في الشبكة العنكبوتية، لكن من أقربها ما نُمي إليَّ أنَّ سائلا سأله إذا استيقظ بعد خروج وقت الفَجر، بمَ يبدأ بصَلاة ركعتي الفَجر أم بالفَريضة؟ فلو رجع أحدُنا إلى كتب فتاوى أهل العِلم لوجَد مثل هذا السُّؤال ووجد إجابةً صريحةً عنه؛ أمَّا هذا الزَّاعم للنُّصح فقال للسَّائل: ابدَأ بفطور الصَّباح!! أهكَذا يكون جوابُ أهل العلم والفتوى والنُّصح؛ فوأسفاه على الإسلام إذا صار مثْلُكَ - يا هذا - مفتيًا ومعلِّمًا وناصحًا!

ولَمَّا كان الجهل الفاضحُ سمةَ هذا المتجاسِر تحلَّل من القُيود والضَّوابط وسمح لنفسه أن يخوضَ في كثير من الموضوعات الَّتي لا تَعنيه، وإلاَّ فما شأْنُ شيخ معمَّم يتحدَّث بإسهاب عن كيفيَّة توزيع تذاكر الدُّخول إلى ملعب كرة القدم لإجراء مقابلة كرويَّة! أو يتحدَّث عن هدف سجل في مرمى فريق الخصم!!

كما سمَح لنفسه أن يحمل حملات شعواء على أئمَّة أجلاَّء وأعلام راسخين في العلم غابَت أعيانُهم وبقيت آثارُهم الحسنة كشيخ الإسلام ابن تيميَّة والإمام البربهاري والإمام محمَّد ابن عبد الوهَّاب والإمام ابن باز والإمام الألباني والشَّيخ مقبل الوادعي وغيرهم رحمهم الله جميعًا، ويصفُ بعضَهم بالإرهابي دون حياء أو خجل، كما نال الشَّيخ محمَّد علي فركوس - حفظه الله - من طعونه نصيب وافر.

ومن فظاعاته أنَّه لَمَّازٌ للدَّعوة السَّلفيَّة بأشنع الأسمَاء والأوصَاف ومن قبيح زعمه وأسمجِ هُرائه أنَّ الدَّعوةَ السَّلفيَّةَ مِن صُنع المخابرات البريطانيَّة!!

ويُجهز على السَّلفيِّين ببُهت وسباب وشتَائم يأباها السُّوقة؛ كوصفهم بالحشويَّة والوهَّابية واللاَّمذهبيَّة، وأنَّهم أهل ضلال وفظاظة وغلظة وسوء أخلاق؛ وأنَّهم خطرٌ على الدِّين والوطن؛ بل يصرُّ على أنَّ الإرهابَ والسَّلفيَّةَ قرينان لا يفترقان، فيقول إفكًا وزورًا: «إنَّ كُلَّ دم، وكلَّ سَبي، وكلَّ عنف وراءه فتوى سلفيَّة» [جريدة «المحقِّق» عدد 134]، ويتمَادى في غيِّه وجهله، ويقول: «كلُّ دم سال في الجَزائر وراءَه فتوى سلفيَّة، وأنَّ كلَّ القَتلى الَّذين

قُتلوا خلالَ الأزمَة الأمنيَّة في الجزائر ذنوبُهم في ميزان محمَّد ابن عبد الوهَّاب»[جريدة الخبر الأسبوعي507]؛ وغيرها منَ الإطلاقات الخطيرة والافتراءات العظيمة، ولا عجبَ في ذلك؛ لأنَّ الجهل لا يولِّد غير الجهالات، و«مَن جهل قَدْر نفسه كانَ بقَدْر غيره أجهَل».

إنَّ من الاستخفاف بالعقول أن يقدَّمَ مثل هذا المتَعَجْرف المتحامل على أنَّه ناصح لطُلاَّب النَّصيحة ومرشدٌ لعُموم الأمَّة؛ وكأنَّ بلادَنا العَزيزة على سعَتها وكثرة المتعلِّمين فيها أضحت عقرى عن إنجاب الأكفَاء المؤهَّلين للتَّعليم والفتوى والإرشاد حتَّى يؤول الأمرُ إلى هذا المتشبِّع بما لم يعط، ليسطو على هذه الوظيفة العظيمة وهي النَّصيحةُ، و«الدِّين النَّصيحة» كما قال ﷺ، فيصُول ويجُول دونَ رقيب ولا حسيب.

فالأمَّة بحاجة إلى عالم أمين وناصح مشفق في نصحه، كنصح الوالد لولده والمعلِّم لتلميذه، فلا يتكلَّم إلاَّ بعلم في حلم ووقار وهدوء، ولا يكون له قصدٌ وراء ذلك إلاَّ هدايةَ النَّاس إلى الحقِّ والأخذ بأيديهم إلى طريق الخير والصَّلاح، وتعليمهم أمر دينهم وحثِّهم على لزوم كتاب ربِّهم ومتابعة سنَّة نبيِّهم ﷺ، ويبعث في النُّفوس تعظيمَ شأن الدِّين كلِّه؛ وليس كمَا يفعَلُ هذا النَّاصح المزعومُ بأسلوبه الخالي منَ العلم والفقه، وجرأته على مخالفة سُنن نبويَّة ثابتَة قطعًا، وحديثه عن أمور عقديَّة عظيمة بطريقة مستقبحة، ككلامه المستَهجَن عن نار جهنَّم. حينما طَلب منه سائلٌ أن يحدِّثه عنها.، فأخذَ يعدِّد بعضَ ما يعيشه الجزائريُّ من ضيق عيش ومتاعب ماديَّة وزعَم أنَّه نفس ما هو موجودٌ في جهنَّم، فلا حاجَةَ للحديث عنها؛ وهذا جهلٌ صريح وقلَّة حياء وخفَّة دين؛. ومن سمَّى هذه الشَّناعات نصحًا أو نصيحةً فهو غاشٌّ لأمَّته..

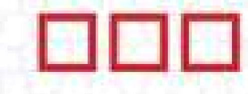
ولمَّا اتَّخذ هذه الطَّريقة في نصحه نُزعت مهابتُه من النُّفوس، فصار ترد عليه أسئلةٌ هي إلى الهزل أقرب منها إلى الجدِّ في طلب الفتوى والنَّصيحة، كالفتاة الَّتي طلبت منه أن يساعدها على الظَّفر بزوج من بلاد الهند، والمرأة العجوز الَّتي بلغت السَّبعين عامًا تطلب عونَه لتزويجها برجل لا يتجاوز سنُّه خمسًا وسبعين سنة، ونحوها منَ المسائل الواردة عليه، والَّتي ما كانَت لترد على عالم يعظِّمُ العلمَ والسُّنَّةَ؛ بل تحوَّل بأسلوبه هذا إلى مادَّة للهزؤ والتَّفكُّه، يتضاحَكُ الشَّبابُ من شطحاته ويتندَّرون بخَرجَاته؛ ويتناقلون ذلك على هواتفهم المحمولة والمواقع الإلكترونية؛ ولا أرى ذلك إلاَّ ثمرةً مُرَّةً يَجنيها من سُوء صَنيعه؛ لأنَّ الجزاءَ من جنس العَمل، فإنَّه لمَّا أرادَ أن يحُطَّ من أقدار أولياء الله وهُم علماء السُّنَّة الأبرار، خاب سعيُه وعُومل بنقيض قصده، فاستُخفَّ بأمره وحُطَّ من قَدره في نفوس العامَّة، وإنَّه إن لم يرعو، فسَيَرى إلى ما يَصير إليه أمرُه، «فإنَّ لحُومَ العلمَاء ـ رحمَة الله عَلَيْهم ـ مَسْمُومَة، وعَادَة الله في هتك أَسْتَار منتَقصيهم مَعْلُومَة؛ لأَنَّ الوقيعةَ فيهم بمَا هُم منْهُ برَاء أمرُه عَظيمٌ، والتَّنَاولُ لأعراضهم بالزُّور والافتراء مرتَعٌ وخيمٌ» [«تبيين كذب المفتري» (ص29)].

وإنَّه لنَذير سوء ألاَّ يؤخَذ على يَد هذا الزَّاعم للنُّصح لتُحمى الأمَّةُ من جهالاته وضلالاته، ويُصانَ الدِّينُ الصَّحيح من تحريفاته وتزييفاته، وتُحفظ السُّنَّة من تشويشه وطيشه؛ وكان اللاَّئقُ به أن ينصَح لنفسه قبلَ أن ينتَصب ناصحًا لغيره، فيمسكُ لسانَه ويُقبلُ على شأنه، ويُقلِّب النَّظر في قَول النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ الله لا يَقْبِضُ العلْمَ انْتزَاعًا يَنْتَزِعُهُ منَ النَّاس، وَلَكنْ يَقْبِضُ العلْمَ بقَبْض العُلَمَاء، حَتَّى إذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالاً، فَسُئلُوا فَأَفْتَوْا بغَيْر علْم، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»؛ وإن شاء فليسمَع تحذيرَ علاَّمة الجزائر ابن بَاديس رحمه الله ونصيحتَه. وإن لم يكُن على مشربه، إذ لم يكن طرقيًّا ولا صوفيًّا ـ حيث يقول: «وحذَار منَ الكلام في دين الله والإفتَاء للنَّاس بغَيْر علم مؤَهِّل لذلكَ، وحذَار من صَرف النَّاس عن العلم وأهله إذا رأيتَهُم قَد افتُتنُوا بكَ» [«آثار ابن باديس» (2/275)].

فأعط القَوس باريها، ودع الفَتوى فلستَ من أهلها، وأنصف نفسَك والزَم قدرَك، ولا يغرَّنَّك سطوع أضواء الأستوديو الكاشفة في وجهك، فإنَّ شموسَ الحقِّ السَّاطعة ستُخمد شموسَ الباطل المظلمة، ولو بعد حين؛ فالحقُّ روحه العلم، والباطل يسيِّره الجهل، ولا فلاح للأمَّة إلاَّ بالعلم الصَّحيح؛ و«مَن تحدَّث في العلم بغَيْر أمانَة، فقَد مسَّ العلمَ بقُرحة، ووضع في سبيل فَلاح الأمَّة حَجَر عَثرة»[«رسائل الإصلاح» للشيخ محمد الخضر حسين (ص81)].

فلا تقف حجرَ عثرَة في طريق تقدُّم الأمَّة وفلاحها، فتعطِّلَ مسيرةَ الخير والنَّجاح، وتؤخِّر عجلةَ الإصلاح، وتشوِّه صورةَ ديننا الحنيف، وتطمسَ معالمه وحقائقه.

حمى اللهُ أمَّتَنا من مُضلاَّت الأهواء والفتَن، ومن جميع المحدثات والبدع والخرافات.





تفسير الصحابي



د/عادل مقراني
أستاذ بجامعة الأمير عبد القادر . قسنطينة

الصَّحابة رضي الله عنهم هُم سادة الأولياء، وقدوة المؤمنين وخير عباد الله بعد الأنبياء والمرسلين، هم خير الأمم سابقهم ولاحقهم؛ فهم أرقُّ النَّاس قلوبًا، وأعمقهم علمًا وأبعدهم عن التَّكلُّف، حازوا شرف السَّبق بمشاهدة خاتم الأنبياء وصحبته، ورثوا علم النُّبوَّة وكانوا بين مكثرٍ ومقلٍّ، قال مسروق رحمه الله: «لقد جالستُ أصحاب محمَّد ﷺ فوجدتُّهم كالإخاذ[1] فالإخاذ يروي الرَّجل، والإخاذ يروي الرَّجلين والإخاذ يروي العشرة، والإخاذ يروي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم، فوجدتُّ عبد الله بن مسعود من ذلك الإخاذ»[2].

قال الشَّافعي رحمه الله: «وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتَّوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم... أدَّوْا إلينا سنن رسول الله ﷺ وشاهدوه والوحي ينزل عليه فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامًّا وخاصًّا وعزمًا وإرشادًا، وعرفوا من سننه ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كلِّ علم واجتهاد وورع وعقل وأمر اسْتُدْرِكَ به عِلْمٌ واسْتُنْبِطَ به، وآراؤهم لنا أَحْمَدُ وأَوْلَى بنا من رأينا عند أنفسنا»[3].

وإنَّ من أعظم ما ورثته الأُمَّة من علم أصحاب النَّبيِّ ﷺ تفسير القرآن الكريم، وتفسيرهم له أهمِّيَّةٌ كبيرةٌ وعظيمةٌ لأنَّهم «أعلم الأمَّة بكتاب الله ومراده منه»[4].

---

(1) الإخاذ بغير هاء: مجمع الماء شبيه بالغدير، قال الخليل: لأنَّ الإنسان يأخذه لنفسه، وجائزٌ أن يُسَمَّى إخاذًا، لأَخْذِه من ماء «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (1/68).
(2) «المدخل إلى السُّنن الكبرى» للبيهقي (109 . 110)، و«الطَّبقات الكبرى» لابن سعد (3/343).
(3) «إعلام الموقِّعين» ابن القيِّم (1/80).
(4) «طريق الهجرتين وباب السَّعادتين» ابن القيِّم (1/566).

الفرع الأوَّل: التَّعريف بالصَّحابي

أوَّلا . تعريف الصَّحابي في اللُّغة:

جاء في «لسان العرب» (1/519): «الصَّحب: جمع الصَّاحب، مثل راكب، ورَكْبٌ، والأصحاب: جماعة الصَّحب، مثل فَرْخ، وأفراخ، والصَّاحب: المعاشر...».

وفي «القاموس المحيط» (1/279): «صَحِبَه، كسَمِعَه، صَحَابَةً، ويُكْسَر، وصُحْبة: عاشره، وهم أصحاب وأصاحيب، وصحبان، وصِحَاب وصَحَابة وصُحْب، استصحبه: دعاه إلى الصُّحبة ولازمه».

وقال السَّخاوي رحمه الله: «وهو لغةً يقع على من صَحِبَ أقلَّ ما يطلق عليه اسم صُحْبَة، فضلاً عمَّن طالت صحبته وكثرت مجالسته»[1].

«فالصَّحابي» في اللُّغة يُطْلَقُ على من طالت أو قصرت صحبته، كما نقل الخطيب رحمه الله: «لا خلاف بين أهل اللُّغة أنَّ القول «صحابي» مُشْتَقٌّ من الصُّحبة، وأنَّه ليس بمُشْتَقٍّ من قَدْرٍ

(1) «فتح المغيث» (3/79).

منهـا مخصوص، بـل هو جـار على كلِّ من صَحِـبَ غيرَهُ قليـلاً كان أو كثيرًا... وكذلك يقال: صحبتُ فلانًا حولاً ودهرًا وسنـةً وشهرًا ويومًا وساعـةً، فيقع اسم المصاحبـة بقليل مـا يقع منهـا وكثيره، وذلـك يوجب في حكم اللُّغـة إجراء هذا علـى من صحب النَّبيَّ ﷺ ولو ساعةً من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم»[2].

■ ثانيًا: تعريف الصَّحابي اصطلاحًا:

تنوَّعـت آراء العلمـاء في تعريـف الصَّحابي ومن أشهرها:

قـال الإمـام البخـاري رحمه الله: «مـن صَحِـبَ النَّبـيَّ ﷺ أو رآه مـن المسلمين فهو من أصحابه»[3].

وقـال الإمـام أحمـد رحمه الله: «كلُّ مَنْ صحبَـه سنةً أو شَهْـرًا أو يَوْمًا أو ساعَةً، أو رآه فهو مـن أصحابه له من الصُّحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه»[4].

وقال علـي بن المديني: «مَـنْ صَحِبَ النَّبيَّ ﷺ أو رآه ولو ساعةً من نهار، فهو من أصحاب النَّبيِّ ﷺ»[5].

وقال ابن حزم رحمه الله: «أمَّا الصَّحابي فهـو: كُلُّ مَـنْ جالَـسَ النَّبـيَّ ﷺ، ولـو لساعة، وسمع منه ولـو كلمةً فما فوقها، أو شاهد منه عليه السلام أمـرًا يَعِيه ولم يكن مـن المنافقـين الَّذيـن اتَّصـل نفاقهم، واشتهر حتَّـى ماتوا على ذلـك، ولا مثل مـن نفاه عليه السلام باستحقاقه... فمن كان كما وصفنا فهو الصَّاحب»[6].

والتَّعريف المختار هو تعريف الحافظ ابن حجر في «نخبـة الفكر»، وهذا الَّذي جنـح إليه ورجَّحه جماعـةٌ من الباحثين والدَّارسـين، وسار عليه مـن جاء بعده، وهو قوله رحمه الله: «وهو مَنْ لقي النَّبيَّ ﷺ مُؤْمنًا بـه ومات على الإسلام ولو تخلَّلت ردَّةٌ في الأصحِّ»[7].

الفرع الثَّاني: أهمِّيَّة تفسير الصَّحابي

لمَّا كان الصَّحابـة أعلم الأمَّة بكتاب الله تعـالى، وأصوبهم فهمًـا، وأحسنهم إدراكا، وأعرفهـم بمقاصـد القـرآن الكـريم؛ حَظِيَـتْ تفاسيرهـم بعنايـة خاصَّـةً، وكان لهـا شـرف التَّقـدُّم على غيرهـا، وقد ذكـر العلمـاء أسبابًا تدلُّ على أهمِّيَّة تفسيرهم، ومنها:

■ أوَّلاً. علمهم باللُّغة العربيَّة:

فهم أهل اللُّغة فطرةً وطبعًا لا تصنُّعًا وكَسْبًـا، جُبِلَتْ عليهـا نفوسهم سليقةً لا تعلُّمًا، وكان كلامهم في ذروة الفصاحة، وقمَّـة البلاغـة، لعلمهم بأساليـب اللُّغة وأسرارها.

ولقـد نـزل القـرآن الكـريم بلغتهم فزادهـم حسن البيان، فتربَّـوْا على لغة القـرآن الكريم؛ فلا يُعْلَـمُ أفصحُ لسانًا وأسـدُّ بيانًا وأقومُ خطابًـا منهم، فكانوا أقـدرَ النَّاس على فهم القـرآن وإدراك معانيـه واستيعـاب مراميـه، ومـن جاء بعدهـم كان أقـلَّ منهم درجـةً وفضلاً، قـال الشَّاطبـي رحمه الله: «...معرفتهـم باللِّسـان العربي؛ فإنَّهم عـربٌ فصحاء لم تتغيَّر ألسنتهـم، ولم تنزل عن رتبتها العليـا فصاحتهم، فهـم أعرف في فهم الكتـاب والسُّنَّـة من غيرهم، فـإذا جاء عنهم قولٌ أو عملٌ واقعٌ موقع البيان صحَّ اعتمادُه من هذه الجهة»[8].

■ ثانيًا. مشاهدتهم التَّنزيل:

لقد كان لمشاهدتهـم التَّنزيل أعظمُ الأثر على تفسيرهـم؛ إذ الشَّاهد يدركُ من الفهم مـا لا يدركه الغائب، كما قال الشَّاطبـي رحمه الله: «مباشرتهـم للوقائـع والنَّـوازل، وتنزيـل الوحـي بالكتـاب والسُّنَّـة، فهـم أقعـدُ في فهـم القرائـن الحاليَّـة، وأعـرف بأسبـاب التَّنزيـل، ويدركـون مـا لا يدركـه غيرهـم بسبب ذلك، والشَّاهد يرى ما لا يرى الغائب»[9].

فهم أعرفُ النَّـاس بأسباب النُّزول ومواطنـه؛ لأنَّ منهـم من عاش تنزُّلات القـرآن مـن بدايتـه إلى نهايتـه فأورثه هذا علمًا بالمُنَـزَّل لا يحصل لغيره أبدًا؛ لأنَّ معايشتـه التَّنزيـل مـن مقتضيـات الأحـوال الَّتي يُفْهَـمُ بها الخطاب، وهذا ممَّا شَـرُفَ وتميَّزَ به تفسيـر الصَّحابة عن غيرهم.

■ ثالثًا. حسن فهمهم وسلامة قصدهم:

قـال ابـن القيِّم: «كان الصَّحابـة أعلـمَ الأمَّـة على الإطـلاق وبينهم وبين مـن بعدهم في العلـم واليقين كما بينهم وبينهـم في الفضـل والدِّيـن، ولهذا كان مـا فهمـه الصَّحابة مـن القـرآن أَوْلَى أنْ يُصَـار إليـه ممَّـا فهمه مَـنْ بَعْدَهُم فانضـاف حسـن قصدهـم إلى حسن

(2) «الكفاية في علم الرِّواية» (51)، و«فتح المغيث» (79/3).
(3) «الكفاية في علـم الرِّوايـة» الخطيب البغـدادي (51).
(4) «الكفايـة في علـم الرِّوايـة» الخطيـب البغـدادي (71).
(5) «فتح المغيث» (93/3).
(6) «الإحكام في أصول الأحكام» (85/5).
(7) «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» (21).
(8) «الموافقات» (128/4).
(9) المصدر نفسه (128/4).

فهمهم، فلم يختلفوا في التَّأويل في باب معرفة الله»[10].

فقد آتاهم الله حسن البيان لمعاني القرآن بما هيَّأ لهم من الأسباب الَّتي تعينهم على حسن الفهم من مشاهدة التَّنزيل ومعرفة من نزل فيهم القرآن، وكونهم أصحاب اللِّسان الَّذي نزل به القرآن؛ مع ملازمتهم لصاحب الشَّريعة صلوات ربِّي وسلامه عليه، فهذه الأسباب مقصورةٌ على زمانهم الَّذي فُضِّل عن غيره من الأزمنة.

كما سلَّم الله الصَّحابة من شرِّ الخلاف، فسَلِمَت مقاصدهم وغاياتهم، وكان تفسيرهم لكتاب الله خالصًا مُخْلصًا من الشَّوائب الَّتي جاء بها من بعدهم، سليمًا من الأهواء والنَّزعات والتَّعصُّبات والانحرافات الَّتي جنت على كثيرٍ من المتأخِّرين.

فكانت تفاسيرهم بيانًا للقرآن الكريم، وإرشادًا للحقِّ، ودعوةً إلى الله تعالى؛ لا لأنفسهم وأهوائهم وأحزابهم وأعراشهم وفرقهم؛ لأنَّ هذه الخزعبلات لم يعرف الصَّحابة لها وجودًا في حياتهم، فالصَّحابة -رضوان الله عليهم- لهم من الشَّرف أعلاه، ومن الفضل أحسنه، ومن العلم أصوبه وأهداه، فقد أزالَ نور الصُّحبة عنهم ظلامَ الشُّكوك والأوهام، ووفقهم الله لصحبة نبيِّه ﷺ وكفى بها شَرَفًا وعزًّا، فحازوا قصب السَّبق من تَرِكَة النُّبوَّة فأخذوا من العلم بحظٍّ وافرٍ.

(10) «الصَّواعق المرسلة» (2/509).



■ رابعًا- سلامة تفسيرهم من التَّأويل في نصوص الأسماء والصِّفات:

ولم يَحُزْ هذه السَّلامة إلاَّ تفسير أصحاب النَّبيِّ ﷺ ومن سار على معتقدهم، وغالب من وَلَجَ هذا الباب جاء بما يُذْهِبُ صفاءَ تفسيره وسلامته.

وأمَّا تفسير الأصحاب -رضوان الله عليهم- فقد صانوه من التَّأويل الفاسد الَّذي عُرِفَ عند المتأخِّرين، كما قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله: «إنَّ جميع ما في القرآن من آيات الصِّفات فليس عن الصَّحابة اختلافٌ في تأويلها، وقد طالعتُ التَّفاسير المنقولة عن الصَّحابة وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصِّغار أكثرَ من مائة تفسير؛ فلم أجد -إلى ساعتي هذه- عن أحدٍ من الصَّحابة أنَّه تأوَّل شيئًا من آيات الصِّفات أو أحاديث الصِّفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أنَّ ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأوِّلين ما لا يحصيه إلاَّ الله»[11]، وقال الإمام الشَّاطبي رحمه الله: «وممَّا يدلُّ على ذلك أيضًا- أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم لم يبلغنا عنهم من الخوض في هذه الأمور ما يكون أصلاً للباحثين والمتكلِّفين كما لم يأت ذلك عن صاحب الشَّريعة -عليه الصَّلاة والسَّلام-، وكذلك التَّابعون المُقْتَدَى بهم لم يكونوا إلاَّ على ما كان عليه الصَّحابة، بل الَّذي جاء عن النَّبيِّ ﷺ وعن أصحابه النَّهي عن الخوض في الأمور الإلهيَّة وغيرها، حتَّى قال: «لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا: هَـٰذَا اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَ اللهَ[12]»[13].

(11) «مجموع الفتاوى» (6/394).

وقال ابن القيِّم رحمه الله: «إنَّ أهلَ الإيمان قد يتنازعون في بعض الأحكام، ولا يخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصَّحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين، وأكمل الأمَّة إيمانًا، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصِّفات والأفعال، بل كلُّهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسُّنَّة كلمةً واحدةً من أوَّلهم إلى آخرهم، لم يسَمُّوها تأويلاً، ولم يقل أحدٌ منهم يجب صَرْفُها عن حقائقها، وحملها على مجازها، بل تلقَّوْها بالقبول والتَّسليم، وقابلوها بالإيمان والتَّعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلِّها أمرًا واحدًا، وأجرَوْهَا على سنن واحد»[14].

■ خامسًا- ما امتازوا به عن غيرهم:

ما انفرد به أصحاب النَّبيِّ ﷺ عن غيرهم ممَّن جاء بعدهم، وكان هذا من أسباب قلَّة اختلافهم؛ لن يحصيَه المرءُ عدًّا، ولن تجليِّه فصاحةُ لسان، وينفد المداد في توضيحه لكن ما لا يدرك كلُّه لا يُتْرَكُ جلُّه، وقد جمع ابن القيِّم ما امتازوا به في كلمات موجزة فقال رحمه الله: «هذا فيما انفردوا به عنَّا، أمَّا المدارك الَّتي شاركناهم فيها من دلالات الألفاظ والأقيسة فلا ريب أنَّهم كانوا أبرَّ قلوبًا، وأعمقَ علمًا وأقلَّ تكلُّفًا، وأقربَ إلى أن يُوَفَّقُوا فيها لما لم نُوَفَّق نحن؛ لِمَا خَصَّهم الله تعالى به من تَوَقُّد الأذهان،

(12) أخرجه البخاري (3276)، ومسلم (134).
(13) «الموافقات» (2/142).
(14) «إعلام الموقِّعين» (1/51-52).

وفصاحة اللِّسان وسعة العلم، وسهولة الأخذ، وحسن الإدراك وسرعته، وقلَّة المعارض أو عدمه، وحسن قصد، وتقوى الرَّبِّ تعالى، فالعربيَّة طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصَّحيحة مركوزةٌ في فِطَرِهم وعقولهم، ولا حاجة بهم إلى النَّظر في الإسناد، وأحوال الرُّواة وعلل الحديث، والجرح والتَّعديل، ولا إلى النَّظر في قواعد الأصول، وأوضاع الأصوليِّين، بل قد غُنُوا عن ذلك كلِّه فليس في حقِّهم إلاَّ أمران:

أحدهما: قال الله تعالى كذا، وقال رسوله كذا، والثَّاني: معناه كذا، وكذا، وهم أسعد النَّاس بهاتين المقدِّمَتَيْن، وأحظى الأمَّة بهما، فقُوَاهم متَوَفِّرة مجتمعة عليهما...»[15]

الفرع الثَّالث: حكم تفسير الصَّحابي

التَّفاسير المنقولة عن الصَّحابة - رضوان الله عليهم - أنواعٌ مختلفةٌ، باعتبار مصدرها بين نقليَّة سمعيَّة، واجتهاديَّة استنباطيَّة، وباعتبار الموافق والمخالف لها من الصَّحابة، لذا لا يصحُّ إطلاق الحكم على تفسير الصَّحابي جملةً من حيث الاحتجاج به أو عدمه، بل لابدَّ من التَّفصيل فيه، فيكون لكلِّ نوع حكمٌ يُنَاسِبُه[16]، وهذه الأنواع هي:

■ النَّوع الأوَّل. ما له حكم الرَّفع:

وهو حجَّة بالاتِّفاق وهذا النَّوع على ضربَيْن:

♦ الضَّرب الأوَّل: ما لا مجال للرَّأي فيه.

ممَّا لا مجال لرأي واجتهاد الصَّحابي فيه، أي: أنَّ الصَّحابة لم يتكلَّموا فيه من جهة الرَّأي بل كانت النِّسبة إليهم باعتبارهم نقلة له فقط، ويتمثَّل هذا الضَّرب في:

- أسباب النُّزول.
- أحوال من نزل فيهم القرآن.
- القضايا الغيبيَّة.

□ محترزات هذا الضَّرب:

وقد يعتري هذه الثَّلاثة ما يُعَدُّ من قبيل الرَّأي والاجتهاد لذا وضع العلماء بعض المحترزات عليها.

ففي أسباب النُّزول كثيرًا ما يُطْلَقُ على تفسير الصَّحابة أنَّ لها حكمَ الرَّفع، كما قال الشَّنقيطي رحمه الله: «والمُقَرَّر في علوم الحديث أنَّ تفسير الصَّحابي الَّذي له تَعَلُّقٌ بسبب النُّزول أنَّ له حكم الرَّفع كما عقده صاحب «طلعة الأنوار» بقوله:

تفسير صاحب له تعلُّق
بالسَّبب الرَّفْعُ له مُحَقَّقًا»[17]

وممَّا يُحترَز منه في هذا الباب:

أ - قول الصَّحابي: «نزلت الآية في كذا»؛ لأنَّ هذا يُرَادُ به تارةً سببُ النُّزول ويرادُ به تارةً أخرى أنَّه داخلٌ في الآية؛ لذا قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله: «وقد تنازع العلماء في قول الصَّاحب «نزلت هذه الآية في كذا» هل يجري مَجْرَى المسند - المرفوع - كما يُذْكَرُ السَّبب الَّذي أُنْزِلَتْ لأجله، أو يجري مجرى التَّفسير منه الَّذي ليس بمسند، فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله في المسنَد، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عَقِبَه فإنَّهم كلَّهم يُدْخِلُونَ مثل هذا في المسند»[18].

ب - كما يُحْتَرَزُ في الأمور الغيبيَّة من الإسرائيليَّات.

فإنْ سَلِمَتْ من ذلك فلها حكم الرَّفع، كما قال الشَّوكاني رحمه الله: «تفسير الصَّحابة إذا كان مستنده الرِّواية عن أهل الكتاب، كما يقع ذلك كثيرًا فلا تقوم به حجَّةٌ، ولا يسوغ لأجله العدول عن التَّفسير العربي»[19].

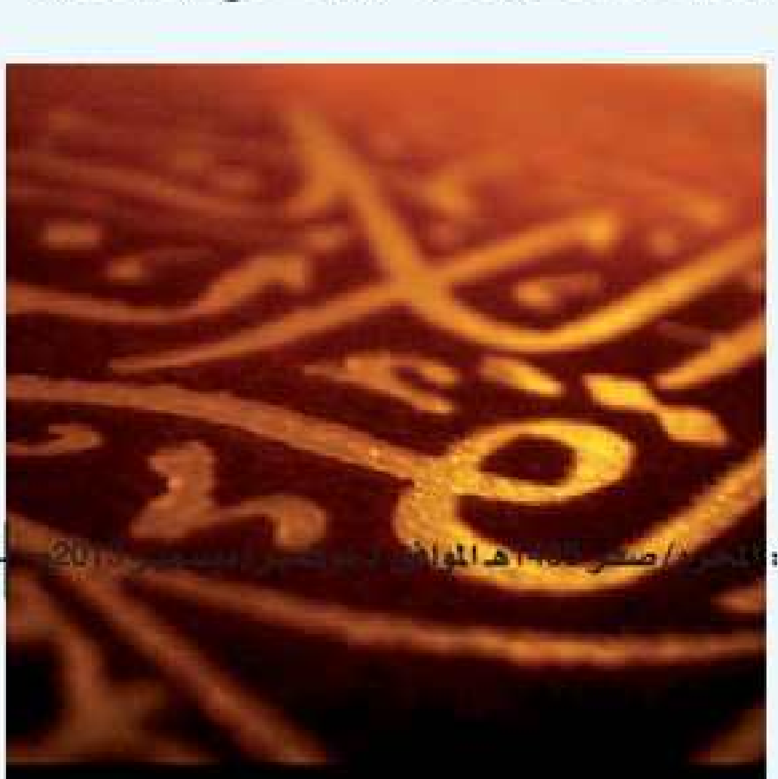
وقد جمع الحافظ ابن حجر الكلام في الضَّرب الأوَّل فقال:

«والحقُّ أنَّ ضابطَ ما يُفَسِّرُه الصَّحابي رضي الله عنه إن كان ممَّا لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان العرب فحكمه الرَّفع وإلاَّ فلا، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، وعن الأمور الآتية كالملاحم والفتن والبعث، وصفة الجنَّة والنَّار، والإخبار عن عمل يحصل به ثوابٌ مخصوصٌ أو عقابٌ مخصوصٌ فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم لها بالرَّفع»[20].

♦ الضَّرب الثَّاني. إجماع الصَّحابة:

ما أجمع عليه الصَّحابة فهذا حجَّةٌ

(15) المصدر نفسه (148/4).
(16) انظر هذا الموضوع في «إعلام الموقِّعين» (81/1 وما بعدها)، و«الإتقان» للسُّيوطي (2304)، و«البحر المحيط» للزَّركشي (53/6)، و«معالم أصول الفقه عند أهل السُّنَّة والجماعة» للجيزاني (222)، و«إتحاف ذوي البصائر شرح روضة النَّاظر» للنَّملة (259/4)، و«قواعد التَّفسير» لخالد السَّبت (178/1).
(17) «أضواء البيان» (92/1).
(18) «مقدِّمة في أصول التَّفسير» ضمن «مجموع الفتاوى» (340/13).
(19) «فتح القدير» (37/4).
(20) «النُّكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح» (531/2).



بالاتِّفـاق، قـال ابن قيِّم الجوزيَّـة: «وإن لم يُخَالـف الصَّحابـي صحابيًّـا آخـر: فإمَّـا أن يَشْتَهِرَ قولـه في الصَّحابة أو لا يشتهر، فإن اشتهر فالَّذي عليه جماهير الطَّوائـف مـن الفقهـاء أنَّـه إجمـاع وحجَّةٌ»[21].

وقـال ابـن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّـا أقوال الصَّحابـة فـإن انتشـرت، ولم تنكـر في زمانهـم فهـي حُجَّـة عنـد جماهيـر العلماء»[22].

■ النَّوع الثَّاني. ما رجعوا فيه إلى لغتهم:

وهـذا النَّوع لـه حكم القبـول لأنَّهم أهـل اللِّسـان، كما قـال الشَّاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «معرفتهـم باللِّسـان العربـي... فإنَّهـم عـربٌ فصحـاء لم تتغـيَّر ألسنتهم، ولم تنـزل عـن رتبتهـا العليـا فصاحتهـم، فهـم أعرف في فهم الكتـاب والسُّنَّة من غيرهـم، فإذا جـاء عنهم قـول أو عمل واقعٌ موقعَ البيـان صحَّ اعتماده من هذه الجهة»[23].

♦ والتَّفسير اللُّغوي للصَّحابي ضروب، وهي:

□ الضَّرب الأوَّل. ما كان منها ثابتًا عن الصَّحابة:

فهـذا الضَّـرب قـال فيـه الإمـام الشَّـوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا ما كان منها ثابتًا عـن الصَّحابة - رضوان الله عليهم - فإن كان مـن الألفاظ الَّتي نقلهـا الشَّرع إلى معنًـى مغايـر للمعنى اللُّغـوي بوجه من الوجوه فهو مُقَدَّمٌ علـى غيره»[24] أي: ما نُقِلَ معناه اللُّغوي إلى الشَّرعي، وصارت مُسَمَّيَات الألفاظ شرعيَّةً، فهذا الضَّرب لا خلاف في حجِّيَّة لغة الصَّحابي فيه.

□ الضَّرب الثَّاني: ما كان من لغتهم: وله حالتان:

الحالة الأولى: أن لا يحتمل اللَّفظ إلاَّ معنًى واحدًا، يتَّفـق عليه أصحاب النَّبيِّ ﷺ فحكمه القبول لعدم احتمال غيره، ولاتِّفاق أهل اللُّغة - الصَّحابة - عليه.

الحالة الثَّانيـة: أن يقع الاحتمال في معنـى اللَّفظ ويُفَسَّر بأكثر من معنى من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، ففي هذه الحالة قد اتَّفق العلماء علـى أنَّ ما قاله الصَّحابي ليس بحُجَّة على صحابـيٍّ آخر، غير أنَّه لا ينبغـي للمتأخِّـر أن يُحْدِثَ قـولاً آخر زائدًا عـن أقوالهم، كما قـال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا قـال الصَّحابي قولاً، فإمَّا أن يخالفَـه صحابيٌّ آخـر أو لا يخالفه، فإن خالفه مثلـه لم يكن قـولُ أحدهما حجَّةً على الآخر»[25].

ثـمَّ فصَّـل ابـن القيِّـم في طـرق التَّرجيـح بين خلافات الصَّحابة في هذا البـاب وسوف نـورد هـذا - إن شاء الله - عند الكلام على حكم اجتهادهم.

وعليـه أقول: إنَّ مـا فسَّره الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ورجعـوا فيـه إلى لغتهم فحكمه القبـول؛ لأنَّهم أقدَرُ علـى تحديد المعنى العربـيِّ للقرآن ممَّن جـاء بعدهم؛ ولذا فإنَّ الرُّجـوع إلى تفسيرهم واعتباره في نقل اللُّغة ممَّا لا بـدَّ منه، قال الزَّركشي رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُنْظَـرُ في تفسيـر الصَّحابي فإنْ فَسَّره مـن حيثُ اللُّغة فهم أهـل اللِّسان فلا شكَّ في اعتماده»[26].

■ النَّـوع الثَّالث. ما رَجَعُوا فيه إلى أهل الكتاب[27]:

فحكم هـذا النَّوع راجعٌ إلى صِحَّة أو ضَعْفِ الأثر، وهو كالتَّالي:

- فما كان منـه صحيحًا فهو مقبول، ومـا كان ضعيفًـا فمـردُّه إلى اختلافات العلماء في حكم رواية الحديث الضَّعيف والعمـل بـه، و مـا كان موضوعًـا فهـو مردود.

ومرويَّـات الصَّحابـة في هـذا النَّوع معدودةٌ ومعلومةٌ عند أهل الصَّنعة.

■ النَّوع الرَّابع. ما اجتهدوا فيه:

وهـذا النَّـوع يكـثر في تفسيـر الصَّحابي، ويمكـن أن نُفَصِّلَ القولَ فيه بحسب ضروبه:

♦ الضَّـرب الأوَّل. أن يتوافـق اجتهادهم:

وهـذا حجَّـةٌ؛ لأنَّه إجمـاعٌ وقد سبق الكلام عليه مُفَصَّـلاً في الضَّرب الثَّاني من النَّوع الأوَّل فيما له حكم الرَّفع.

♦ الضَّـرب الثَّـاني. ما اختلفت اجتهاداتهم فيه:

فهـذا النَّوع قـد اتَّفق العلمـاء على أنَّ قـولَ بعضهـم لا يكـون حُجَّـةً علـى قول الآخر، كما قـال شيخ الإسلام ابن تيميَّـة: «وإن تنازعـوا رُدَّ مـا تنازعـوا فيـه إلى الله والرَّسـول، ولم يكـن قول بعضهـم حُجَّةً مـع مخالفـة بعضهم له باتِّفاق العلماء»[28].

وقال ابـن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فـإنْ خالفه مثلُـه لم يكـن قـول أحدهما حجَّـةً على الآخر»[29].

(21) «إعلام الموقِّعين» (120/4).
(22) «مجموع الفتاوى» (14/20).
(23) «الموافقات» (128/4).
(24) «فتح القدير» (12/1).
(25) «إعلام الموقِّعين» (119/4).
(26) «البرهان في علوم القرآن» (172/2).
(27) تفصيل هذا النَّوع يرجع إلى حكم الإسرائيليَّات.
(28) «مجموع الفتاوى» (14/20).
(29) «إعلام الموقِّعين» (119/4).

فعلى المجتهد التَّخيُّر بين أقوالهم بحسب الدَّليل.

والعلماء لهم طُرُقٌ في التَّرجيح بين أقوال الصَّحابة واجتهاداتهم، ولعلَّ مُلَخَّصَها كما ذكرها ابن القيِّم رحمه الله بقوله: «وإن خَالَفَهُ أعلمُ منه كما إذا خالفه الخلفاء الرَّاشدون أو بعضهم وغيرهم من الصَّحابة في حكم، فهل يكون الشِّقُّ الَّذي فيه الخلفاء الرَّاشدون أو بعضهم حُجَّةً على الآخرين؟ فيه قولان للعلماء، وهما روايتان عن الإمام أحمد، والصَّحيح أنَّ الشِّقَّ الَّذي فيه الخلفاء أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به من الشِّقِّ الآخر، فإن كان الأربعة في شِقٍّ فلا شكَّ أنَّه الصَّواب، وإن كان أكثرهم في شقٍّ فالصَّواب فيه أغلب، وإن كانوا اثنين واثنين فشِقُّ أبي بكر وعمر أقرب إلى الصَّواب، فإنْ اختلف أبوبكر وعمر فالصَّواب مع أبي بكر، وهذه جملة لا يَعْرِفُ تفصيلَها إلاَّ من له خبرَةٌ واطِّلاعٌ على ما اختلف فيه الصَّحابة وعلى الرَّاجح من أقوالهم»[30].

♦ **الضَّرب الثَّالث ـ أن ينقل عن أحدٍ قول ولا يعلم له مخالف:**

وهذا الضَّرب له صورتان:

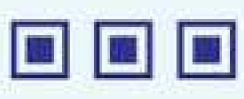
□ الصُّورة الأولى: أنْ يشتهر مع عدم العلم بالمخالف: فهذا لا رَيْبَ أنَّه حُجَّةٌ بل عدَّهُ طوائف من العلماء إجماعًا، قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله: «وأمَّا أقوال الصَّحابة فإن انتشرت، ولم تُنْكَرْ في زمانهم فهي حُجَّةٌ عند جماهير العلماء»[31].

وقال ابن القيِّم: «فإمَّا أن يشتهر قولُه في الصَّحابة أو لا يشتهر، فإنْ اشتهر فالَّذي عليه جماهير الطَّوائف من الفقهاء أنَّه إجماعٌ وحُجَّة»[32].

□ الصُّورة الثَّانية: أنْ لا يشتهر ولا يعلم هل اشتهر أم لا، فهذه الصُّورة يَرَى جمهورُ العلماء أنَّ قولَه حُجَّةٌ كما صَرَّح بذلك شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله: «وإن قال بعضُهم قولاً ولم يَقُلْ بعضهم بخلافه، ولم ينتشر، فهذا فيه نزاعٌ وجمهورُ العلماء يحتجُّون به كأبي حنيفة ومالك وأحمد، في المشهور عنه والشَّافعي في أحد قوْلَيْه، وفي كتبه الجديدة الاحتجاج بمثل ذلك في غير موضع»[33].

وقال ابن القيِّم رحمه الله: «وإنْ لم يشتهر قوله أو لم يُعْلَمْ هل اشتهر أم لا، فاختلف النَّاس هل يكون حُجَّةً أم لا؟ فالَّذي عليه جمهور الأمَّة أنَّه حُجَّةٌ، هذا قول جمهور الحنفيَّة، صَرَّح به محمَّد بن الحسن، وذُكِر عن أبي حنيفة نصًّا، وهو مذهب مالك وأصحابه، وتَصَرُّفه في «موطَّئه» دليلٌ عليه، وهو قول إسحاق بن راهويه وأبي عبيد، وهو منصوص الإمام أحمد في غير موضع عنه، واختيار جمهور أصحابه، وهو منصوص الشَّافعي في القديم والجديد»[34].

وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.





(30) «إعلام الموقِّعين» (119/4).
(31) «مجموع الفتاوى» (14/20).



(32) المصدر السَّابق (119/4).
(33) المصدر السَّابق (14/20).
(34) «إعلام الموقِّعين» (119/4).

■ خالد حمودة

إنَّ في القصص النَّبوي من العبرة والعظة والفائدة خيرًا كثيرًا، ومن ذلك ما تضمَّنه حديث الثَّلاثة من بني إسرائيل: الأقرع والأبرص الأعمى، وقد سنح لي أن أقيِّد ما يتعلَّق به من الفوائد والعبر، والله المعين.

قصة الأبرص والأقرع والأعمى

فوائد وعبر

نص الحديث

أخرجه البخاري (3464) عن أحمد ابن إسحاق، واللاَّلكائي في «أصول السُّنَّة» (2367) من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب، كلاهما عن عمرو ابن عاصم.

وأخرجه البخاري (3464) عن محمَّد. قال أبو علي الغسَّاني: ولعلَّه الذُّهلي[1]، والسَّهمي في «تاريخ جرجان» (930) من طريق موسى بن عمر الجرجاني، كلاهما عن عبد الله ابن رجاء.

وأخرجه مسلم (2964) وابن حبَّان (314) والبيهقي في «السُّنن الكبرى» (219/7) وفي «شعب الإيمان» (3402) عن شيبان بن فرُّوخ.

ثلاثتهم (عمرو بن عاصم وعبد الله ابن رجاء وشيبان ابن فرُّوخ) عن همَّام ابن يحيى قال حدَّثنا إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة حدَّثني عبد الرَّحمن ابن أبي عَمْرَة أنَّ أبا هريرة حدَّثه أنَّه سمع النَّبيَّ ﷺ يقول:

«إنَّ ثَلاثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيل أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى، فَأَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا فَأَتَى الأَبْرَصَ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ وَجِلْدٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذي قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ، وَأُعْطِيَ لَوْنًا حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الإِبِلُ، أَوْ قَالَ: البَقَرُ. شَكَّ إسحاق. إلاَّ أنَّ الأَبْرَصَ أَوْ الأَقْرَعَ قَالَ أَحَدُهُمَا الإِبِلُ وَقَالَ الآخَرُ البَقَرُ، قَالَ: فَأُعْطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءَ، فَقَالَ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا.

قَالَ: فَأَتَى الأَقْرَعَ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعْرٌ حَسَنٌ وَيَذْهَبُ عَنِّي هَذَا الَّذي قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ وَأُعْطِيَ شَعْرًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: البَقَرُ، فَأُعْطِيَ بَقَرَةً حَامِلاً فَقَالَ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا.

قَالَ: فَأَتَى الأَعْمَى فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: أَنْ يَرُدَّ اللهُ إِلَيَّ بَصَرِي فَأُبْصِرَ بِهِ النَّاسَ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَرَدَّ اللهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، قَالَ: فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الغَنَمُ.

فَأُعْطِيَ شَاةً وَالِدًا فَأُنْتِجَ هَذَانِ وَوَلَّدَ هَذَا، قَالَ: فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الإِبِلِ وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ البَقَرِ وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الغَنَمِ.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِه وَهَيْئَتِه فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ قَدْ انْقَطَعَتْ بِيَ الحِبَالُ فِي سَفَرِي فَلاَ بَلاَغَ لِيَ اليَوْمَ إِلاَّ بِاللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الحَسَنَ وَالجِلْدَ الحَسَنَ وَالمَالَ بَعِيرًا أَتَبَلَّغُ عَلَيْهِ فِي سَفَرِي، فَقَالَ: الحُقُوقُ كَثِيرَةٌ، فَقَالَ لَهُ: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ! أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ فَقِيرًا فَأَعْطَاكَ اللهُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا المَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ.

قَالَ: وَأَتَى الأَقْرَعَ فِي صُورَتِه فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَى هَذَا، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ.

قَالَ: وَأَتَى الأَعْمَى فِي صُورَتِه وَهَيْئَتِه فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ وَابْنُ سَبِيلٍ انْقَطَعَتْ بِيَ الحِبَالُ فِي سَفَرِي فَلاَ بَلاَغَ لِيَ اليَوْمَ إِلاَّ بِاللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ شَاةً أَتَبَلَّغُ بِهَا فِي سَفَرِي، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللهُ إِلَيَّ بَصَرِي فَخُذْ مَا شِئْتَ وَدَعْ مَا شِئْتَ فَوَاللهِ لاَ أَجْهَدُكَ اليَوْمَ شَيْئًا أَخَذْتَهُ للهِ، فَقَالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ، فَقَدْ رُضِيَ عَنْكَ وَسُخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ».

(1) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (544/1).

هذا الحديث من غرائب الصَّحيح، قال الحافظ أبو بكر البزَّار في «مسنده» (381/14): «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النَّبيِّ ﷺ إلاَّ من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وليس لإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن عبد الرَّحمن بن أبي عمرة في «الصَّحيحين» غير هذا الحديث وحديثه عن أبي هريرة ـ أيضًا ـ: «أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا عَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ».

هذا الحديث من أصحِّ وأجود القصص النَّبوي، وقد روى البخاري طائفةً حسنةً منها في كتاب أحاديث الأنبياء من «صحيحه»، وأخذها الحافظ ابن كثير فجوَّدها وزاد فيها طرقًا وألفاظًا في فصل ماتع من فصول «البداية والنِّهاية» (2/31ـ76)، وقد قال الله تعالى في القرآن: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يوسف]، فالقصص القرآني فيه عبرةٌ وعظةٌ وفوائد جمَّةٌ، من تسلية وتثبيت وغير ذلك.

لكنَّ القصَّ يكتنفه محذوران إذا تحقَّق في القصَّاص واحدٌ منهما استحقَّ الذَّمَّ الَّذي ورد عن السَّلف في القصَّاصين:

أحدهما: أن يجعل شغله ودأبه من الدِّين، حتَّى لا يكون عنده منه إلاَّ الأخبار والحكايات.

والثَّانية: أن يتطلَّب الغرائب الَّتي لا يُعلم ثبوتها أو ربَّما يتحقَّق كذبها ليستميل قلوب العامَّة.

فإذا انضمَّ إلى ذلك جهل القاصِّ حتَّى يَقُصَّ ما ينافي العقيدة الصَّحيحة والشَّرائع المحكمة فقد استحكم فيه الضَّلال.

شرح ما تضمنه الحديث من الفوائد

1 ـ قوله «في بَنِي إِسْرَائِيلَ» وإسرائيل هو يعقوب عليه السلام، له في كتاب الله اسمان: يعقوب وإسرائيل، وقد حكى فخر الدِّين الرَّازي في «تفسيره» (31/3) اتِّفاق المفسِّرين على ذلك، وروى الحاكم (569/2) من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عبَّاس قال: «يَعْقُوبُ بن إِسْحَاقَ ابن إِبْرَاهِيمَ هو إِسْرَائِيلُ»، وسماك مضطربُ الحديث عن عكرمة، واحتجَّ الحافظ ابن كثير لذلك في «تفسيره» (373/1) بما أخرجه أبو داود الطَّيالسي (2854) وأحمد (2471) من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب قال حدَّثني عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما قال: «حَضَرَتْ عصابةٌ من اليهود نبيَّ الله ﷺ» فذكر الحديث وفيه: «فقال لهم: هل تَعْلَمُونَ أَنَّ إِسْرَائِيلَ يَعْقُوبَ مَرِضَ مَرَضًا شَدِيدًا فَطَالَ سَقَمُهُ فَنَذَرَ لله نَذْرًا لَئِنْ شَفَاهُ مِنْ سَقَمِه لَيُحَرِّمَنَّ أَحَبَّ الطَّعَامِ إِلَيْهِ وَأَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَيْهِ...»، قَالُوا: اللَّهمَّ نعم، قال: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ عَلَيْهِمْ»، وشهرٌ ضعيف، وقد رُوِيَ معناه عن سعيد بن جبير عن ابن عبَّاس أخرجه التِّرمذي (3117) وأحمد (2483) وفي سنده ضعفٌ ـ أيضًا ـ.

***

2 ـ قوله: «أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى»: الأقرع الَّذي ذهب شعر رأسه لآفة[2].

والأبرص الَّذي ابْيَضَّ ظاهرُ بدنه لفساد مزاجه[3].

***

3 ـ قوله: «أَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ» هكذا هو في رواية شيبان وعمرو عن همَّام، وفيه إثبات الإرادة لله عز وجل وهي ثابتةٌ في نصوص كثيرة جدًّا.

وخالفهما عبد الله بن رجاء فقال: «بَدَا لله»، وهي مشكلةٌ من جهة أنَّ البَدَاءَ ممتنِعٌ في حقِّ الله تعالى لما يتضمَّنُه من سبق الجهل وحدوث العلم بموقع المصلحة؛ فلذلك اتَّفق أهل الملل على نفيه عن الله سبحانه، لم يخالف في ذلك إلاَّ اليهود والرَّافضة[4].

وعبد الله بن رجاء في حفظه كلامٌ، ونُسب إلى التَّصحيف؛ فلذلك حكم الألباني في «الصَّحيحة» (3523) وفي «مختصر البخاري» (446/2) على روايته هذه بالشُّذوذ.

وقد سبق إلى نحو من هذا الخطَّابيُّ وابن قرقول فخطَّآها، قال ابن قرقول في «المطالع»: «ضبطناه على متقني شيوخنا

(2) «شرح البخاري» للكرماني (94/14).
(3) «إرشاد السَّاري» للقسطلاني (224/5).
(4) راجع لمسألة البداء «الرَّوض الأنف» للسُّهيلي (6/2)، و«أصول مذهب الشِّيعة الإماميَّة الاثني عشريَّة» للقفاري (1133/2).

بالهمز أي ابتدأ الله أن يبتليهم، ورواه كثير من الشُّيوخ بغير همز وهو خطأ»[5].

وآخرون من العلماء تأوَّلوها، منهم ابن حجر، قال في «فتح الباري» (502/6): «وأَوْلَى ما يحمل عليه أنَّ المراد قضى الله أن يبتليهم».

فهذه ثلاثةُ مسالك لأهل العلم في هذه اللَّفظة: التَّضعيف والتَّغليط والتَّوجيه.

***

4. قوله: «وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ» بذالٍ مكسورةٍ، أي اشمأزُّوا من رؤيتي وكرهوا مقاربتي.

- وفيه دلالةٌ على مبلغ تأذِّي المرء من كلام النَّاس فيه؛ فلهذا نهى الله عنه وعظَّم شأنه فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ﴾ [الأحزاب: 69]، وقد قال عبد الله بن عبيد بن عمير: «إنَّ أيُّوب إنَّما دعا بكشف البلاء لجزعه من قول أحد صاحبيه: «لو كان الله علم من أيُّوب خيرًا ما بلغ به كلَّ هذا»[6].

***

5. «ناقةٌ عُشَرَاء» بضمِّ العين وفتح الشِّين، وهي الَّتي مضى على حملها عشرة أشهر، وقيل: الحامل مطلقًا، وقيل: الَّتي قاربت الولادة، وكانت من أَنْفَسِ الإبل، قال عياض في «الإكمال» (515/8): «لقرب ولادتها ورجاء لبنها»، وتُجْمَعُ على عِشَار، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤﴾ [التكوير]، قاله في سياق تهويل السَّاعة حتَّى إنَّ العشَار الَّتي هي أنفسُ أموال النَّاس تُعَطَّل من راعيها ويهملها أصحابها.

(5) «فتح الباري» (502/6).
(6) انظر «الزُّهد» لأحمد (54)، «البداية والنِّهاية» (510/1).

***

6. «أَتَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ» فيه دليلٌ على قدرة الملائكة على التَّشكُّل في صور بني آدم، وقد كان جبريل كثيرًا ما يأتي النَّبيَّ ﷺ على ذلك وربَّما جاءه في صورة تشبه صورة دحية الكلبي رضي الله عنه.

***

7. قوله: «وَرِثْتُهُ هَذَا المَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ»، هذا دليلٌ على جهل الرَّجل؛ لأنَّ كونه يُمَتَّع بالمال هو وأبوه وجدُّه أتمُّ في النِّعمة وأدعى إلى القيام بحقِّها من أن يُمَتَّعَ بها هو دون أسلافه[7].

***

8. قوله: «أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ وَجِلْدٌ حَسَنٌ وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ» فيه دليلٌ على فضيلة العافية وأنَّها أحبُّ إلى المريض من كلِّ متاع الدُّنيا، وقد ثبت في «المسند» (5) بإسناد صحيح عن أبي بكر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «سَلُوا اللهَ المُعَافَاةَ - أو قال: العَافِيَةَ - فَلَمْ يُؤْتَ أَحَدٌ قَطُّ بَعْدَ اليَقِينِ أَفْضَلَ مِنَ العَافِيَةِ».

***

9. قوله: «فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟» فيه أنَّ المالَ مع العافية من تمام الابتلاء، وفيه شاهدٌ لقول أحمد رحمه الله: «الغِنَى من العافية»[8].

(7) «شفاء العليل» لابن القيِّم (37).

***

10. قوله: «بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا» فيه فضيلةُ البركة في المال.

- وقوله: «فَأُنْتِجَ هَذَانِ وَوَلَّدَ هَذَا» راعى عرف الاستعمال، حيث قال في البقر والغنم: أُنْتِجَ، وفي الشَّاة: وَلَّدَ، وهذا شائعٌ في كلام العرب أن يَخُصُّوا الشَّيءَ باللَّفظ لا يشركه فيه نظيره.

- وقد صار لكلِّ واحد منهم وادٍ من ماله الَّذي اصطفاه، ولم يُعْطَوْا أوديةً منها ابتداءً تنبيهًا إلى الأخذ بأسباب الرِّزق.

ولم يُذْكَرْ مثلُ ذلك في الشِّفاء؛ لأنَّ عملَ الأسباب فيه خفيٌّ، والشِّفاء ينزل من عند الله.

***

11. وفيه أنَّ الأمر قد تكون الحكمة منه الامتحان، فتتحقَّق الحكمةُ بالعزم على الفعل كما في قصَّة أمر إبراهيم عليه السلام بذبح ولده[9].

***

12. قوله: «كَأَنِّي أَعْرِفُكَ! أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ فَقِيرًا فَأَعْطَاكَ اللهُ» فيه جوازُ تذكير المنعَم عليه بحاله قبل طروء النِّعمة؛ حثًّا له على الشُّكر قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 94].

***

(8) «الحثُّ على التِّجارة» للخلَّال (8).
(9) انظر «جامع الرَّسائل» لابن تيميَّة (315/5).

13. قولـه: «أَمْسِـكْ مَالَـكَ فَإِنَّمَـا ابْتُلِيتُـمْ، فَقَـدْ رُضِيَ عَنْـكَ وَسُخِطَ عَلَى صَاحِبَيْـكَ» فيـه فضيلـة الشُّكـر لكونه أوجب لصاحبه الرِّضا.

- وأنَّ الشُّكر سببٌ لاستدامة النِّعم كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم: 7].

- وأنَّ المرءَ قـد يستوجب الرِّضا أو السَّخـط بفعلٍ واحد أو قـولٍ واحد، فهو شاهدٌ لقوله في الحديـث: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِـرَاكِ نَعْلِه والنَّارُ مثلُ ذلكَ»، وفي معناه حديث بلال رضي الله عنه.

وليس في ذلك ما ينفي وزن الأعمال كمـا توهَّمـه بعضهم، بل يكـون ذلك مع الوزن على أحد وجهين:

- إمَّـا أنَّ هـذا العمل حسنـةً أو سيِّئةً يعظـمُ بمـا يقترن بـه حتَّى يَرْجُـحَ على مقابلـه، شاهـده في الحسنـات حديث صاحب البطاقة.

- وإمَّـا أنَّـه دليـلٌ على سـوء سريرةِ الرَّجـل وكـثرةِ ذنوبـه، والأوَّل أجرى مع ظواهر النُّصوص.

***

14. قولـه: «شَعْرٌ حَسَـنٌ» اسْتُدِلَّ به علـى جواز زراعـة الشَّعر وأنَّـه ليس من الوصـل المحـرَّم، وبذلـك أفتـى الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين وغيره[10].

***

15. وعلـى أنَّ في الشَّعر ديَـةً كاملةً، قال الشَّيخ ابن عثيمين: «لأنَّ شعر الرَّأس لا شـكَّ أنَّه جمالٌ ووقايةٌ، وفي فقده عيبٌ وقَذَرٌ عند النَّاس»[11].

***

16. فيـه دليلٌ علـى أنَّ السَّلامة مع البـلاء أقـربُ منهـا مـع العافيـة، وأنَّ الصبـر علـى البـلاء قـد يكـون خـيرًا للمُبْتَلَى من زواله[12].

***

17. تكلَّم قومٌ في سبب نجاة الأعمى دون صاحبَيْـه من جهـة فساد مزاجهما دونه، قال الكرماني في «شرح البخاري» (96/14): «ولا شـكَّ أنَّ مزاجـه كان أقـرب إلى السَّلامة مـن مزاجهما؛ لأنَّ البرصَ مرضٌ لا يحصل إلاَّ من فساد في المزاج وخلـل في الطَّبيعة، وكذلك ذهاب الشَّعر، بخـلاف العمى فإنَّـه لا يستلزم فساده وقد يكون من أمرٍ خارجي».

وهذا أحـدُ ضروب الفراسة وقد نبَّه إليه الشَّافعي رحمه الله.

ولم يسلِّم بذلك الصَّلاح الصَّفدي، فقـال في «نكـت الهميـان» (37): «وأمَّا كـون الله نجَّى الأعمـى وأهلـك الأقرع والأبرص فهذا أمرٌ لا يُعَلَّل ولا يُعْقَلُ وهو من أسرار القدر».

***

18. فيـه أنَّه لا ينبغي للمرء أن يتمنَّى حـالاً لا يدري كيف يكـون فيها حتَّى يُقَيِّد ذلـك بمـا يدفـع المحـذور كما نبَّـه عليه المقـداد بـن الأسـود صاحب رسـول الله ﷺ لمـن قيل لـه: طُوبَى لهاتـين العيْنَيْن اللَّتين رأتا رسولَ الله ﷺ، فغضب وقال: «مَـا يَحْمِلُ الرَّجُلَ على أَنْ يَتَمَنَّى مُحْضَرًا غَيَّبَهُ الله عَنْهُ، لاَ يَدْرِي لَوْ شَهِدَهُ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ فيه، والله لَقَدْ حَضَرَ رَسولَ الله ﷺ أَقْوَامٌ أَكَبَّهُمُ الله عَلَى مَنَاخِرهِمْ في جَهَنَّمَ لَمْ يُجِيبُوهُ، وَلَمْ يُصَدِّقُوه...»[13].

***

19. وفيـه أنَّـه يجـوز أن يطلب رفعَ البـلاء وكشفه، وليس ذلـك من تسخُّط الأقـدار والاعتراض عليها، بـل الدُّعاء من القدر.

***

20. فيه عظـمُ الذَّنب بترك الطَّاعة مـع كثرة الأسبـاب المقتضيـة لها، فهذا الرَّجل أَنْعَمَ الله عليه بأحبِّ الأشياء إليه بعد العدم، وجاءه المَلَكُ في الصُّورة الَّتي كان عليها، وشرح له الحال، وتوسَّل إليه بإنعـام الله عليه وضعف حـال المسؤول، ثـمَّ إنَّ المالَ كثيرٌ والمطلـوبَ شيءٌ يسيرٌ، ومع ذلك أبى عليه بُخْلُهُ وجحودُه إلاَّ المنعَ فاستحقَّ السَّخط.

فالذَّنـب قَدْ يحتفُّ بـه من الأمور ما يجعلـه أكبر من أكبرَ منه، بـل قد يَرْقَى إلى أن يُحبطَ العملَ، كما أنَّ الحسنة قد يقترن معها مـا يُعَظِّمُها حتَّى تكونَ أكبرَ مـن أكبرَ منها، وحتَّى لا يَضُرَّ معها ذنبٌ دون الشِّـرك بـالله تعـالى كمـا في قوله

(10) راجع: «أحكام زراعة الشَّعر وإزالته» للدُّكتور سعد الخثلان (5).

(11) «الشَّرح الممتع» (153/14).

(12) «الإفصاح» للوزير ابن هبيرة (263/6).

(13) أخرجه أحمد (23810)، وصحَّحه ابن حبَّان (6522).

ﷺ: «لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»، وفي قوله ﷺ: «مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا فَعَلَ بَعْدَ الْيَوْمِ».

***

21. قوله: «إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ» فيه جواز الدُّعاء على من يستعمل ماله في غير الطَّاعة كما قال موسى عليه السلام: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ﴾ [يونس: 88]، وقال نبيُّنا ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

***

22. فيه أنَّ الشُّكرَ يكون بالعمل بالنِّعم وأداء حقِّها، قال الله تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ [سبأ: 13]، وقال النَّبيُّ ﷺ -وقد كان يصلِّي حتَّى تتفطَّر قدماه-: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا».

***

23. قوله: «فَلَا بَلَاغَ لِيَ الْيَوْمَ إِلَّا بِاللهِ ثُمَّ بِكَ» فيه دليلٌ على جواز مثل هذا القول، وقد بوَّب عليه أبو عبد الله البخاري: «باب: لا يقول: ما شاء الله وشئت، وهل يقول: أنا بالله ثمَّ بك»

ونظيره قوله ﷺ: «قُولُوا مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ».

***

24. فيه إعطاء السَّائل على حسب ما أظهر، وأنَّه لا يَكْشِفُ عن حاله، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى].

***

25. فيه جوازُ السُّؤال بالله سبحانه.

***

26. وفيه شاهد لما في أخلاق أهل الإبل والبقر من الغلظة والجفاء والفخر والكبر، وما في أخلاق أهل الغنم من السَّكينة والتَّواضع، وقد صحَّ هذا المعنى مسندًا عن النَّبيِّ ﷺ في «الصَّحيحين» وغيرهما.

***

27. وفي ذلك أبلغ الدَّلالة على تأثُّر الإنسان بما يحيط به وما يميل إليه.

***

28. قوله: «إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ» فيه جواز تعليق الدُّعاء، كما في قوله تعالى ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۝٧﴾ [النور].

***

29. فيه التَّزهيد في الدُّنيا والتَّرغيب في العمل للآخرة، وأشار مسلم إلى ذلك بإيراده هذا الحديث في سياق أحاديث التَّزهيد في الدُّنيا.

***

30. فيه ذمُّ البخل وشؤمه على أصحابه، قال القرطبي في «المفهم» (119/7): «حَمَلَه بخلُه على نسيان منَّة الله تعالى وعلى جَحْد نعمه وعلى الكذب، ثمَّ أورثه ذلك سَخَطَ الله الدَّائم، وكلُّ ذلك بشؤم البخل».

***

31. قوله: «كنتُ أعمى فردَّ الله إليَّ بصري» فيه فضيلة التَّحدُّث بنعمة الله، قاله النَّووي في «شرح مسلم» (100/18).

***





بدعة تقسيم الدين إلى حقيقة وشريعة وأثرها السيء على الأمة

أ.د.محمد علي فركوس
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية ـ الجزائر

إنَّ ما أحدثه المتصوِّفة من تقسيم الدِّين إلى حقيقة وشريعة، وعلم الباطن والظَّاهر؛ نصرةً لمذهبهم الباطل، لم يَرِدْ ـ بتاتًا ـ ما يؤيِّده من الجانب الشَّرعيِّ، بل موقفُ علماء السُّنَّة والأئمَّة العدول قائمٌ على رفض هذا التَّقسيم واستنكاره؛ ذلك لأنَّ الحقيقةَ ـ عند المتصوِّفة ـ هي أن ترى الله المتصرِّفَ في خَلْقه بالمكاشفات والمشاهدات، فيكشفَ للسَّالك ما يستترُ على الفهم كأنَّه رأيُ عين من الهداية والإضلال، والعزَّة والذُّلِّ، والتَّوفيق والخذلان، والتَّولية والعزل، والخير والشَّرِّ، والنَّفع والضَّرِّ، والإيمان والكفر، والفوز والخسران، والجهل والعرفان، والزِّيادة والنُّقصان، بقضائه وقدره، وحكمته ومشيئته[1].

بخلاف الشَّريعة، فهي ما وَرَد به التَّكليفُ من: الأمر والنَّهي، والإباحة والحَظْر، ولا يتمُّ ذلك إلاَّ بواسطة الرُّسُل، فالشَّريعة أن تعبُدَ الله تعالى بوجود الأفعال، بينما الحقيقة ـ عندهم ـ فهي تقريبٌ بلا واسطة، وإنَّما هي شهودٌ للأفعال لا لوجودها.

فالسَّالك ـ في معتقدهم ـ في ارتقائه في مدارج السَّالكين ينبغي عليه أن يلتزمَ الشَّريعةَ ابتداءً، ثمَّ ينتقلَ بالطَّريقة من حُكم الأوراد إلى الواردات، فيستغني بالوارد عن الوِرْد، وبالحقيقة عن الرُّسوم، وبالمعاني عن الصُّوَر، فيَفُكُّ عن نَفْسه رِقَّ التَّكليف المختصَّ بعلم الظَّاهر، ليقومَ بحقيقة الباطن الَّتي يقتضيها الحُكْمُ.

ولهذا كانت الحقيقةُ ـ في الاعتبار الصوفيِّ ـ نتيجةً للطَّريقة، والطَّريقةُ أَثَرَ الشَّريعة[2]، فظهر ميلُ أهل التَّصوُّف إلى العلوم الإلهاميَّة دون التَّعليميَّة، وتعليلُهم لذلك أنَّ الأنبياء والأولياءَ انكشف لهم الأمرُ، وفاض على صدورهم النُّورُ، لا بالتَّعلُّم والنَّظر في المُصنَّفات والبحث في الأقاويل والأدلَّة المذكورة، وإنَّما حصل لهم ذلك عن طريق تقديم المجاهدة ومحو الصِّفات المذمومة، والزُّهد في الدُّنيا والتَّبرِّي من علائقها، وتفريغ القلب من شواغلها، وقطع الهمَّة عن الأهل والمال والولد والوطن، والإقبال بأقصى غايات الهمَّة على الله تعالى، ومَن كان لله كان الله له.

لذلك كانت العلومُ الشَّرعيَّة والعقليَّة ـ عندهم ـ من جملة العوائق الَّتي تحول دون وصول السَّالك إلى الحقيقة، فيجب على السَّالك ـ عندهم ـ التَّخلُّصُ منها وتجاوُزُها إلى المعرفة والقطع، لا إلى العلم والظَّنِّ الَّذي عند غيرهم، فالعلمُ طريقُه الجِدُّ، وأمَّا المعرفة فطريقُها الكشفُ والعيان، والعلمُ ـ في منظورهم ـ حجابٌ عن المعرفة وإن كان لا يُوصَل إليها إلاَّ بالعلم، فالعلمُ بمثابة الصِّوَان الصَّائن لما تحته؛ فهو حجابٌ عليه، ولا يُوصَل إليه إلاَّ منه[3].

فهذه هي طريقةُ أهل التَّصوُّف في اكتساب المعرفة الكشفيَّة الَّتي هي الميزانُ التَّقويميُّ في مسائل الإيمان والاعتقاد، مخالفين في ذلك ما فَرَضَه النَّبيُّ ﷺ على كلِّ مسلم من طلب العلم الشَّرعيِّ[4]، وجَعَل سلوكَه طريقًا إلى

(1) انظر: «جامع الأصول» للنَّقشبندي (42).

(2) المصدر السَّابق (43)، و«مدارج السَّالكين» لابن القيِّم (3/166).

(3) انظر: «مدارج السَّالكين» لابن القيِّم (3/165).

(4) وذلك لقوله ﷺ: «طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»، أخرجه ابن ماجه (224) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

الجنَّة في قوله ﷺ: «وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فيه علمًا سَهَّلَ الله لَهُ به طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ»[5]، كما أكَّد أنَّه لا طريقَ للوصول إلى العلم الشَّرعيِّ إلاَّ بالتَّعلُّم وبذل الجهد في طلبه وتحصيله في قوله ﷺ: «إنَّمَا العلْمُ بالتَّعَلُّم، وَالحِلْمُ بالتَّحَلُّم، وَمَنْ يَتَحَرَّ الخَيْرَ يُعْطَهُ، وَمَنْ يَتَوَقَّ الشَّرَّ يُوقَهُ»[6].

وهذا أبو حامد الغزَّاليُّ ـ من جهته ـ يوضِّح الميزانَ الكشفيَّ التَّقويميَّ ويزعم أنَّه به توسَّط الصُّوفيةُ بين انحلال المؤوِّلة وجمود الحنابلة في مَنْع التَّأويل؛ حيث قال: «وحَدُّ الاقتصاد بين هذا الانحلال كلِّه وبين جمود الحنابلة دقيقٌ غامضٌ لا يطَّلع عليه إلاَّ الموفَّقون الَّذين يُدرِكُون الأمورَ بنورٍ إلهيٍّ لا بالسَّماع [أي: الكتاب والسُّنَّة]، ثمَّ إذا انكشفت لهم أسرارُ الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السَّمع والألفاظ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرَّروه وما خالف أوَّلوه، فأمَّا مَنْ يَأْخُذُ معرفةَ هذه الأمور من السَّمع المجرَّد فلا يستقرُّ له فيها قدمٌ ولا يتعيَّن له موقفٌ، والأليقُ بالمقتصر على السَّمع المجرَّد مقامُ أحمد ابن حنبل رحمه الله، والآن فكشفُ الغطاء عن حدِّ الاقتصاد في هذه الأمور داخلٌ في علم المكاشفة»[7].

وهذا الأمر هو الَّذي دَفَعهم إلى أن يفضِّلوا مقامَ الوليِّ على مقام النَّبيِّ، بالاعتماد على التَّفرقة بين الشَّريعة والحقيقة، فأضافوا الشَّريعةَ إلى الرَّسول ﷺ دون الحقيقة الَّتي أُسْنِدتْ إلى الخَضِر الوليِّ الصَّالح، فهو صاحبُ الحقيقة وهو ـ عندهم ـ إمامُ أصحاب المكاشفات، ومنه يستفيدون علومَهم؛ لذلك كان مقالُ الوليِّ ـ حالَ التَّعارض ـ مقدَّمًا على مقال الشَّرع.

وحجَّتُهم في ذلك ـ باللُّزوم ـ أنَّه إذا تقرَّر أنَّ الخَضِرَ أعلمُ من موسى عليه السلام فيَلْزَمُ أن يكون ـ ثمَّةَ ـ أولياءُ من أمَّة محمَّد ﷺ أَعْلَمُ من محمَّد ﷺ.

وبَلْوَرُوا حجَّتَهم بأنَّ الوليَّ له علمُ الحقيقة فلا يجوز الإنكارُ عليه، بل الواجبُ الإقرارُ له بالتَّحقيق كما أقرَّ موسى عليه السلام صاحبُ الشَّريعة للخَضِر صاحبِ الحقيقة، فما يكون معصيةً في الشَّريعة قد يكون طاعةً وقُربةً في الحقيقة الصُّوفيَّة، ولهذا قالوا: مَنْ نَظَر إلى النَّاس بعين العلم مَقَتَهم، ومَن نَظر إليهم بعين الحقيقة عَذَرَهم[8].

وضمن هذا التَّصوُّر في الفكر الصُّوفيِّ يقول أبو عبد الله السَّنوسيُّ المستغانميُّ ـ وهو يصف درجةَ أهل حقِّ اليقين ـ: «وهُمُ الرَّاسخون من أهل التَّمكين، كفاهم عن طلب الأحكام ما آتاهم ربُّهم من العلوم الدَّافقة على سرائرهم المطابقة لعين ما شَرَعَه على لسان رسوله: تنزيلاً لا نُزولاً يقتضي شرعًا أو نبوَّةً، فكان بعضُهم يقول: «حدَّثني قلبي عن ربِّي»، وبعضُهم يُسأل عن الشَّيء فيقول: «حتَّى أسألَ عنه جبريل» فحُكْمُهم بما كشفوا، وعلمُهم ما من بحر المواهب اغترفوا، فطريقُهم عن التَّقليد شاسعةٌ، ومناهجُ يقينهم واسعةٌ، وكيف يقلِّد من امتطى من اليقين دارَه؟... وما أَحْسَنَ ما قيل في هذا المعنى:

وَمَنْ يَسْمَعِ الأَخْبَارَ مِنْ غَيْرِ وَاسِط
حَرَامٌ عَلَيْه سَمْعُهَا بالوَسَائِط»[9]

هذا، ولا يخفى على أهل الحقِّ أنَّ الميزان الحاكمَ المزكِّيَ إنَّما هو الشَّرع، ولو كان ما يقع من الأحوال والمكاشفات والإلهامات والخوارق حاكمًا على الشَّرع بتخصيصِ عامٍّ، أو تقييدِ مطلقٍ، أو تأويلِ ظاهرٍ ونحو ذلك؛ لَلَزِمَ أن يصير الشَّرعُ محكومًا عليه لا حاكمًا، وهذا باطلٌ بإجماع المسلمين.

لذلك كانت الشَّريعةُ كلُّها حقائقَ كما قال ابنُ الجوزيِّ رحمه الله[10] وغيرُه، وإنَّما أتى المتصوِّفةُ بهذه القسمةِ الكاسدة لنُصرة باطلهم وتأييد بِدَعهم وخرافاتهم حتَّى لا يَدَعُوا مجالاً لاحتجاج النَّاس عليهم بالنُّصوص الشَّرعيَّة فتنكشفَ أباطيلُهم بمخالفتهم للمنهج الإسلاميِّ السَّويِّ.

وفي نطاق هذا المعنى استنكر ابنُ القيِّم رحمه الله ـ بشدَّة ـ هذه القسمةَ الصُّوفيةَ للدِّين إلى باطن الحقيقة وظاهر الشَّريعة حيث قال رحمه الله: «ومن كيده ـ يعني الشَّيطان ـ: ما ألقاه إلى جُهَّال المتصوِّفة من الشَّطح والطَّامَّات، وأَبْرَزَه لهم في قالب الكشف من الخيالات، فأوقعهم في أنواع الأباطيل والتُّرَّهات، وفَتَحَ لهم أبوابَ الدَّعاوى الهائلات، وأوحى إليهم أنَّ وراء العلم

(5) أخرجه مسلم (2699) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(6) أخرجه الطَّبراني في «المعجم الكبير» (2663) من حديث أبي الدَّرداء رضي الله عنه، وحسَّنه الألباني في «الصَّحيحة» (342).

(7) «إحياء علوم الدِّين» للغزَّالي (1/104).

(8) «إيقاظ الوسنان» للسَّنوسي (706).

(9) المصدر السَّابق (107).

(10) انظر: «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (324).

طريقًا إن سلكوه أفضى بهم إلى الكشف العيان، وأغناهم عن التَّقيُّد بالسُّنَّة والقرآن. فحسَّن لهم رياضةَ النُّفوس وتهذيبَها، وتصفيةَ الأخلاق والتَّجافيَ عمَّا عليه أهلُ الدُّنيا وأهلُ الرِّياسة والفقهاءُ وأربابُ العلوم، والعملَ على تفريغ القلب وخلوِّه من كلِّ شيءٍ، حتَّى ينتقش فيه الحقُّ بلا واسطة تعلُّم؛ فلمَّا خلا من صورة العلم الَّذي جاءَ به الرَّسولُ نَقَش فيه الشَّيطان بحسَب ما هو مستعدٌّ له من أنواع الباطل، وخيَّله للنَّفس حتَّى جَعَلَه كالمشاهَد كشفًا وعيانًا، فإذا أنكره عليهم وَرَثَةُ الرُّسل قالوا: «لكم العلمُ الظَّاهر ولنا الكشفُ الباطن، ولكم ظاهرُ الشَّريعة وعندنا باطنُ الحقيقة، ولكم القشورُ ولنا اللُّباب»، فلمَّا تمكَّن هذا من قلوبهم سَلَخَها من الكتاب والسُّنَّة والآثار كما ينسلخ اللَّيلُ عن النَّهار، ثمَّ أحالهم في سلوكهم على تلك الخيالات، وأوهمهم أنَّها عن الآيات البيِّنات، وأنَّها من قِبَل الله سبحانه إلهاماتٌ وتعريفاتٌ، فلا تُعْرَض على السُّنَّة والقرآن، ولا تُعَامَلُ إلاَّ بالقَبول والإذعان.

فلغير الله لا له - سبحانه - ما يفتحه عليهم الشَّيطانُ من الخيالات والشَّطحات وأنواع الهذيان، وكلمَّا ازدادوا بُعدًا وإعراضًا عن القرآن وما جاء به الرَّسولُ كان هذا الفتحُ على قلوبهم أَعْظَمَ»[11].

■■■

(11) «إغاثة اللَّهفان» لابن القيِّم (119/1).

هذا، ومن جرَّاء هذا التَّقسيم المُحْدَث للدِّين إلى حقيقة وشريعة، والعلم إلى باطنٍ وظاهرٍ، ودعوى أنَّ حقيقة الباطن مخالفةٌ لشريعة الظَّاهر؛ فقد ترتَّبت - على هذا المعتقد - آثارٌ سيِّئةٌ للغاية، منحرفةٌ عن سواء السَّبيل نذكرُ منها:

■ أوَّلاً: اتِّهامَ الرَّسول ﷺ بكتمان العلم لكونه لم يبلِّغ عن أفراد خصَّهم الله بعلم الحقيقة الباطنيَّة، وأولياءَ خُصُّوا بالتَّلقِّي مباشرةً عن الله تعالى.

ولا ريبَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قام بواجب التَّبليغ خيرَ قيام، وقد قال ﷺ: «وَايْمُ الله، لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ البَيْضَاء، لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ»[12]، وأنَّه ﷺ امتثل لأمر ربِّه - تعالى - في قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: 67]، فقام بإبلاغ الرِّسالة وأداء الأمانة، فلم يترُكْ أمرًا من أمور الدِّين صغيرًا كان أو كبيرًا إلاَّ وبلَّغه لأمَّته، وشهدت له أمَّتُه واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل في خطبة الوداع يوم الحجِّ الأكبر عامَ حجَّة الوداع[13]، فأقرُّوا له بذلك.

ثمَّ إنَّه - من جهة أخرى - يُفضي مثلُ هذا الاعتقاد إلى أنَّ الوحيَ لم ينقطع ولم يَخْتِم الله تعالى بالنَّبيِّ ﷺ رسالاته[14] ما دام أنَّ ثَمَّةَ أفرادًا بعده خُصُّوا بالتَّلقِّي عن الله مباشرةً، وهو اعتقادٌ فاسدٌ يردُّه قولُه تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: 40]،

وقولُه ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلاَّ أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي»[15]، وقوله ﷺ: «أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي الَّذِي يُمْحَى بِيَ الكُفْرُ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى عَقِبِي، وَأَنَا العَاقِبُ وَالعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ»[16].

□□□

■ ثانيًا: تُفضي قسمةُ الدِّين إلى حقيقة وشريعة إلى الاعتقاد بأنَّ مرتبةَ الكشف والإلهام أعظمُ وأشرفُ من مرتبة الوحي.

ولا يخفى بطلانُ هذا المعتقد؛ لأنَّ علمَ الشَّريعة هو علمُ الحقيقة، لا يُنال إلاَّ من جهة الوحي الَّذي طريقُه النَّبيُّ ﷺ، وما اختُصَّ به الرَّسولُ ﷺ وورثتُه الكرامُ أفضلُ ممَّا يَشْرَكُهم فيه بقيَّةُ النَّاس، فكان اتِّباعُ الوحي والعملُ بنصوصه والأخذُ بأدلَّته أصلاً عظيمًا من أصول دين الإسلام، لذلك وجب الاعتصامُ بالوحي دون غيره، ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: 3]، وقولُه تعالى: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: 106]، وقولُه تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: 155]، وقولُه تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء: 59]، والأدلَّةُ على الاعتصام بالوحي - أي: الكتاب والسُّنَّة - لا تكاد تنحصر.

□□□

(12) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (5)، وحسَّنه الألباني في «الصَّحيحة» (688).

(13) انظر: «تفسير ابن كثير» (80/2)، وانظر خطبة حجَّة الوداع في «صحيح البخاري» (1741).

(14) انظر: «أضواء البيان» للشِّنقيطي (161/4).

(15) أخرجه البخاري (4416)، ومسلم (2404)، من حديث سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه.

(16) أخرجه البخاري (3532)، ومسلم (2354)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، وليس عند البخاري تفسيرُ العاقب.

■ ثالثًا: كما تُفضي قسمةُ الدِّين إلى حقيقة وشريعة إلى الاعتماد على الكشف والذَّوْق والتَّخلِّي عن الشَّرع؛ إذ يُعتقد أنَّ مع الوليِّ من العلم الباطنيِّ المستفاد بالمكاشفة والمخاطبة ما يستغني به عن متابعة رسول الله ﷺ في جميع أحواله أو في بعضها، سواءٌ تحقَّقت الموافقة بينهما أو تعارضت؛ إذ إنَّ من مسالك المتصوِّفة تقديمَ الذَّوق والكشفِ على ظاهر الشَّرع عند التَّعارض.

ولا يخفى أنَّ الاعتماد على الكشف أو غيره بمنأى عن الشَّرع أو تقديمَه عليه يُعدُّ من أصول الإلحاد، إذ لا يمكن الوصولُ إلى الحقيقة خارجَ الشَّريعة الَّتي جاء بها النَّبيُّ ﷺ، فدعوى عدم الافتقار إلى طريق النَّبيِّ ﷺ ضلالٌ وإلحادٌ، وقد أجمع السَّلفُ والخلف على أنَّه لا طريق لمعرفة أحكام الله تعالى الَّتي هي راجعةٌ إلى أمره ونهيه إلَّا من جهة الرُّسل.

وفي هذا المعنى قال ابنُ تيمية رحمه الله: «ومن ادَّعى أنَّ من الأولياء الَّذين بلغتهم رسالةُ محمَّد ﷺ مَن له طريقٌ إلى الله لا يحتاج فيه إلى محمَّد فهذا كافرٌ مُلحدٌ، وإذا قال: أنا محتاجٌ إلى محمَّد في علم الظَّاهر دون علم الباطن أو في علم الشَّريعة دون علم الحقيقة؛ فهو شرٌّ من اليهود والنَّصارى الَّذين قالوا: إنَّ محمَّدًا رسولٌ إلى الأمِّيِّين دون أهل الكتاب؛ فإنَّ أولئك آمنوا ببعض وكفروا ببعض فكانوا كفَّارًا بذلك، وكذلك هذا الَّذي يقول: إنَّ محمَّدًا بُعث بعلم الظَّاهر دون علم الباطن آمنَ ببعض ما جاء به وكَفَر ببعض فهو كافرٌ، وهو أكفرُ من أولئك؛ لأنَّ علمَ الباطن الَّذي هو علمُ إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها هو علمٌ بحقائق الإيمان الباطنة، وهذا أشرفُ من العلم بمجرَّد أعمال الإسلام الظَّاهرة، فإذا ادَّعى المدَّعي أنَّ محمَّدًا ﷺ إنَّما عَلِمَ هذه الأمورَ الظَّاهرةَ دون حقائق الإيمان؛ وأنَّه لا يأخذ هذه الحقائقَ عن الكتاب والسُّنَّة؛ فقد ادَّعى أنَّ بعض الَّذي آمن به ممَّا جاء به الرَّسولُ دون البعض الآخر، وهذا شرٌّ ممَّن يقول: أؤمن ببعضٍ وأكفر ببعض، ولا يدَّعي أنَّ هذا البعضَ الَّذي آمن به أدنى القسمَيْن»[17].

وقال الشَّنقيطيُّ رحمه الله: «وبالجملة، فلا يخفى على مَن له إلمامٌ بمعرفة دين الإسلام أنَّه لا طريق تُعرَف بها أوامرُ الله ونواهيه، وما يُتقرَّب إليه به من فعلٍ وتركٍ إلاَّ عن طريق الوَحْي، فمن ادَّعى أنَّه غنيٌّ ـ في الوصول إلى ما يُرضي ربَّه ـ عن الرُّسُل وما جاءوا به ـ ولو في مسألة واحدة ـ فلا شكَّ في زندقته، والآياتُ والأحاديث الدَّالَّة على هذا لا تُحصى، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [سُورَةُ الإِسْرَاءِ]، ولم يقل حتَّى نُلقيَ في القلوب إلهامًا، وقال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النِّسَاء: 165]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾ [طه: 134] الآية، والآياتُ والأحاديث بمثل هذا كثيرةٌ جدًّا، وبذلك تعلم أنَّ ما يدَّعيه كثيرٌ من الجَهَلة المدَّعين التَّصوُّفَ من أنَّ لهم ولأشياخهم طريقًا باطنةً توافق الحقَّ عند الله ـ ولو كانت مخالفةً لظاهر الشَّرع كمخالَفة ما فَعَله الخَضرُ لظاهر العلم الَّذي عند موسى ـ زندقةٌ وذريعةٌ إلى الانحلال بالكلِّيَّة من دين الإسلام، بدعوى أنَّ الحقَّ في أمورٍ باطنةٍ تخالف ظاهرَه»[18].

□□□

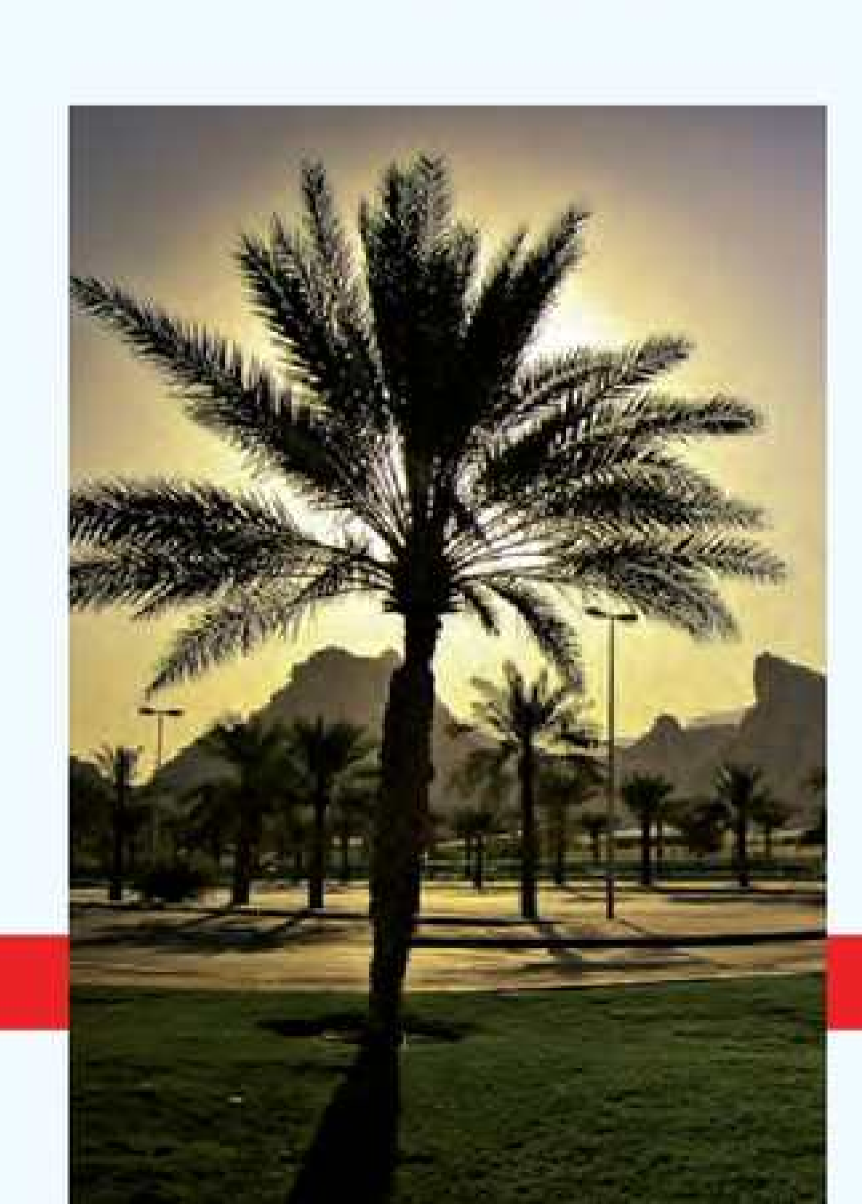
■ رابعًا: ومن آثار قسمة الدِّين إلى حقيقة وشريعة: ادِّعاءُ كون مرتبة الوليِّ أعظمَ من مرتبة الرَّسول؛ لأنَّ الوليَّ له علمُ الحقيقة والرَّسولَ له علمُ الشَّريعة، وعلمُ الحقيقة هو مشاهَدة القَدَر، وهو ذلك العلمُ الَّذي عارض به الخَضرُ شريعةَ موسى عليه السلام حتَّى أنكر عليه موسى عليه السلام، ثمَّ أقرَّ له بعد أن عَرَف أنَّ ما عند الخَضر عليه السلام هو العلمُ اللَّدُنيُّ وهو علمُ الحقيقة.

وهذا ـ بلا شكٍّ ـ ظاهرُ البطلان ـ أيضًا ـ؛ لأنَّه لم تكن شريعتُه الَّتي كان عليها الخَضرُ عليه السلام مباينةً في حقيقتها للشَّريعة الَّتي عليها موسى عليه السلام، وإنَّما كان يخفى على موسى عليه السلام أسبابُ تلك الأفعال الَّتي فَعَلَها الخَضرُ، ولذلك لمَّا عَلِمَها لم يُنْكر عليه ثانيةً.

والخَضرُ إنَّما قام بتلك الأفعال عن أمر الله تعالى ـ من منطلق نبوَّته ـ كما قال تعالى عنه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكَهْف: 82]، وليس أمرُ الله مشاهدةَ القدر بالمكاشفة والذَّوق، بل أمرُ الله

(17) «مجموع الفتاوى» (11/225 ـ 226).

(18) «أضواء البيان» (4/159).



تعالى إنَّما يُعلم بالوحي ولا سبيلَ غيرُه[19]. قال الشَّنقيطيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبهذا كلِّه تعلم أنَّ قَتْلَ الخضر للغلام، وخَرْقَه للسَّفينة، وقولَه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾، دليلٌ ظاهرٌ على نبوَّته»[20].

ثمَّ إنَّ المطلوبَ ـ شرعًا ـ إنَّما هو مشاهدةُ الشَّريعة المتضمِّنة للحقيقة، أمَّا القَدَرُ فهو سرُّ الله تعالى في خَلْقه لم يطَّلع عليه مَلَكٌ مقرَّبٌ ولا نبيٌّ مرسَلٌ، فضلاً عن أدعياء المكاشفات والمنامات والأذواق من المتصوِّفة.

هذا، ومن جهة أخرى فإنَّ المعلوم بالضَّرورة أنَّ اللهَ أرسل نبيَّه ﷺ إلى الخلق كافَّةً بشيرًا ونذيرًا إنسِهم وجنِّهم، وحكمُه باقٍ إلى قيام السَّاعة.

وقد صحَّ ـ بالنُّصوص الحديثيَّة ـ أنَّ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حين ينزل من السَّماء؛ فإنَّه يكون متَّبعًا لشريعة محمَّد ﷺ كما جاء في حديث: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ»، وقد فسَّره ابنُ أبي ذئب ـ أحدُ رُواته ـ بقوله: «فأمَّكم بكتاب ربِّكم تبارك وتعالى وسنَّة نبيِّكم ﷺ»[21].

بل الأنبياءُ جميعًا لو كانوا أحياءً بعد بعثته ﷺ ما وَسِعَهم إلاَّ اتِّباعُه، وهو الميثاقُ الَّذي أخذه الله عليهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران: 81][22].

وقد ثبت من حديث جابر ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قصَّة عمرَ بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين أمسك بصحيفة من التَّوراة فأنكر عليه ﷺ وقال له: «أَمُتَهَوِّكُونَ فيهَا يَا ابْنَ الخَطَّاب، والَّذي نَفْسي بيَده لَقَدْ جِئْتُكُمْ بهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لاَ تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِه أَوْ ببَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِه، والَّذي نَفْسي بيَده لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إلاَّ أَنْ يَتَّبِعَنِي»[23].

وعليه؛ فإنَّه إذا كان لا يُستثنى أحدٌ من متابعة النَّبيِّ ﷺ من الأنبياء والمرسلين؛ فالخَضِرُ إن كان نبيًّا فلا يخرج حكمُه عن سائر الأنبياء، وإن كان وليًّا فحريٌّ أن لا ينفكَّ عن شريعة مُحمَّد ﷺ بالأَوْلى، وغيرُه من الأولياء بالأحرى.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن هؤلاء المُتصوِّفة الَّذين يدَّعون أنَّ «الولاية» أفضلُ من «النُّبوَّة» بأنَّهم: «يلبِّسون على النَّاس فيقولون: ولايتُه أفضلُ من نبوَّته وينشدون:

مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرْزَخٍ
فُوَيْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الوَلِي

ويقولون: نحن شاركناه في ولايته الَّتي هي أعظمُ من رسالته، وهذا من أعظم ضلالهم؛ فإنَّ وَلايةَ مُحمَّدٍ لم يماثله فيها أحدٌ لا إبراهيمُ ولا موسى، فضلاً عن أن يماثله هؤلاء الملحدون، وكلُّ رسولٍ نبيٌّ وليٌّ، فالرَّسول نبيٌّ وليٌّ، ورسالتُه متضمِّنةٌ لنبوَّته، ونبوَّتُه متضمِّنةٌ لولايته، وإذا قدَّروا مجرَّدَ إنباءِ الله إيَّاه بدون ولايته لله فهذا تقديرٌ ممتنعٌ؛ فإنَّه حالَ إنبائه إيَّاه ممتنعٌ أن يكون إلاَّ وليًّا لله، ولا تكون مجرَّدةً عن ولايته، ولو قُدِّرت مجرَّدةً لم يكن أحدٌ مماثلاً للرَّسول في ولايته»[24].

□□□

■ خامسًا: ومن آثار قسمة الدِّين إلى حقيقة وشريعة: التَّهوينُ بعلماء الأمَّة ومركزهم العلميِّ، والتَّقليلُ من مكانتهم وشأنهم، ووصفُهم بأنَّهم عوامُّ حُجِبوا عن علوم الحقيقة بما عَلِموه من ظواهر الشَّريعة بناءً على قسمتهم الباطلة.

ولا يخفى أنَّ علْمَ الشَّريعة ـ خبرًا وطلبًا ـ لا يُنال إلاَّ من جهة الوحي الَّذي طريقُه النَّبيُّ ﷺ، فما دلَّ أمَّتَه عليه من شريعة فهو الحقيقةُ الَّتي لا يعمل بها إلاَّ المؤمنون المتَّقون الَّذين هم أولياؤه وأحبابُه وصفوتُه؛ ذلك لأنَّ «الفاصل بين أهل الجنَّة وأهل النَّار الإيمانُ والتَّقوى الَّذي هو نعتُ أولياء الله كما قال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [سورة يونس]»[25]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: 28].

لا بدَّ من التَّفريق بين كلمات الله الكونيَّة القدريَّة الَّتي لا يتجاوَزُها بَرٌّ ولا فاجرٌ، وبين الكلمات الشَّرعيَّة الدِّينيَّة الأمريَّة الَّتي فيها محبَّتُه وطاعتُه ورضاه، وهي خاصَّةُ أنبيائه وأوليائه المؤمنين، فما اختُصَّ به الرَّسولُ ﷺ وَوَرَثَتُه من العلماء الرَّبَّانيِّين ومن أهل الإيمان والتَّقوى أفضلُ ممَّا يَشْرَكُهم فيه بقيَّةُ النَّاس.

□□□

(19) انظر: «أضواء البيان» للشَّنقيطي (4/158).
(20) «أضواء البيان» للشَّنقيطي (4/162).
(21) أخرجه مسلم (155) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(22) انظر: «تفسير ابن كثير» (1/378).
(23) أخرجه أحمد في «مسنده» (15156)، وحسَّنه الألباني في «إرواء الغليل» (6/34).
(24) «مجموع الفتاوى» (11/226).
(25) «مجموع الفتاوى» (11/420).

التوحيد الخالص

■ سادسًا: وبناءً على التَّفريق المزعوم بين الحقيقة والشَّريعة فقد أيَّدوا معتقدَهم الباطلَ بتفسير القرآن تفسيرًا مؤوَّلاً يناسب طريقتَهم، وحرَّفوا معانيَ السُّنَّة النَّبويَّة تحريفًا يتوافق مع أهوائهم، وصحَّحوا الأحاديثَ الضَّعيفة والموضوعة وما ليس بحديث أصلاً، بناءً على الكشف المزعوم والإلهام المُدَّعى، الأمرُ الَّذي أفضى إلى نسبة جملة من الأحاديث المكذوبة إلى النَّبيِّ ﷺ وما دار عليها من اعتقادٍ وعملٍ، كلُّ ذلك لتأييد باطلهم ونصرة معتقداتهم.

□□□

■ سابعًا: ومن منطلق التَّفريق المزعوم بين الحقيقة والشَّريعة ألغى المُتصوِّفةُ ـ في حقِّهم ـ مبدأَ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وعطَّلوا وظيفتَه بدعوى أنَّ كلَّ ما يخالف فيه أهلُ المكاشفات الشَّريعةَ الظَّاهرة فلا يجوز أن يُنْكَر عليهم لما يحملونه من علم الحقيقة المعلومة عندهم، والمجهولة عند أئمَّة الشَّريعة وعلماء الدِّين والسُّنَّة، تلك الحقيقةُ المبنيَّة ـ في تصوُّرهم ـ على مشاهدة القَدَر بالكشف المزعوم، المؤدِّيةُ إلى إسقاط التَّكليف من الأمر والنَّهي، وما ترتَّب عليها من اعتقادات فاسدة وانحرافات خطيرة ـ تقدَّم ذكرُ بعضها ـ.

كلُّ ذلك إنَّما حَصَل لهم بسبب الطَّريقة الإبليسيَّة بعد أن صَرَفُوا أَنْفُسَهم عن مجالس التَّذكير والعلم، ومدارسة السُّنَّة النَّبويَّة، وحَجَبوا أَنْفُسَهم عن مجالسة أهل العلم والإيمان، بل جعلوا الشَّريعةَ من شرائط الطَّريقة، ثمَّ يصل السَّالك بالطَّريقة إلى الحقيقة، فيستغني بها عن الرُّسوم وبالمعاني عن الصُّور، فيَتَخَلَّصُ من رِقِّ التَّكليف المختصِّ بالعلم ليقومَ بالحقيقة الَّتي يقتضيها الحكمُ، فادَّعَوْا أنَّ القلب إذا كان محفوظًا مع الله تعالى كانت خواطرُه معصومةً من الخطإ، فأوجب لهم هذا المسلكُ الطرائقيُّ تلك المقالةَ الشَّنيعةَ.

وقد ذَكَر الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تعقُّبَ أهل التَّحقيق مقالةَ أهل الطَّريق فقال: «لا يُلتفت إلى شيءٍ من ذلك إلاَّ إذا وافق الكتابَ والسُّنَّةَ، والعصمةُ إنَّما هي للأنبياء، ومَن عداهم فقد يُخْطِئ، فقد كان عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رأسَ الملهَمين، ومع ذلك فكان ربَّما رأى الرَّأيَ فيُخبره بعضُ الصَّحابة بخلافه فيرجع إليه ويترك رأيَه، فمَن ظنَّ أنَّه يكتفي بما يقع في خاطره عمَّا جاء به الرَّسولُ ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ فقد ارتكب أعظمَ الخطإ، وأمَّا مَن بالغ منهم فقال: «حدَّثني قلبي عن ربِّي» فإنَّه أشدُّ خطأً، فإنَّه لا يأمن أن يكون قلبُه إنَّما حدَّثه عن الشَّيطان، واللهُ المستعان»[26].

■■■

هذا ـ وأخيرًا ـ: يتَّضح بجلاء أنَّ ما يدَّعيه الصُّوفيَّة من تقسيم الدِّين إلى: حقيقة وشريعة، والعلم إلى: باطن وظاهر كذبٌ وافتراءٌ، وقد استنكره أئمَّةُ الدِّين والفقهاءُ العدول، فشريعةُ الله المقرَّرةُ هي الحقيقةُ المعصومة بالكتاب والسُّنَّة، وفيها بيانٌ لأعمال القلوب والجوارح.

والواجبُ في حقِّ كلِّ وليٍّ أن يكون مُعتصِمًا بالكتاب والسُّنَّة مُقْتَدِيًا بهما تابعًا لهما وازنًا أفعالَه وأقواله وجميعَ أحواله بميزان الشَّريعة المُطَهَّرة، فليس في أولياء الله مَنْ يُلقى إليه في قلبه ما لا يحتاج إلى عَرْضه على الكتاب والسُّنَّة ويمكنُ له الوصولُ إلى الحقيقة دون الشَّريعة، فمَن ابتغى في غير الشَّريعة أَمْرَه فليس من أولياء الله في شيء، وهو إمَّا أن يكون زنديقًا مارقًا أو مفرطًا كاذبًا[27].

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.

■■■

(26) «فتح الباري» (11/345).

(27) انظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (5/348)، «أضواء البيان» (4/159).





مُلح التفسير ولطائفه

عز الدين رمضاني
رئيس التحرير



تسميته:

عـرف هذا النَّوع من علوم القرآن بـ: «مُلَح التَّفسير ولطائفه» عند معظم من ذكـر أنواع العلوم المتعلِّقة بالتَّفسير، وإن اختلفت إطلاقاتهم في التَّسمية، فسمَّـاه بعضهم[1]: «علم لطائف القرآن وأسـراره ونكته وفوائده»، وسمَّاه آخر[2] بـ: «مُلَح القرآن» وعرَّفه بقوله: «هـي طرائفُ القرآن الكـريم ونكاته ولطائفـه البديعة»، ومنهم من جعله بمُسمَّى «مُلَح التَّفسير»[3].

والملاحـظ من هذه التَّسميـات أنَّ بعضَهم يربـط هذا العلم بالقـرآن والبعض الآخـر يضيفـه إلى التَّفسـير، وإضافته إلى التَّفسـير أنسَـبُ؛ لأنَّـه مُشعِر بمصدر هـذه اللَّطائـف وأنَّها من المُفَسِّر، وهي مَحلُّ نظر واجتهاد قابلةٌ للتَّعقُّب والاستدراك، بينما لـو أضيفت للقرآن رُبَّما حُكِـم بقطعيَّتها وصحَّتهـا، وقد لا تكون كذلك، بل هي في الغالب من نتـاج المفسِّر وصنعه واستنباطه[4]، لـذا فإنَّ بعضَ كتب التَّفسير لا سيَّمـا التَّفسير بالرَّأي يُوجَدُ فيها هـذا النَّوع من علوم التَّفسـير، يقلُّ أحيانًا عنـد مفسِّرين ويكثر عند آخرين، بحسب اهتمامهم بهذا الفنِّ.

وقـد يُعـبَّر عنهـا بالنُّكـت وتـارَةً بالمُلَـح واللَّطائـف وأخرى بالفوائد، مـع أنَّ الفوائدَ أوسعُ مدلولاً من المصطلحات السَّابقة،

(1) هو ابن عقيلة المكِّي صاحب «الزِّيادة والإحسان في علوم القرآن».
(2) هو إبراهيم محمَّد الجرمي في كتابه «معجم علوم القرآن» (ص 277).
(3) انظر «مفاتيح التَّفسير» لـ د.أحمد الخطيب (2/863).
(4) انظر «علوم القرآن عند الصَّحابة والتَّابعين» د.بريك بن سعد القرني (ص 139).

ومـن المُفسِّرين مـن يُدرِجُها ضمـنَ أنواع علوم القـرآن الأخرى كعلم مناسبات الآيات والسُّور، وسرِّ التَّقديم والتَّأخير، والإعجاز البلاغي وما إلى ذلك.

تاريخه:

هذا النَّـوع من علوم التَّفسير من حيث مُسمَّـاه نشأ مع نشأة التَّفسـير، فـلا يكاد كتابٌ من كتـب التَّفسير يخلو مـن اللَّطائف والنُّكَت، لكنَّه بالنِّسبة للمُتقدِّمين[5] قليلٌ؛ لأنَّ غالبيَّتَهم كان يُعنَى بالتَّفسـير المنقول أي التَّفسير بالمأثور، وقلَّ ما يأتي في هذا النَّوع مـن التَّفسير ما هـو من رأي واجتهـاد الَّذي نُقل عنـه التَّفسير، وحتَّى إن وُجِـدَ في بعضها فلا يوصف دومًا بأنَّه من مُلَح التَّفسير ولطائفه، غـير أنَّه انتشر بشكل أوسَـعَ في تفاسير المُتأخِّرين وفي نَوْع من التَّفسير الَّذي اصْطُلِحَ على تسميته بالتَّفسير بالرَّأي.

ولعلَّ أوَّلَ من أشار إلى أنَّه أحدُ الأنواع المتعلِّقة بعلوم القرآن بل تفرَّد بتخصيص المُلَح واللَّطائف بنوع مستقلٍّ ضمن فنون القرآن ابن عقيلة المكِّـي (ت: 1150هـ) في كتابه «الزِّيادة والإحسان في علـوم القرآن»، فقد أورده تحت النَّوع الرَّابع والعشرين بعد المائة فقـال: «علـم لطائف القرآن وأسـراره ونكته وفوائـده»، ثمَّ قال: «والمقصـود في هـذا النَّوع بيانُ سـرِّ التَّقديم والتَّأخـير والتَّعبير بالمجاز دون الحقيقة وإظهار أسرار ذلك ونكته ولطائفه».

ولا يعنـي هذا خلـوَّ مُصنَّفات علوم القرآن الَّـتي تقدَّمَتْه من هـذا النَّـوع من العلـم، بل كلُّ مـا في الأمـر أنَّه لم يُذكَـر مفردًا ومستقـلًّا كسائـر الفنـون الأخـرى، فـ«البرهـان» للزَّركشـي و«الإتقان» للسُّيوطي -وهما عمدة الكتب المُصنَّفَة في علوم القرآن- قـد اشتملا على قطـوف منثورة وأمثلة كثـيرة تدخل تحت هذا النَّـوع من العلم وإن كانـت مُتفرِّقةً في الأنـواع الأخرى من علوم القرآن، لا سيَّما ما كان منها من علوم البلاغة وصنوف البيان.

تعريفه:

يُضبَط المقصود بهذا العلم والتَّعريف به من جهتين:

الأولى: مـن حيـث الحـدِّ اللغُـوي، ويشمل تعريـف المفردات الآتية: المُلَح واللَّطائف والنُّكَت.

الثَّانية: من حيث إضافة هذه المفردات إلى علم التَّفسير.

(5) أعني تفاسير السَّلف الأولى المُسنَدَة الَّتي هي عبارةٌ عن جمع لأقوال الصَّحابة والتَّابعين وأتباعهم.

أوَّلًا- التَّعريف بالمفردات:

أ- المُلَـح: جَمـع مُلْحَـة بالضَّمِّ، واحـدةُ المُلَح مـن الأحاديث، ويُقـال- أيضًا- المُلَحَة، والكلمة المَليحة هي الكلام الجيِّد الحسن، والملاحة هي الحسن والبهاء[6]، وسمِّيَت مُلَحًا لما فيها من العذوبة الَّتي يستعذبها القارئ ويستلذُّها حتَّى تستولي على لُبِّه[7].

قـال الرَّاغب الأصفهاني: «ثمَّ اسْتُعيرَ من لفظ المِلح الملاحة، فقيـل: رجـل مليح، وذلـك يرجع إلى حسـن يغمض إدراكه»[8]، ومفـادُ كلامه أنَّ مُلح الـكلام استُعيرت من هذا البـاب، فكأنَّها أشبهت الملح الَّذي يُحسِّن ذوقَ الطَّعام ويزيِّنُه.

ب- اللَّطائـف: جمع لطيفة، مأخـوذة من لَطُفَ يَلْطُف بمعنى صَغُـرَ ودقَّ وخفي، واللَّطيف من الكلام مـا غَمُضَ معناه وخَفيَ، ومِـن لَطَف- بفتـح الطَّاء- من اللُّطف وهو بمعنـى الرِّفق، ويجوز أن يكون المعنيان مرادَيْن في اللَّطائف، وتكون تسميتُها باللَّطائف لما فيها من الخفاء الَّذي لا يُدرك إلَّا بإمعان النَّظر، أو للتَّرفُّق في الوصول إليها، أو لاجتماعهما معًا فيها[9].

ج- النُّكـت: جمـع نُكتَة، وأصل الكلمـة: النَّكْت، يرجع معناها إلى التَّأثـير اليسير في الشَّيء، ونَكَـت في الأرض بقضيبه يَنْكُت، إذا أثَّر فيهـا، فالنُّكتة مسألة لطيفةٌ أُخرِجَـت بدقَّة نَظَر وإمعانِ فكـر[10]، وسُمِّيَت نُكَتًا لتأثيرها على لُبِّ قارئها أو لتأثير الخواطر في استنباطها.

ثانيا- التَّعريف به مضافًا:

هي عند إضافة هذه اللَّفظـات إلى التَّفسير يصبح المقصود بهـذا العلـم القـرآني: «ما يُذْكَـرُ عند تفسـير الآية مـن النُّكت الحسان والدَّقائق البديعة والفوائد الرَّشيقة»[11].

منزلته ولطائفه:

ذكـر الشَّاطبـي في المقدِّمة التَّاسعـة من كتابـه «الموافقات» (107/1) أقسـام العلـوم وأنَّهـا ثلاثة؛ منه: «ما هـو من صُلْبِ العلـم، ومنه ما هو من مُلـح العلم لا من صلبه، ومنه ما ليس من صلبه ولا مُلحه».

فعلـم مُلَح التَّفسير ولطائفـه لا يُعدُّ من صلـب العلم؛ لأنَّه لا

(6) «لسان العرب» (62/2)، «تاج العروس» (107/7).
(7) «مقالات في علوم القرآن وأصول التَّفسير» (257).
(8) «مفردات ألفاظ القرآن» (774).
(9) أفاده د.مساعد الطَّيار في «مقالات في علوم القرآن وأصول التَّفسير» (257).
(10) «التَّعريفات» للجرجاني (246).
(11) «علوم القرآن عند الصَّحابة والتَّابعين» (840).

يتوجَّـه إلى مقاصد التَّفسير الكبرى من بسـط معنى الآيات وما تُوحـي إليـه من هدايـات ودَلالات، ومعرفـة الأحـكام الشَّرعيَّة. الفقهيَّـة منها والعقديَّة وغيرها. وتجاهلها وعدم إيرادها لا يُؤَثِّرُ في فهـم متن المسألة وأصلها، وإذا عُلِمَت فإنَّها تزيدُ المسألة. من جهة العلم بها. لطيفةً، لا من جهة أصل المسألة[12].

وبمعنـى آخر أنَّ المُلَحَة لا تؤثِّر في معنى التَّفسير، فلو نُوزِعَت أو لم تُصحَّحْ فإنَّها غيرُ مؤثِّرَة ولا تُشغِّب على المراد[13].

فلـو فسَّرنا مثلاً قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ١﴾ [سُورَةُ المَسَدِ] قلنا: أي هلك وخسر أبو لهب وقد خسر؛ لأنَّه إخبارٌ بأنَّه قـد وقع في الخسارة، وقولـه: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ٢﴾ أي: لم ينفعـه مالُـه ولا ولدُه، وقولـه: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ٣﴾ أي: سيدخـلُ نارًا حاميةً ذات لهب، وقوله: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ٤﴾ أي: وامرأتـه ستصلـى النَّـار، وحمَّالـة الحطـب أي: الَّتي تحمل الشَّوك فتلقيـه في طريق النَّبيِّ ﷺ، أو أنَّها كانت تمشي بالنَّميمة، وبهذا التَّفسير لم يَبْقَ شيءٌ من معاني الآيـات بلا وضوح[14]، لكن إذا أردنـا أن نقحم في تفسير السُّورة بعض المُلَح واللَّطائف قلنـا في وصف النَّار مثلاً بـ: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾: أنَّها لزيادة تقريـر المناسبة بين اسم أبي لهب المذكور في السُّورة وبـين كُفْرِه إذ هو أبو لهب والنَّار ذاتُ لهب[15]، أو قلنا إنَّ في قوله تعـالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ إشـارةً إلى صحَّة عقود أنكحـة الكُفَّار كما أشار إلى ذلك الشَّافعي[16]؛ لأنَّ الله سبحانه نَسَبَ المرأة الكافرةَ إلى زوجها الكافر، فهذه الإشارات واللَّطائف ليست من التَّفسير، وفقدانهـا لا يُؤَثِّـرُ في فهم المعنى وإن كانت مـن علوم الآية؛ لأنَّها مُسْتَنْبَطَةٌ منها، غيرَ أنَّها خارجةٌ عن حدِّ التَّفسير.

(12) «مقالات في علوم القرآن وأصول التَّفسير» (262).
(13) «علوم القرآن عند الصَّحابة والتَّابعين» (841).
(14) انظر «شرح مقدِّمة التَّسهيل» لمساعد الطَّيَّار (86).
(15) «التَّحرير والتَّنوير» (605/30).
(16) «الإكليل في استنباط التَّنزيل» (301).
(17) الفقرة مستفادةٌ من بحث قيِّم تحت عنوان «مُلَحُ التَّفسير ولطائفه» لمساعد الطَّيَّار ضمن كتابه «مقالات في علوم القرآن وأصول التَّفسير» مع شيءٍ من التَّصرُّف والإضافات.



قواعد وضوابط في معرفة المُلَح واللَّطائف والنُّكت[17]:

■ أوَّلاً. النُّكات واللَّطائف ليس لها ضابط في ذاتها ولا في قبولها:

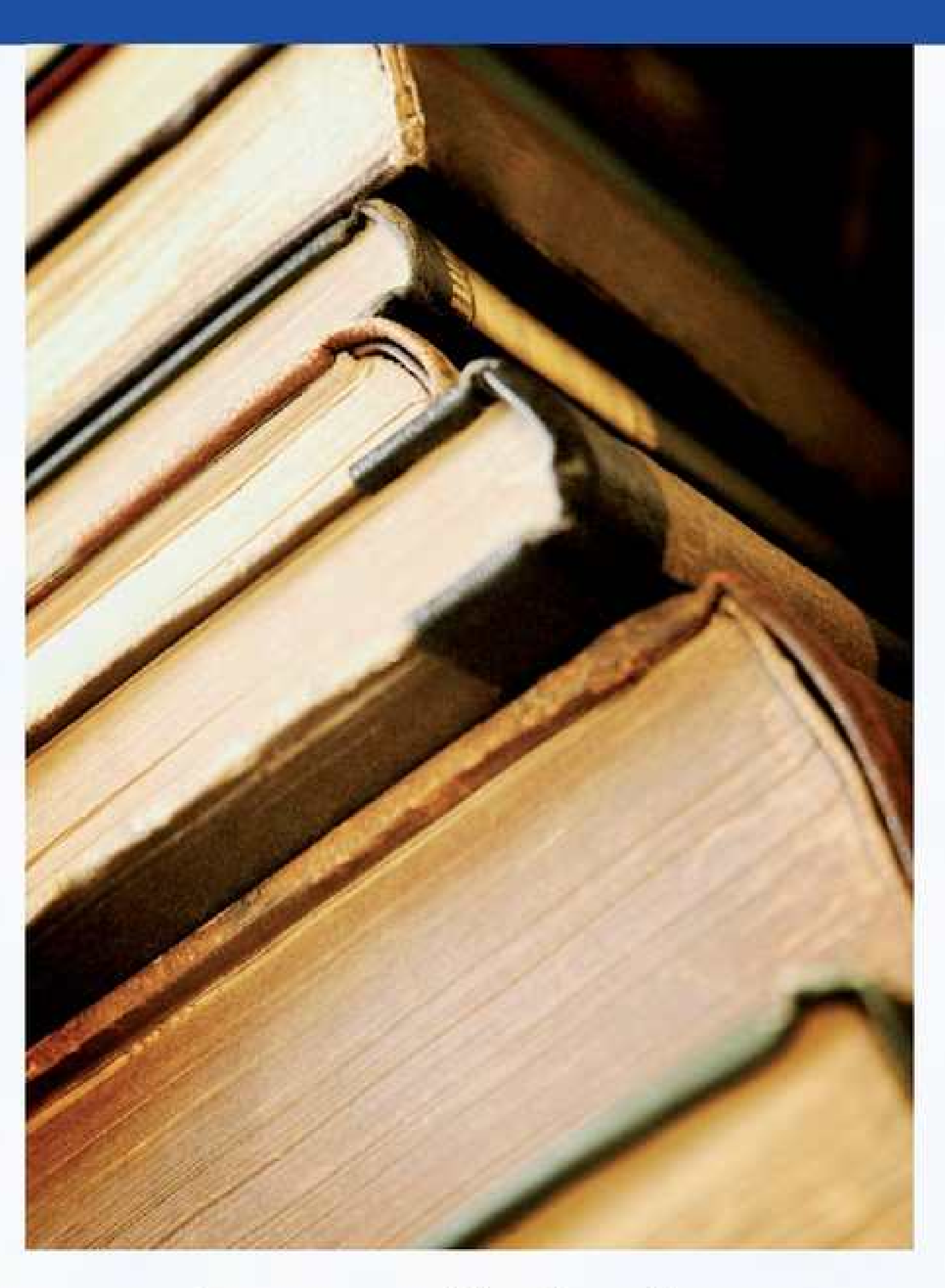
وذلـك لأنَّ ما يُعَـدُّ عند بعض من المُلَـح والنِّكات، قد لا يكون كذلـك عند آخرين، ولهـذا يختلفُ النَّاسـ في استملاحها؛ لأنَّها غالبًـا مـا تتعلَّـقُ بـالأذواق، وأذواق المُتذوِّقين تختلـف وتتباين، فمثـلاً مـن دَلالات لفـظ «بعث» في قـول الله تعـالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الجُمُعَة: 2] أنَّـه يُفيـدُ أنَّ هؤلاء كانوا موتـى باعتقاداتهم، فبعـث الله لهم النَّبيَّ ﷺ ليُحْيِيَهُمْ[18]، فهـذه اللَّطيفـة قد يستملحهـا بعض المُفسِّرين ويذكرهـا، لا سيَّمـا إذا كانت لهـم عنايةٌ بـدَلالات الألفاظ، ولا يستملحها آخرون فلا يذكرونها.

ومـن أحسـن مـا يُمثَّـل لهذا، قـول الطَّاهـر بـن عاشور في «تفسـيره» (293/15) لقولـه تعـالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكَهْف: 22] وتعليقه على من يرى أنَّ هذه الواو هي واو الثَّمانية، «ومـن غريب الاتِّفـاق أنْ كان لحقيقة الثَّمانيـة اعتلاقٌ بالمواضع الخمسة المذكورة من القرآن، إمَّا بلفظه كما هنا وآية الحاقَّة[19]، وإمَّـا بالانتهـاء إليه كما في آية بـراءة[20] وآية التَّحـريم[21]، وإمَّا بكون مُسمَّاه معدودًا بعدد الثَّمانية كما في آية الزُّمر[22]، ولقد يُعَدُّ الانتباهُ إلى ذلك من اللَّطائف، ولا يبلغُ أن يكون من المعارف، وإذا كانـت كذلك ولم يكـن لها ضابط مضبوطٌ فليسـ من البعيد عدُّ القاضـي الفاضل منها آية سورة التَّحريم؛ لأنَّها صادفت الثَّامنة في الذِّكـر، وإن لم تكنْ ثامنةً في صفـات الموصوفين، وكذلك لعَدِّ الثَّعلبي آية سـورة الحاقَّة[23]، ومثل هذه اللَّطائف كالزَّهرَة تُشَمُّ ولا تُحَكُّ».

■ ثانيًا. النُّكت لا تتزاحم:

ومعنى ذلك أنَّه لا مانـع من توارُد أكثر من نُكتة، وتَعَدُّد المُلَح واللَّطائـف وتنوُّعها عند اللَّفظة الواحـدة أو الجملة الواحدة من الآيـة، وما دامت سالمةً مـن التَّعارض فيما بينهـا فلا إشكال في كثرتهـا وتنوُّعها؛ لأنَّها تأتي على قدرِ مـا يُفتَح على صاحبها من

(18) «مفهوم التَّفسير والتَّأويل» للدُّكتور مساعد الطَّيَّار (61).
(19) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ١٧﴾.
(20) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ...وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ وهي الصِّفة الثَّامنة.
(21) يشير إلى قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ ...وَأَبْكَارًا ٥﴾.
(22) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾.
(23) يشير إلى قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾.



الفهـم وحسـن النَّظر ودقَّـة التَّأمُّـل، وهذا مجـال يُتنافس فيه، وحينئذ فالنُّكت تتـوالى ولا تتضادُّ، لا سيَّما ما تعلَّقَ منها بالنُّكت البلاغيَّـة واللَّطائف الأسلوبيَّة ودقائق المعاني، لكن في أنواع المُلَح والنِّكات. كموضوع الأوَّليَّة وتعليل بعض مُسمَّيَات الأعلام والألفاظ القرآنيَّـة. قـد تتزاحـم المُلح والنِّـكات، وبعضهـا أولى من بعض وأرجـح، ومنها ما هو موضع للتَّعقُّـب والاستدراك، ورُبَّما الطَّرح والـرَّدّ، فانظر مثلاً في قول يوسف. عليه السَّلام.: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ]، جـاء عن قتادة والسُّدِّي، فكان يوسـفُ أوَّلَ نبيٍّ تمنَّى الموت[24]، وهو مَرويٌّ عن ابن عبَّاس. أيضًا. بألفاظ مُقَارِبة كقوله رضي الله عنهما: «ما تمنَّى نبيٌّ قطُّ الموتَ قبل يوسف»[25]، فمثل هذا القول المرويِّ عن هؤلاء السَّلف هو من باب المُلَـح واللَّطائف، وقد ناقشه بعض المُفَسِّريـن[26] ورَدَّه باعتبار أنَّ يُوسـفَ لم يتمنَّ الموتَ، وإنَّما تمنَّى الوفاةَ على الإسلام، وهو قولُ الجمهـور، ثمَّ أوردوا بعضَ النُّصوص الشَّرعيَّة النَّاهية عن تمنِّي المـوت، وقالوا: وإذا ثبت هـذا فكيف يُقَال إنَّ يوسف عليه السلام تمنَّى الموتَ والخروجَ من الدُّنيا وقطعَ العمل؟ هذا بعيد، إلاَّ أن يُقال إنَّ ذلك كان جائزًا في شرعه.

(24) «النُّكت والعيون» للماوردي (288/2).
(25) «تفسير الطَّبري» (280/16)، و«الدُّرُّ المنثور» للسُّيوطي (459/5).
(26) كالقرطبي، انظر «تفسيره» (369/9)، وقبله ابن عطيَّة في «المُحرَّر الوجيز» (86/8)، و«مباحث التَّفسير» لابن المُظَفَّر الرَّازي (183).

وبعضُ مـن نُقـل عنـه التَّفسير كابـن جُرَيـج ردَّ قـول ابن عبَّـاس باعتبار أنَّ هناك مـن الأنبياء غير يوسف عليه السلام من قال «توفَّني»[27]، فهو اعتراض على المُلحَة من جهة النَّوع وهي الأوَّليَّة، لا من جهة المعنى كما في الأوَّل، مع أنَّ قولَ ابن جُرَيج لا دليلَ عليه صريحٌ في القرآن، فلعلَّه وهم منه رحمه الله[28].

■ ثالثًا. النُّكت لا يلزم منها الاطِّراد:

والمـراد أنَّ النُّكتة أو اللَّطيفـة المُستَنْبَطَة في سياق ما، لا يلزم أنْ تُعَارَضَ بسبـب سياقٍ آخر خالفَ السِّياقَ الأوَّل في النَّظم؛ لأنَّ الاطِّراد ليس من شروطِ اللَّطائف والنُّكت، وقد مثَّلَ الألوسي لهذا الضَّابط في كتابه «روح المعاني» (29/167) حيث قال عند ذكره لقـول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا ﴿٢٨﴾﴾ [سُورَةُ الإِنسَانِ]، أنَّ التَّبديـل في الصِّفات، أي: أهلكناهـم وبدَّلنا أمثالهم في شدَّة الخلـق، وجـوَّز أن يكون في الـذَّوات والمعنـى: أهلكناهـم وبدَّلنا غيرَهم ممَّـن يُطيعُ»، وعند ذكره للوجه الثَّاني قال: «ولا يُعتَرَضُ عليـه بقولـه تعـالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [مُحَمَّد: 38]؛ لأنَّ النِّكات لا يلزم اطِّرادها فافهم».

■ رابعًا. ما يكون نُكتةً في علمٍ قد يكون متنًا وصُلبًا في علم آخر:

ومـن أحسن ما يُمَثَّلُ لهـذا علمُ البلاغة والبيـان، فقد يكثرُ هـذا النَّوع من العلوم في كتب التَّفسـير، وهو غير داخل في صلب التَّفسـير؛ لأنَّ موضـوعَ علم التَّفسـير يَشمَلُ شـرح القرآن وبيان معانيـه فقط، فالنِّـكات البلاغيَّـة واللَّطائف الأسلوبيَّـة الواردة في كتب التَّفسـير يذكرها المفسِّرُون من بـاب اللَّطائف والمُلَح مع أنَّهـا في علم البلاغة من المتن والصُّلـب، وقُل مثلَ ذلك في بعض العلـوم الأخرى كأصول الفقه والفقه والنَّحو والصَّرف الَّتي أكْثَرَ بعضُ المفسِّريـن من إيراد مسائلها مع أنَّها من صُلْب تلك العلوم المنسوبـة إليهـا، لكن ذُكِرَت في كتـب التَّفسير علـى أنَّها لطائف وفوائـد ونكت، ولهذا فإنَّ بعضَ كتـب التَّفسير كـ«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبـي و«البحر المحيط» لأبي حيَّان لو اعْتَمَدَتْ صُلبَ التَّفسـير وتركـت الاستطـراد في مسائل العلـوم[29]، لصارت في منزلة تفسير السَّلف الصالح أو قاربته.

(27) «تفسير الطَّبري» (280/16) و«الدُّرُّ المنثور» للسُّيوطي (459/5).
(28) أوردتُ مُطلَقَ المثال، فلا يلزمني تحريره؛ لأنَّ المراد بيان مسائل هذا العلم وإيضاحها.
(29) فالقرطبي مثلاً عندما فسَّر قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يُوسُف: 10] ذكرَ أنَّ الالتقاط تناولُ الشَّيء من الطَّريق وهذا حدُّ التَّفسير، أفاض بعد ذلك في ذكر أحكام اللُّقطة وأوصلها إلى تسع مسائل في صفحات كثيرة وكلُّها من مباحث الفقه.

موارد النكت والمُلَح:

سبقت الإشارة إلى أنَّه لا يخلو كتاب من كتب التَّفسير من النِّكات واللَّطائف، تقلُّ عند بعض المفسِّرين وتكثر عند آخرين، وذلك حسبَ اهتمامهم بها، أو الفنِّ الَّذي برزوا فيه، أو المنهج والاتِّجاه الَّذي أقاموا عليه تفسيرهم، أو نوع التَّفسير الَّذي التزموا به في الجملة.

والمُلاحَظ من هذا أنَّ المُهتمِّين بذكر اللَّطائف والمُبرَّزين في بعض العلوم الَّتي تَكثُر فيها هذه النِّكات والمُلَح؛ كعلم البلاغة مثلاً، والَّذين ينتمي تفسيرهم إلى قسم التَّفسير بالرَّأي هم أكثرُ المفسِّرين إيرادًا وذكرًا لها، وقَلَّ أن تخلوَ لفظةٌ قرآنيَّةٌ أو جملةٌ أو أسلوبٌ عندهم من لطيفة وبديعة.

وأمَّا كتبُ التَّفسير الَّتي سلكَ أصحابها اتِّجاهًا ومنهجًا مُعيَّنًا كمن غلب على تفسيرهم الاهتمام ببيان المعنى الإجمالي للآيات، أو اختاروا نوعًا من أنواع التَّفسير كالتَّفسير بالمأثور، خاصَّةً منها كتبَ التَّفاسير المُسنَدَة الَّتي تكتفي بذكر النُّقول وعزوها إلى أصحابها دون ترجيح أو تقويم، فهذا النَّوع من التَّفاسير قلَّ أن تَجِدَ فيها هذه المُلَح، وإن وُجِدَت فلا تُذْكَر على أنَّها من اللَّطائف والمُلَح، وإنَّما يَستَمْلِحُها قارئُها ومطالعها.

■ **ويمكن تقسيم المُلَح واللَّطائف من حيثُ وجودها وعزوها إلى مصادرها إلى:**

☐ **تفاسير معتنية بالمُلَح واللَّطائف بشكل ملفت للانتباه[30]:**

1. «الكشَّاف» للزَّمَخْشَري (ت 538 هـ).
2. «التَّفسير الكبير» للفخر الرَّازي (ت 606 هـ).
3. «نظم الدُّرر» للبقاعي (ت 885 هـ).
4. «إرشاد العقل السَّليم» لأبي السُّعود (ت 951 هـ).
5. «حاشية على تفسير البيضاوي» للشَّيخ زاده (ت 951 هـ).
6. «السِّراج المنير» للخطيب الشَّربيني (ت 977 هـ).
7. «حاشية على تفسير البيضاوي» للشِّهاب الخَفَاجي (ت 1069 هـ).
8. «حاشية على تفسير الجلالين» لسليمان الجمل (ت 1204 هـ).
9. «روح المعاني» للألوسي (ت 1270 هـ).
10. «محاسن التَّأويل» للقاسمي (ت 1332 هـ).
11. «التَّحرير والتَّنوير» للطَّاهر بن عاشور (ت 1393 هـ).

☐ **تفاسير حوت كمًّا قليلاً من اللَّطائف والنُّكت لكنَّها مُستَعْذَبَة:**

ومن أشهرها فيما امتدت يدي إليها واسْتَمْتَعْتُ بلطائفها:

1. «نكت القرآن» للقصَّاب (ت 360 هـ).
2. «المُحرَّر الوجيز» لابن عطيَّة (ت 546 هـ).
3. «رموز الكنوز» للرَّسْعَني (ت 661 هـ).
4. «تفسير ابن قيِّم الجوزيَّة»[31] (ت 751 هـ).
5. «أضواء البيان» للشَّنقيطي (ت 1392 هـ).
6. «تفسير القرآن الكريم» لابن عثيمين (ت 1421 هـ).

☐ **كتب علوم القرآن:**

و هي على قسمين:

الأوَّل: كتب مُفْرَدَةٌ في نوع من أنواع علوم القرآن، وهي كثيرةٌ، من أهمِّ أنواعها الوجوهُ والنَّظائر، والآيات المُتشابهات، ومُشكلُ القرآن، وإعجاز القرآن، ومعاني القرآن، وكُلِّيَّات القرآن، وغريب القرآن، وغيرها، ومثل هذه الأنواع تَكثُر فيها اللَّطائف والمُلَح، ومنه الإعجاز العددي وفيه كثيرٌ من النُّكت وتوجد فيه مبالغات وتكلُّفات.

الثَّاني: كتبٌ جمعت معظمَ أنواع علوم القرآن ومن أشهرها: «البرهان» للزَّركشي و«الإتقان» للسُّيوطي و«الزِّيادة والإحسان» لابن عَقيلَة المكِّي، وقد تَضَمَّنت هذه الكتبُ كمًّا مُعتَبرًا من المُلَح والنُّكت في مُختَلَف موضوعات علوم القرآن، ونذكر على سبيل المثال بعض العناوين المنتمية للقسمين المذكورين:

1. «الوجوه والنَّظائر في القرآن العظيم»، لمقاتل بن سليمان (ت 150 هـ).
2. «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ت 276 هـ).
3. «درَّة التَّنزيل وغرَّة التَّأويل»[32] للخطيب الإسكافي (ت 420 هـ).
4. «الوجوه والنَّظائر لألفاظ كتاب الله العزيز ومعانيها» للدَّامغاني (ت 478 هـ).
5. «عجائب علوم القرآن» لابن الجوزي (ت 597 هـ).

(30) جميع هذه العناوين نقلتها من مقال الدُّكتور مساعد الطَّيَّار المشار إليه آنفًا؛ لأنَّ إطلاقَ هذا الوصف عليها يرتكز على استقراء هذه الكتب وأظنُّ أنَّه فعل ذلك في غالبيَّتها.

(31) وقد جمع تحت عنوانين: الأوَّل باسم «الضَّوء المنير على التَّفسير»، والثَّاني باسم «بدائع التَّفسير».

(32) هذا أوَّل كتاب وصل إلى المكتبة القرآنيَّة خالصًا لتوجيه وتفسير الآيات المتشابهات، انظر مقدِّمة التَّحقيق للكتاب (162/1)، وقارئ هذا الكتاب يحظى بملكة التَّفهُّم لأسرار القرآن، ومُؤلِّفه كما قال فيه الشِّهاب الخفاجي: «أبو عذرته في هذا الفنِّ».

6 . «أنموذجٌ جليلٌ في أسئلة وأجوبة من غرائب التَّنزيل»[33] لُمحمَّد بن أبي بكر الرَّازي (ت 691 هـ).

7 . «مِلاك التَّأويل» لابن الزُّبير الغَرناطي[34] (ت 708 هـ).

8 . «نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد» للبسيبلي التُّونسي[35] (ت 830 هـ).

9 . «فتح الرَّحمان بكشف ما يلتبس في القرآن» لزكريَّا الأنصاري (ت 926 هـ).

وهناك دراسات حديثة كثيرةٌ في موضوع اللَّطائف والمُلَح القرآنيَّة ككتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» لمحمَّد عبد الخالق عضيمة، وهو موسوعة في بابه، وكتاب «من لطائف التَّفسير» لأحمد عقيلان، و«صفاء الكلمة» لعبد الفتَّاح شاهين، وكتاب «على طريق التَّفسير البياني» لفاضل السَّامُرَّائي وغيرها كثير.

□ كتبٌ من غير مراجع علم التَّفسير:

تَرِدُ لطائف ومُلَحٌ مُتعلِّقةٌ بآيات القرآن أو ألفاظه أو أساليبه في كتب الفقه أو الأدب أو اللُّغة وغير ذلك من العلوم، يذكرها أصحاب هذه الكتب عند استشهادهم بنصٍّ قرآنيٍّ واستنباطهم لبعض الحِكَم والأحكام منه، وهذه تكثر في كتب أحكام القرآن وكتب اللُّغة وبشكل أخصَّ في كتب البلاغة والنَّحو، فكتاب «نتائج الفِكَر» للسُّهَيْلي (ت 581 هـ) هو في علم النَّحو، وقد لا يُتوَقَّع أن يوجد فيه شيءٌ ممَّا يتعلَّقُ بالتَّفسير، لكن فيه من براعة السُّهَيْلي في استنباط الكثير من بلاغة القرآن ولطائف لغته ودقائقها الشَّيء الكثير[36]، ويدلُّك على قيمة الكتاب استفادة ابن القيِّم منه كثيرًا[37] في كتابه الماتع «بدائع الفوائد»، وكتب الشَّيخ عبد الرَّحمن السَّعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عامَّةً تجد فيها ما يُستَعذَبُ من اللَّطائف والفوائد المُتعلِّقة بالتَّفسير وهي في مباحث العقيدة أو الأصول أو الفتاوى، فترى على سبيل المثال عند حديثه عن معنى اسم اللَّطيف وما معنى لطف الله بعباده يُفيضُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح اسم اللَّطيف وما يتعلَّقُ بمعناه وبأنواعه وأمثلته ثمَّ يذكرُ مثالاً عبَّر عنه بأسلوب مُشوِّق وعبارات جذَّابةٍ اختصر فيها قصَّةَ يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وما مرَّ به من الأحوال والأطوار الَّتي انتهت بالاجتماع السَّارِّ وإزالة الأكدار وصلاح حال الجميع والاجتباء العظيم ليوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على حدِّ تعبيره رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليصل إلى بيان معنى الآية ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝١٠٠﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ][38].

أمثلة للمُلَح واللطائف:

ممَّا يجدُر ذكرُه أنَّ بابَ المُلَح أَوسَعُ من باب متين العلم، ولذلك لا يمكن الإحاطةُ بها واستقصاؤها في كتب التَّفاسير وكتب علوم القرآن وغيرها من مُصنَّفات العلوم الأخرى؛ لأنَّه قد يُعَبَّر عن النُّكتة أو المُلْحَة أو اللَّطيفة باسمها، وأحيانًا يُعَبَّرُ عنها تحت مُسمًّى آخر كالفوائد أو الاستنباطات أو العجائب أو الأسرار والغوامض أو الإشارات وغير ذلك من المُسمَّيات[39]، وأحيانًا أخرى دون أيِّ مُسمًّى أو وصف، وإنَّما تأتي عرَضًا من باب التَّفسير فيستملحها القارئُ أو الباحث فينقلها على أنَّها من اللَّطائف والمُلَح، وسأكتفي بذكر مثالٍ واحدٍ لكل ما ذكرناه من المُسمَّيات:

■ ما ذُكِرَ على أنَّه من مُلَح التَّفسير:

ومن ذلك قولُ ابن عَطيَّة في «تفسيره» حكايةً عن بعض النَّاس في ملائكة النَّار الَّذين قال الله فيهم: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾ [سُورَةُ المُدَّثِّر] أنَّ عددَهم على حروف ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ لكلِّ حَرْف مَلَكٌ، وهم يقولون في أفعالهم ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فمِنْ هناك قوَّتُهم وباسم الله اسْتَضْلَعوا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه من مُلَح التَّفسير وليست من متين العلم[40] وهي نظيرُ قوله في ليلة القدر إنَّها ليلة سَبع وعشرين مراعاةً للفظة «هي» في كلمات سورة ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾»[41].

■ مَا ذُكِرَ على أنَّه من لطائف التَّفسير:

ومنه قول الزَّركشي في «البرهان في علوم القرآن» (39/1): «ومِنْ لطائف سورة الكوثر أنَّها كالمُقَابلة للَّتي قبلها؛ لأنَّ السَّابقة قد وصف الله فيها المنافق بأمور أربعة: البخل، وترك الصَّلاة والرِّياء فيها ومنع الزَّكاة؛ فذكر هنا في مقابلة البخل ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ أي: الكثير، وفي مقابلة ترك الصَّلاة

(33) جمع في هذا الكتاب ألفًا ومائتيْ سؤال، وقد حوى شيئًا من مُشْكل القرآن مع كثير من لطائف ومُلَح تتعلَّق بالتَّفسير انظر «أنواع التَّصنيف المُتعلِّقة بتفسير القرآن» لمساعد الطَّيَّار» (ص 106).

(34) هذا الكتاب ردٌّ على أهل الإلحاد والتَّعطيل وهو في توجيه المتشابه للفظة القرآنيَّة، وصفه تلميذه ابن جُزَيٍّ صاحب «التَّسهيل» (ت 741 هـ) بالشَّيخ الأستاذ وقال: «إنَّ له بسطةً في علم القرآن وقوَّةً في فهمه وله فيه تحقيقٌ ونظرٌ دقيقٌ».

(35) هو ممَّا استفاده من شيخه ابن عرفة وأضاف إليه زيادات وتنبيهات جليلة القدر ويُكثر فيه «لم يقل كذا وقال كذا».

(36) انظر «شرح مُقدِّمة التَّسهيل» لمساعد الطَّيَّار (ص17).

(37) ورد اسم السُّهيلي في «البدائع» (58) مرَّةً.

(38) «المواهب الرَّبَّانيَّة من الآيات القرآنيَّة» (ص146).

(39) كالدَّقائق والطَّرائف والرَّوائع والبدائع والرُّموز، مع ملاحظة أنَّه لا يلزم من ذكر هذه المصطلحات أن تكون مضامينها صحيحةً أو مُسْتَعْذَبَةً مُستطرَفةً.

(40) لأنَّه لا يدلُّ عليها دليلٌ شرعيٌّ يُعَوَّل عليه.

(41) «المُحرَّر الوجيز» (61/1).

﴿ فَصَلِّ ﴾ أي: دُمْ عليها، وفي مقابلة الرِّياء ﴿لِرَبِّكَ﴾ أي: لرضاه لا للنَّاس، وفي مقابلة منع الماعون ﴿وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ وأراد به التَّصدُّق بلحم الأضاحي، فاعتبرْ هذه المناسبة العجيبة»[42].

■ ما ذُكِرَ على أنَّه من نُكَت التَّفسير:

وهذه تَكثُرُ في كتب التَّفسير لا سيَّما عند المُكثرين من إيرادها كالتَّفسير الكبير للفخر الرَّازي، فعند شرحه للاستعاذة مثلاً ذَكَرَ معناها وأركانها ثمَّ عَرَّجَ على اللَّطائف المُستَنْبَطَة منها، وأَوْرَدَها على شكل نكات أوصلها إلى تسع عشرة نكتة، ومن جميل ما استُعذِبَ من هذه النِّكات قوله: «النُّكتة الثَّامنة عشرة: كأنَّه تعالى يقول: إنَّه شَيطَانٌ رجيمٌ، وأنا رحمنٌ رحيمٌ. ـ اسمان واردان في البسملة الَّتي بعد الاستعاذة ـ فابْعُدْ عن الشَّيطان الرَّجيم لتصل إلى الرَّحمن الرَّحيم، النُّكتة التَّاسعة عشرة: الشَّيطان عدوُّك، وأنت عنه غافلٌ غائبٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: 27]، فعلى هذا لك عدوٌّ غائبٌ ولك حبيبٌ غالبٌ، لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف: 21]، فإذا قصدك العدوُّ الغائبُ فافزع إلى الحبيب الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم بمراده»[43].

■ ما ذُكِرَ على أنَّه فائدةٌ:

من ذلك ما نقله ابن القيِّم رحمه الله عن شيخه ابن تيمية رحمه الله عند استشكال بعضهم لقول الله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ وأنَّ المقصودَ بالذِّكر والتَّسبيح وهو الرَّبُّ تبارك وتعالى، لا اللَّفظُ الدَّالُّ عليه، قال رحمه الله: «وعبَّرَ لي شيخنا أبو العبَّاس ابن تيمية ـ قدَّسَ الله روحه ـ عن هذا المعنى بعبارة لطيفة وجيزة، فقال: المعنى سبِّحْ نَاطقًا باسم ربِّكَ مُتكلِّمًا به وكذا سبِّح اسمَ ربِّكَ، المعنى: سبِّح ربَّك ذاكرًا اسمه، وهذه الفائدةُ تساوي رحلةً، لكن لمن يعرف قَدْرَها، فالحمد لله المنَّان بفضله ونسأله تمام نعمته»[44].

■ ما ذُكِرَ على أنَّه استنباط:

ومنه قول السُّيوطي في «الإكليل» (ص13): «إنَّ بَعضَهُم استَنْبَطَ عُمُرَ النَّبيِّ ﷺ ثلاثًا وستِّين من قوله تعالى في سورة المنافقون: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝١١﴾ فإنَّها رأسُ ثلاث وستِّين سورة، وعقَّبها بالتَّغابن ليظهرَ التَّغابنُ بفقده»[45]

(42) الملاحظ أنَّ هذه اللَّطيفة مُتعلِّقة بنوع من علوم القرآن وهو علم المناسبات بين الآيات والسُّور ولا علاقة لها بحدِّ التَّفسير.

(43) «التَّفسير الكبير» (95/1).

(44) «بدائع الفوائد» (34/1).

■ ما ذُكِرَ على أنَّه من الأسرار والغوامض:

ومن ذلك ما ذكره الحافظ الرَّسعني في «رموز الكنوز» (329/2 ـ 330) في ردِّ فرية الكُفَّار في وصفهم للنَّبيِّ ﷺ بالجنون عند قوله تعالى: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝١٨٤﴾ [الأعراف] قال رحمه الله: «عَدَلَ عن اسمه العَلَم وهو مُحمَّد، أو صفته العالية وهي الرَّسول، وأضافه إليهم باسم الصُّحبة فقال ﴿مَا بِصَاحِبِهِم﴾، ليبقى عليهم قبيحُ ما أَقْدَمُوا عليه من نِسْبَتِهِمُ الجنونَ إلى من صاحبوه دهرًا طويلاً ولازموه عُمُرًا مديدًا وعلموا ما طُبِعَ عليه من الأخلاق الكريمة والأوصاف الجميلة والفطرة السَّليمة وخلوِّه من النَّقائص الظَّاهرة والباطنة، فأفاد قوله: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم﴾ ذمَّهم على كَذِبهم وظلمهم بنسبتهم الجنونَ إلى من صحبوه وعرفوا راجحَ عَقْلِه، وتذكيرَهم باسم الصُّحبة ما يجب للصَّاحب على صاحبه من المعاضدة والمناصرة، وترقيقَهم عليه وتهييجَ طِبَاعهم على الإحسان إليه، وهذا من الرُّموز الَّتي لا يَهْتَدي إليها إلاَّ غوَّاصٌ على معاني كتاب الله تعالى، بَحَّاث عن غوامضه وأسراره».

■ ما ذُكِرَ أنَّه من الإشارات[46]:

ويأتي في طليعة ذلك ما ذكره ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر] وأنَّه أجلُ رسول الله ﷺ أعلمه الله إيَّاه[47]، ويَرِدُ هذا عند العلماء من المفسِّرين وغيرهم باستعمال لفظ «إشارة» كما في قول النَّووي عند شرحه لحديث «بَيْنَمَا أَنَا عَلَى بِئْرٍ أَنْزِعُ مِنْهَا جَاءَنِي أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ...» الحديث» وفيه: «والله يغفر له»: «هذا دعاءٌ من المتكلِّم أي: لا مفهوم له، وقال غيره فيه إشارة إلى قرب وفاة أبي بكر وهو نظير قوله تعالى لنبيِّه: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾، فإنَّها إشارةٌ إلى قرب وفاة النَّبيِّ ﷺ»[48].

■ ما ذُكِرَ على أنَّه من العجائب:

ومن ذلك ما ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (162/6)

(45) تعقَّب حَمَدُ العثمان في «التَّحبير لقواعد التَّفسير» (ص 220) هذا الاستنباط وقال: إنَّ فيه تَكَلُّفًا لا يَخفَى، ومن جملة ما اعْتَرَضَ به على المُلحَة أنَّ سورة التَّغابن مكِّيَّةٌ فكيف يُقال لما نزل قبل الهجرة أنَّه نزل بعد الهجرة؟ ويُتعقَّب على هذا أنَّه أراد ترتيبَ السُّور حسب المصحف لا حسب ترتيب النُّزول.

(46) يُطلقُ العلماء اسمَ التَّفسير الإشاري على بعض أنواع التَّفسير، ثمَّ وأشهر من اتَّصف بذلك تفسير الألوسي المُسمَّى بـ«روح المعاني» ويَكثُرُ هذا النَّوع من التَّفسير عند الصُّوفيَّة والمُدَّعين لعلم الباطن، وأكثره تخرُّصات وتكلُّفات، و هذا النَّوع من التَّفسير جائزٌ إذا ما توفَّرت شروطه وضوابطه، ولابن القيِّم رحمه الله باعٌ في ذلك.

(47) رواه البخاري (4970)

(48) «فتح الباري» (39/7)

والرَّسعنـي في «رموز الكنوز» (5/448) نقـلاً عن بعض العلماء في قولـه تعـالى: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٨﴾ [سُورَةُ النَّمۡلِ]: «هـذه الآية من عجائب القرآن؛ لأنَّها بلفظة ﴿يا﴾ نادت، ﴿أيها﴾ نبهت، ﴿ٱلنَّمۡلُ﴾ عيَّنت، ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾ أَمَرَتْ، ﴿مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ نَصَّت، ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾ حَذَّرت، ﴿سُلَيۡمَٰنُ﴾ خَصَّتْ، ﴿جُنُودُهُۥ﴾ عَمَّتْ، ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ عَذَرَتْ، فيا لها من نَملَةٍ ذكيَّة!

■ ما يُعدُّ من المُلَح واللَّطائف ولم يأت ما يشير إليه منها:

وهذه كثيرةٌ في كتب التَّفسير وغير كتب التَّفسير، وإنَّما يتوقَّفُ استملاحُها واستحسانها من القارئ والباحث، وأكتفي بذكر مثالٍ واحد تحت هـذه الفقرة، هو عبارة عن مُلحَـة أو استنباط دقيـقٍ لا أظـنُّ أنَّـه سُبِقَ إليـه، حرَّره قلم الشَّيـخ الطَّاهر ابن عاشـور في «التَّحريـر والتَّنوير» (22/370) عنـد تفسيره لقوله تعـالى: ﴿قِيلَ ٱدۡخُلِ ٱلۡجَنَّةَۖ قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ٢٧﴾ [سُورَةُ يسٓ]: «وإذا لَمْ يقصَّ في المَثَل أنَّه غادر مَقامَه الَّذي قام فيه بالمَوعظَة، كان ذلك إشارةً إلى أنَّه مـات في مقامه ذلـك، ويُفْهَمُ منه أنَّه مـات قتيلاً في ذلك الوقت أو بأثـره، وإنَّمـا سلك في هـذا المعنى طريقَ الكنايـة ولم يُصَرِّح بأنَّهُمْ قتلـوه، إغماضًا لهذا المعنى على المشركـين؛ كيلا يَسُرَّهُم أنَّ قَومَـه قتلوه فيجعلوه من جملة ما ضُرِبَ به المثل لهم وللرَّسول ﷺ فيطمعـوا فيـه أنَّهم يَقْتُلُـون الرَّسول ﷺ، فهـذه الكناية لا يفهمها إلاَّ أهلُ الإسلام الَّذين تقرَّر عندهم التَّلازم بين الشَّهادة في سبيـل الله ودخول الجنَّة، أمَّا المشركون فيحسبون أنَّ ذلك في الآخـرة، وقد تكـون في الكلام البليغ خصائـص يختصُّ بنفعها بعض السَّامعين».

■ ■ ■

هـذا، وبـاب المُلَـح واللَّطائـف في التَّفسـير لا تتَّسـع لجمعه المُجلَّـدات لكثرتهـا وتنوُّعهـا، ولو أُفـرد بحثٌ لجمع مُلَـح ونُكَت تفسـير مَا مُرَتَّبًا على علوم القـرآن أو أصول التَّفسير لكان ذلك مفيـدًا، وكذا لو جُمِعَتْ هذه النُّكت والمُلَح حسب العلوم الَّتي تَكثُر في كتـب التَّفسـير كَنُكت علم البلاغـة ونُكَت علـم النَّحو، تشمل عيِّنَةً من مؤلَّفات التَّفسـير، مع ضرورة إمعان النَّظر في انتقائها واختيارهـا حتَّى لا تكـون ذريعةً إلى شبهةٍ أو بدعـةٍ، وتتوافق مع الأصل الَّـذي اندرجت تحته وهو الآية أو الكلمة القرآنيَّة، خادمةً لمعناها الصَّحيح.

■ ■ ■





أثر الدعوة السلفية في تحقيق الأمن والاستقرار

حمزة بوروبة
مرحلة الدكتوراه الحديث وعلومه
جامعة باتنة

إنَّ من بركة هذه الدَّعوة السَّلفيَّة الغرَّاء على الجزائريِّين، أنَّها أسهمت بشكلٍ كبير في تحقيق الأمن والأمان والاستقرار في هذا البلد المبارك، خاصَّةً في العهد القريب زمن الفتنة وما حصل فيها من الدَّمار والخراب، وإزهاق الأنفس البريئة وانتشار الفتن الَّتي جعلت الدِّيار بلاقع، فقد كان لهم دورهم البارز في إخماد نار الفتنة والسَّعي إلى ضمد الجراح تحت راية إصلاح ذات البين؛ لأن هذا هو المنهج الرَّبَّاني الَّذي وَرِثُوه من صميم عقيدتهم المباركة الصَّافية، ويُقال باختصار لقد برز هذا الدَّور للسَّلفيِّين من جهات متعدِّدة:

الجهة الأولى
تجسيدهم لمبدأ الوسطيَّة في كل شيء

إنَّ من أهمِّ ما يتميَّز به منهج السَّلفيِّين هو الوسطيَّة في عقيدتهم ومنهجهم المبارك دون غلو أو جفاء، وهذا هو المنهج النَّبوي المبارك، فهم وسط بين الفرق والنِّحل كما أنَّ أهل الاسلام وسط بين الأديان والملل، وسط بين الفرق المنحرفة والحزبيَّات الضَّيِّقَة، وهذا من بركة اتِّباع الكتاب والسُّنَّة وسلف الأمَّة، فأكسبهم ذلك منهجًا واضحًا بيِّنًا ظاهرًا لا غموض ولا اضطراب فيه، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فمتابعة الآثار فيها الاعتدال والائتلاف والتَّوسُّط الَّذي هو أفضل الأمور»[1]، والأدلَّة على هذا الأصل كثيرةٌ جدًّا، فأهل السُّنَّة السَّلفيُّون معروفون بالوسطيَّة والاعتدال هنا في بلدنا المبارك؛ فلا هم سلكوا مسلك التَّشدُّد حتَّى آل بهم الأمر إلى الخروج على حكَّامهم، ولا هم تميَّعوا واتَّبعوا أهواءَهم؛ لأنَّهم عرفوا معنى الدِّين الحقِّ، فالوسطيَّة هي دين الله عَزَّ وَجَلَّ في الأرض، فهي عندهم حسنةٌ بين سيِّئتين.

❋ ❋ ❋

الجهة الثانية
الاهتمام بالعقيدة الصَّحيحة والتَّوحيد الخالص الصَّافي

إنَّ الاهتمامَ بتوحيد الله عَزَّ وَجَلَّ في ربوبيَّته وإلهيَّته وأسمائه وصفاته والدَّعوة إليه علمًا وعملاً وحالاً، وتحقيقه بين أفراد الأمَّة، ومجانبة الشِّرك بمختلف صوره، حريٌّ بأن يكفل للأمَّة أمنها واستقرارها، ويدرُّ عليها بالخيرات والبركات، وليت شعري هل قام بهذه المهمَّة إلاَّ أهل السُّنَّة السَّلفيُّون؛

(1) انظر «القواعد النورانية» (ص23).

لأنَّهم يدركون حقيقةَ منهج الأنبياء والرُّسل في الدَّعوة إلى الله وفضل توحيد ربِّ العالمين، الَّذي به يصلح العباد والبلاد، سواء كان ذلك في بلدنا الجزائر أو غيرها من بلدان المسلمين، فالتَّوحيد هو المفزع الَّذي يركن إليه كلُّ خائف لأجل تحقيق الأمن والأمان، وقد فقه السَّلفيُّون معنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ٨٢﴾ [سورة الأنعام].

وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ٥٥﴾ [سورة النور].

قال ابن كثير رحمه الله: «هذا وعد من الله لرسوله ﷺ بأنَّه سيجعل أمَّته خلفاء الأرض أي: أئمَّةً للنَّاس، الولاةَ عليهم، وبهم تصلح البلاد وتخضع لهم العباد، وليبدِّلنَّهم من بعد خوفهم من النَّاس أمنًا وحكمًا فيهم، وقد فعل تبارك وتعالى ذلك وله الحمد والمنَّة»[2]، وقال ابن قيِّم الجوزيَّة رحمه الله: «فالتَّوحيد ملجأ الطَّالبين، ومفزعُ الهاربين، ونجاة المكروبين، وغياث الملهوفين، وحقيقته: إفراد الرَّبِّ ـ سبحانه ـ بالمحبَّة والإجلال والتَّعظيم والذُّلِّ والخضوع»[3].

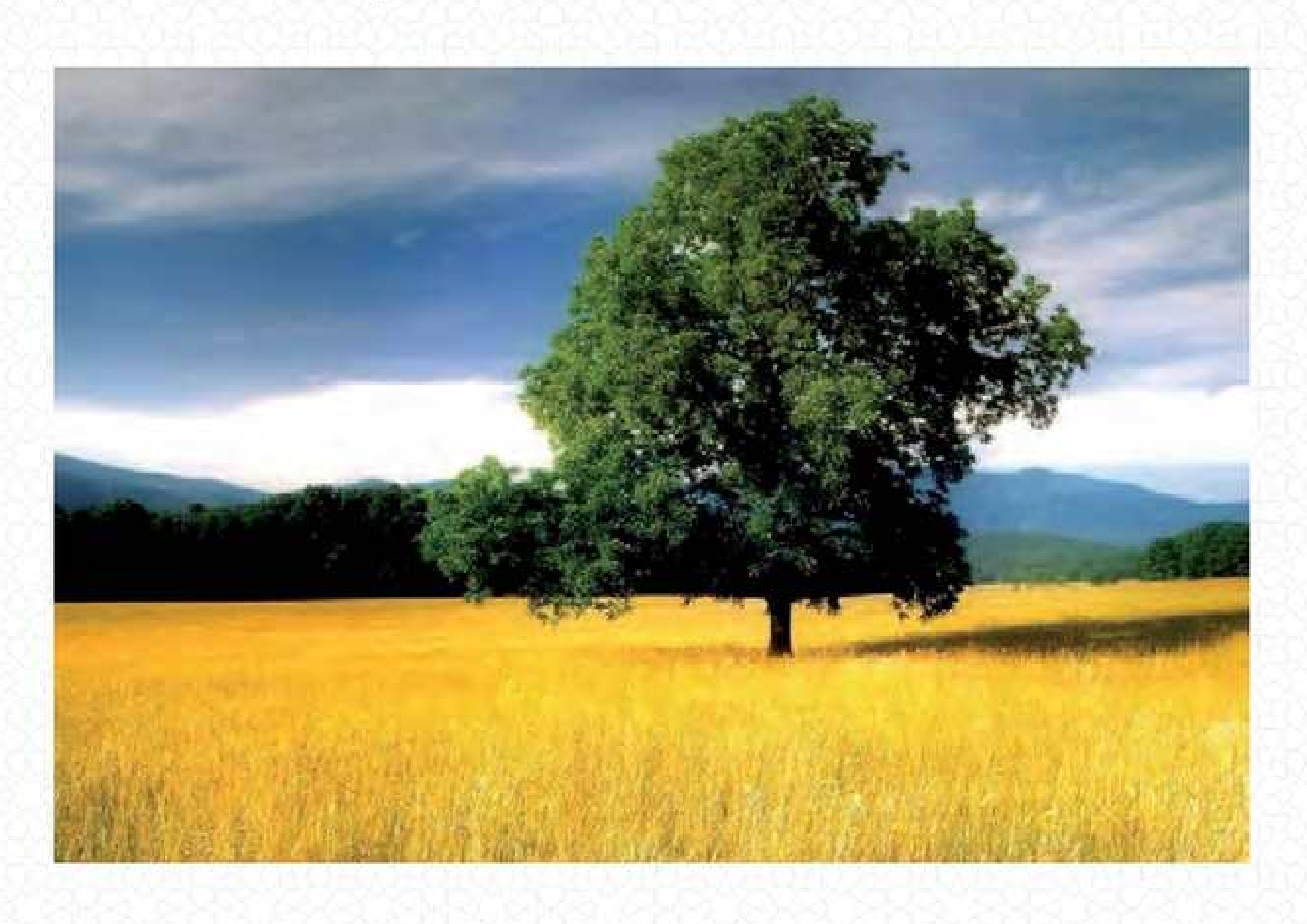
إنَّها كلماتٌ غالياتٌ من هذا العَلَم الهمام في بيان فضيلة التَّوحيد، وأنَّه المفزع في تحقيق الأمن والأمان، فهو الأصل في دعوة الرُّسل، ولم تقم به في هذا العصر إلاَّ طائفة قليلة من أهل الأرض وهم السَّلفيُّون الَّذين تحقَّقوا به علمًا وعملاً، وقد دعا هؤلاء السَّلفيُّون في الجزائر إلى توحيد الله عز وجل بقراءة كتب التَّوحيد وكلِّ ماله صلة بذلك، وسدِّ كلِّ طريق يؤدِّي إلى الإخلال بهذا الأصل العظيم، بدءًا من ابن باديس والإبراهيمي والميلي إلى يومنا هذا، فأسهموا بذلك في أمن واستقرار البلاد، فللَّه الحمد والمنَّة.

❋ ❋ ❋

الجهة الثالثة: الرُّجوع إلى العلماء الرَّبَّانيِّين في النوازل الكبار

إنَّ من منهج أهل السُّنَّة والجماعة الرُّجوعَ في النَّوازل الكبار وأمور الأمَّة إلى علمائها الرَّبَّانيِّين الَّذين شابت رؤوسهم في العلم والدَّعوة والسُّنَّة، فكانوا أهل التَّروِّي والتَّثبُّت وجمع الشَّمل وطاعة الله والرَّسول ﷺ، وساروا بالأمَّة إلى برِّ الأمان، فكانت النَّتيجةُ البعدَ عن الشُّرور والفتن قدرَ المستطاع؛ لأنَّ الرَّبَّانيِّين يُبَصِّرُون بنور الله أهلَ العمى، ويحيون بكتاب الله الموتى، فكانوا دعاةَ خير على أمَّتهم وعلى أوطانهم، وقد عصفت رياحُ الفتنِ بالأمس القريب على هذا البلد المبارك، وجاءت الفتن من كلِّ حدبٍ وصوب، فأجلبت بخيلها ورَجِلها فأهلكت الحرثَ والنَّسل، ولكنَّه بفضل الله انبرَت طائفةٌ من أبناء هذه الأمَّة. وهم السَّلفيُّون. فأسهموا في إخماد نار الفتنة بما آتاهم الله من الحكمة والعلم والعقيدة الصَّحيحة الصَّافية، ودَعَوُا النَّاس إلى حقن الدِّماء والرُّجوع إلى الطَّريق الصَّحيح، فامتثلوا بذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ٨٣﴾ [سورة النساء].

وهذا منهج سار عليه السَّلفيُّون في بلدنا المبارك، وما فتاوي أئمَّتنا الكبار في هذا العصر عنكم ببعيد؛ كالعلاَّمة ابن باز والألباني وابن عثيمين وغيرهم



(2) «تفسير ابن كثير» (6/77).
(3) «إغاثة اللهفان» (2/135).

في نصح أبناء الجزائر إلى الرُّجوع إلى الطَّريق المستقيم زمان الفتنة، وفتاويهم موجودة لمن رامها.

❋❋❋

الجهة الرابعة:
تقرير أصل طاعة ولاة الأمر

وهذا من الأصول العظيمة الَّتي نادى بها أهل السُّنَّة السَّلفيُّون لعلمهم أنَّه رافد عظيمٌ من روافد الأمن والاستقرار، واجتنبوا كلَّ ما يعود على هذا الأصل بالإبطال والنَّقض؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى انتشار الفوضى وعموم الشَّرِّ والفساد في الأرض، وهذا الأصل مقرَّر في عقائدهم المبارَكة، وعليه وقع إجماعهم وبيَّنوه بالحجج والبراهين الواضحة، فتجب طاعة ولاة الأمر في المعروف، واحترامهم، وحفظ حقوقهم، والدُّعاء لهم، والصَّلاة خلفهم، والحج والجهاد معهم، ومناصحتهم سرًّا، وعدم التَّشهير بهم على المنابر وفي مجامع النَّاس، والصَّبر على أذاهم[4]، وقد عمل السَّلفيُّون بهذا الأصل المقرَّر في الكتاب والسُّنَّة، ودَعَوُا النَّاس إليه زمان الفتنة، سواء كان ذلك في الدُّروس والمحاضرات أو في المساجد وغيرها، ولا زالوا على هذا العهد، وما تحذيرهم النَّاس في هذه الأيَّام من خطر ما يُسَمَّى بالثَّورات إلاَّ حفاظًا على هذا الأصل، لسلامة منهجهم وثبات أصولهم، كلُّ ذلك من أجل البعد عن التَّفرُّق والاختلاف، وتحقيق الألفة والائتلاف بين أبناء الأمَّة الواحدة، وبذلك ينتشر الأمن والأمان والطُّمأنينة والسَّلام في المجتمع المسلم.

❋❋❋

الجهة الخامسة
تحذير النَّاس من خطر التَّكفير

لقد بيَّن السَّلفيُّون عقيدَتَهم في مسائل «الأسماء والأحكام»، وأنَّهم في ذلك وسط بين الخوارج والمرجئة، وحذَّروا النَّاس من خطر التَّكفير الَّذي جلب إلى الأمَّة الشُّرور والويلات، وحصل فيها ما حصل من الفساد في الدِّين والدُّنيا، كما أنَّهم ضبطوا هذا الباب وَفْقًا لما ورثوه من نصوص الوحيين الشَّريفين دون غلوٍّ أو جفاء، فكانوا ـ بفضل الله ـ الأقدر على مواجهة التَّيَّارات المنحرفة في هذا الباب، وبالفعل فقد كان التَّكفير بوَّابةً إلى وقوع الفتنة الهوجاء.

❋❋❋

وختامًا يقال:

لقد أبلى السَّلفيُّون في الجزائر وغيرها من بلاد المسلمين بلاءً حسنًا في حفظ أمن واستقرار بلدانهم؛ لصفاء عقيدتهم وصحَّة مشربهم، بما آتاهم الله من البصيرة النَّافذة والقدرة العلميَّة والملكة الفقهيَّة الرَّفيعة، ومرجعيَّة فذَّة، قائمة على أصول صحيحة واضحة، أساسها النَّظر الدَّقيق في المسائل الشَّرعيَّة، ورعاية المصالح العليا للأمَّة، فعملوا على إخماد نار الفتن وردِّ المنحرفين إلى جادَّة الصَّواب، وبحمد الله ﷻ فقد أضحت الدَّعوة السَّلفيَّة المباركة محطَّ التَّطلُّع والإعجاب الشَّديد لدى أبناء هذا البلد المبارك، فنال السَّلفيُّون بذلك المكانة السَّامقة في المجتمع بفضل الله ورحمته، وكسبوا الثِّقة الكاملة بين أفراد الأمَّة، واستأمنهم النَّاس على دينهم، ولهذا ينبغي لكلِّ منصف يحبُّ وطنَه سواء كانوا حكَّاما أو محكومين ألاَّ ينكرَ لهم هذا الدَّور الكبير، وأن يحفظ لهم الحقَّ الَّذي قرَّروه ودَعَوُا النَّاس إليه، ومن أنكره فهو جاحد مستكبر، ولا يزال السَّلفيُّون يعملون على حفظ هذه الأصول العظيمة لدعوتهم خدمةً لدينهم، وحبًّا لأوطانهم رغم المشقَّة والغُرْبَة، كلُّ ذلك من أجل تحقيق العبوديَّة لله ربِّ العالمين، وفَّق الله أهل السُّنَّة والجماعة في بلدنا المبارك وفي غيرها من بلدان المسلمين للقيام بالدِّين الحقِّ ورفع راية التَّوحيد مع تحمُّل أعباء الخلق، نصحًا للأمَّة ورحمةً بها، فأهل السُّنَّة هم أعرف النَّاس بالحقِّ وأرحمهم للخلق، والحمد لله ربِّ العالمين وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

❋❋❋

(4) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (575/2).



كيفية الاشتراك..

يرجى إرسال طلب يتضمن الأمور التالية:

- الاسم واللقب.
- العنوان.
- الهاتف.
- الوظيفة.
- وصل الحوالة البريدية.

ترسل الحوالة البريدية باسم توفيق عمروني على الحساب البريدي الجاري:

ccp 4142776 clé 96

●●●

العنوان: دار الفضيلة للنشر والتوزيع

حي باحة (03)، رقم (28) الليدو. المحمدية. الجزائر

الأفراد: 900 دج - المؤسسات 1000 دج

الإصلاح في ستة مجلدات، من العدد (1) إلى العدد (33)

يطلب من دار الفضيلة للنشر والتوزيع

بسعر (3000دج) شامل لمصاريف الشحن



موقفُ جمعية العلماء من الصالحين والأولياء والرد على الغلاة والأدعياء

سليم مجوبي
مرحلة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية

إن ظهور الشرك في الأمم الأولين، سببُه الغلو في الأولياء والصالحين، وتعظيمُهم وإطراؤهم، ورفعُهم فوق منزلتهم التي يستحقونها، بل هذا الغلو هو سببُ حدوثِ الشرك في هذه الأمة؛ فقد حدث الشرك في قوم نوحٍ عليه السلام لما غلوْا في ود وسُواعٍ ومن معهما، وحدث الشرك في النصارى لما غلوْا في عيسى عليه السلام، وحدث الشرك في هذه الأمة لما غلوْا في رسول الله ﷺ وأهلِ بيته وصالحي أمته.

وإليك بيان ذلك.

مبدأ حدوث الشِّرك وسببُه

عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: «كان بين نوح وآدم عشرةُ قرون، كلُّهم على شريعةٍ من الحقِّ، فاختلفوا فبَعث الله النَّبيِّين مبشِّرين ومنذرين»(1).

ويوضِّح كونَ التَّوحيد أسبقَ من الشِّرك قولُه تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة يونس].

قال ابن جرير: «فتوعَّد ـ جلَّ ذكره ـ على الاختلاف لا على الاجتماع ولا على كونهم أمَّةً واحدةً، ولو كان اجتماعُهم قبل الاختلاف كان على الكُفر ثمَّ كان الاختلافُ بعد ذلك؛ لم يكن إلاَّ بانتقالِ بعضِهم إلى الإيمان، ولو كان ذلك كذلك؛ لكان الوعدُ أولى بحكمتِه ـ جلَّ ثناؤه ـ في ذلك الحال من الوعيد؛ لأنَّها حالُ إنابة بعضهم إلى طاعته، ومحالٌ أن يتوعَّد في حال التَّوبة والإنابة، ويتركَ ذلك في حال اجتماع الجميع على الكُفر والشِّرك»(2).

فـ«أوَّل من عُرفوا بالشِّرك قومُ نوح عليه السلام، وأوَّل من وقعوا فيه منهم القبوريُّون المنصرِفون بقلوبهم إلى الموتى من صُلحائهم؛ فكان نوح عليه السلام أوَّلَ رسول(3) من الله لمقاومة الشِّرك وإقامة

(1) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (621/2)، قال: «حدَّثنا محمَّد ابن بشَّار قال: حدَّثنا أبو داود، قال: حدَّثنا همَّام عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عبَّاس، فذكره؛ وأخرجه الحاكم بإسناده إلى محمَّد بن بشَّار به مثله، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرِّجاه»، ووافقه الذَّهبي، انظر «المستدرك» (4009).

(2) «تفسير الطَّبري» (626/2)، وانظر «تحذير السَّاجد من اتِّخاذ القبور مساجد» للألباني (90).

(3) جاء ذلك في حديث الشَّفاعة الطَّويل، وفيه قول آدم عليه السلام: «ائتُوا نُوحًا فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بعثه الله إلى أهل الأرض»، أخرجه البخاري في «صحيحه»(4476)، من حديث أنس. واختُلف في المراد بالأوَّلية في حقِّ نوح عليه الصَّلاة والسَّلام، فقيل: إنَّه أوَّل رسول بعدما حدث الشِّرك؛ وإلاَّ فآدم رسول قبله إلى زوجته وأولاده، وقيل: بل آدم نبيٌّ وليس برسول، وقيل غير ذلك، انظر «فتح الباري» (372/6)، و«تفسير ابن كثير» (468/1)، و«النُّبوَّات» لشيخ الإسلام (255).



الحُجَّة على المشركين بتذكيرهم بنعم الله ووجوب شُكرها، ودلالتهم على سوء مغبَّة الشِّرك ولزوم التَّبرِّي منه»[4].

وأمَّا سببُ ذلك؛ فيوضِّحه ما جاء عند البخاري ـ في ذكر ودٍّ وسُواع ويغوث ويعوق ونسر ـ من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: ـ وساق الحديث بطوله، وفيه ـ: «أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ، وَتَنَسَّخَ العِلْمُ، عُبِدَتْ»[5].

الغلوُّ في الصَّالحين سببُ ظهور الشِّرك في هذه الأمَّة

والسَّبب نفسُه هو الَّذي أدَّى إلى ظهور الشِّرك في الأمَّة الَّتي بُعث فيهم النَّبيُّ ﷺ.

فأصنامُ قوم نوح ـ أي أسماؤها ـ هي الَّتي انتقلت إلى مُشركي العرب من هذه الأمَّة.

ففي «صحيح البخاري» عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: «صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ؛ أَمَّا وَدٌّ فَكَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ فَكَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالجُرُفِ عِنْدَ سَبَأٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ[6]، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلَاعِ...»[7].

(4) «الشِّرك ومظاهره» (111).

(5) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4920).

(6) «هَمْدان»: بالدَّال المهملة وسكون الميم: قبيلة عربيَّة، و«هَمَذان»: بالذَّال المعجمة وفتح الميم: مدينةٌ بخراسان، وهي تابعة اليوم لإيران.

(7) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4920)، وانظر «الشِّرك ومظاهره» (112).

قال الميلي رحمه الله: «شرك العرب متَّحد النَّوع بشرك قوم نوح، حتَّى إنَّ أوثانَ أولئك وقعت إلى هؤلاء، وسببُ ابتداع الشِّركَيْن واحدٌ عند الفريقين»[8].

ومن الأصنام المشهورة عند العرب ـ أيضًا ـ «اللاَّت»، وقد قيل إنَّه رجلٌ كان يلتُّ السَّويق[9] للحُجَّاج، فلمَّا مات عكفوا على قبره فعبدوه؛ كما ثبت ذلك عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما[10].

أمَّا أمَّة الإجابة فقد حذَّرها الرَّسول ﷺ بقوله: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ»[11]، والتَّمثيل بحال النَّصارى فيه إشارةٌ إلى أنَّ الغلوَّ في الصَّالحين من أعظم أسباب الشِّرك؛ فإنَّ النَّصارى غَلَوا في عيسى بن مريم عليه السلام، حتَّى جعلوه هو الله أو ابنَ الله أو ثالث ثلاثة، فوقعوا بذلك في الشِّرك والكُفر، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 17]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: 30]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: 73].

وكذلك وقع الإطراءُ للنَّبيِّ ﷺ من كثيرين من هذه الأمَّة، حتَّى وصفوه بما لا يستحقُّه إلاَّ الله عزَّ وجلَّ، فنسبوا إليه علمَ الغيب والتَّصرُّف في الكون والنَّفعَ والضُّرَّ، ولجأوا إليه في قضاء الحاجات وكشف الكُربات ودخول الجنَّات، ولم يتوقَّف الأمرُ عند هذا الحدِّ، بل تعدَّوه إلى غيره ممَّن يظنُّون فيهم الصَّلاح والتَّقوى ـ وقد يكونون كذلك ـ فصاروا يعبُدونهم من دون الله.

فقد غلَت السَّبئيَّة[12] في عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه وألَّهته، وغلَت الرَّافضة فيه وفي أولاده وآل بيته، وزعموا لهم العِصمة والتَّصرُّف، وغلا مُريدو الصُّوفيَّة في مشايخهم وصرَفوا لهم من العبادات ما لا يليقُ إلا بالله عزَّ وجلَّ.

وما زال الغلوُّ يفعلُ بأهله ما فَعل بأسلافهم من قَبل، ويوقعُهم في حبائل الشِّرك، ومصايد الوثنيَّة.

قال شيخ الإسلام: «...فليُعلم أنَّ المنتسبَ إلى الإسلام والسُّنة في هذه الأزمان قد يمرُق ـ أيضًا ـ، وذلك بأسباب: منها

(8) «الشِّرك ومظاهره» (123).

(9) السَّويق: طعام يتَّخذ من مدقوق الحنطة والشعير، «المعجم الوسيط» (465)، ولتَّه يلتُّه: دقَّه وبلَّه بالماء وخلَطه بسَمن أو غيره، «المعجم الوسيط» (814).

(10) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4859).

(11) أخرجه البخاري في «صحيحه» (3445).

(12) أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، وقد زعم أن عليًّا هو الله، وكثيرٌ من الرَّافضة ينكرون هذه الشَّخصيَّة ويزعمون أنَّها خرافة ألصقَها بهم أهل السُّنَّة، غير أنَّ إثباتَها قد جاء في كتبهم المعتمَدة، انظر: «لله ثمَّ للتَّاريخ»، للسَّيِّد حسين الموسوي (10).

الغلوُّ الَّذي ذمَّـه الله في كتابه؛ حيث قال: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ [النِّسَاء: 171]، وكذلك الغلوُّ في بعض المشايخ، بل الغلوُّ في عليٍّ بن أبي طالب، بل الغلوُّ في المسيح عليه السلام.

فكلُّ من غلا في نبيٍّ أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهيَّة، مثل أن يقول: «يا سيِّدي فلان انصُرني، أو أغثني، أو ارزُقني»؛ فكلُّ هذا شِركٌ وضلال يُستتاب صاحبُه، فإن تابَ وإلاَّ قُتل...»[13].

بيانُ جمعيَّة العلماء للموقف الصَّحيح من الأولياء والصَّالحين، والردُّ على المخالفين:

المبحث الأوَّل ـ نماذج من أقوال الغلاة والأدعياء:

لقد غلَت بعض أرباب الطُّرق المدَّعين للولاية في أنفسهم؛ فرفعوها فوق منزلتها، ووصفوها بما لا تستحقُّه، كقول قائلهم:

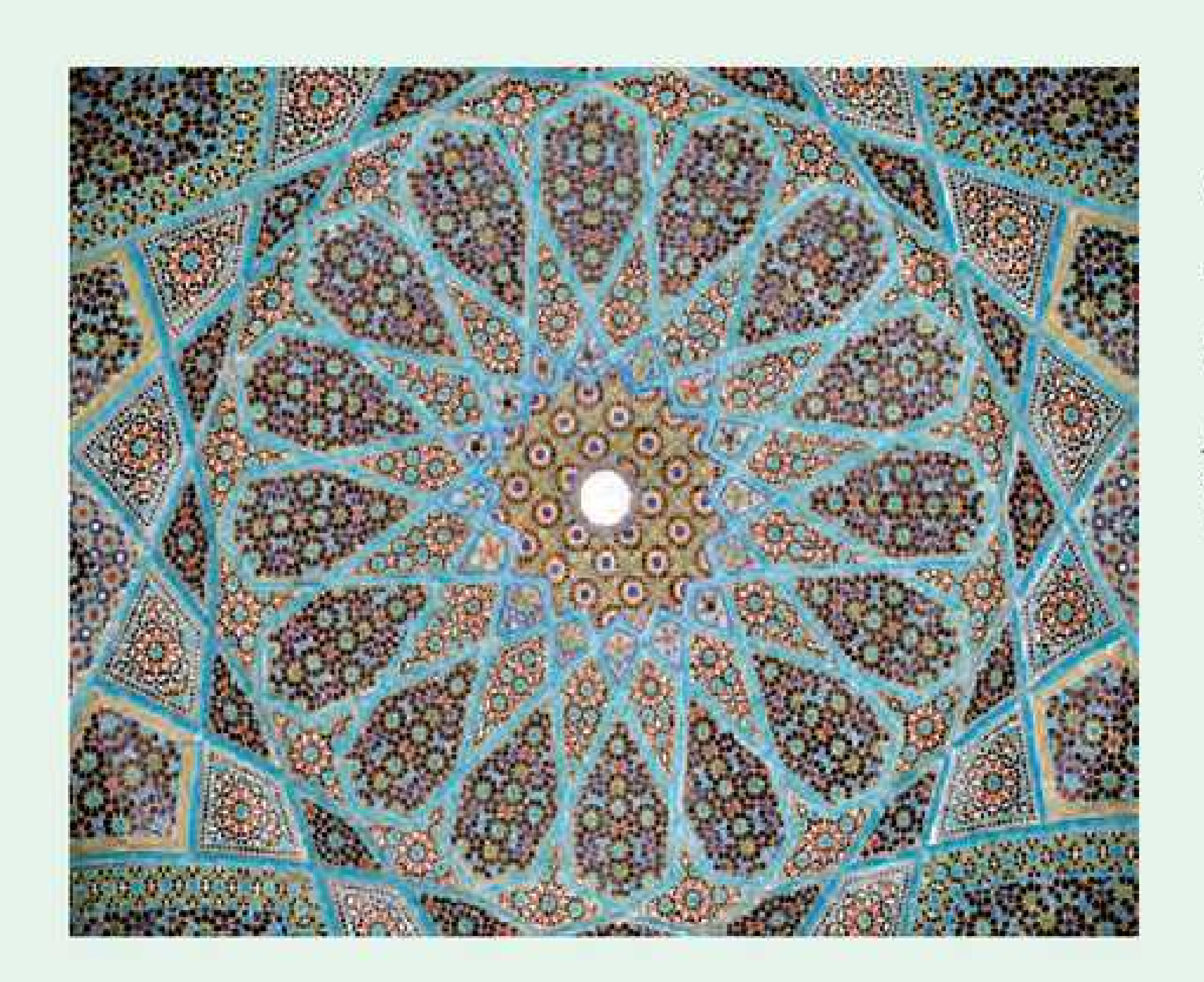
ذراعي من فوق السَّموات كلِّها
ومن تحت بطن الحوت أمددتُ راحتي
وأعلم نبتَ الأرض كم هو نابت
وأعلم رمْلَ الأرض كم هو رملةِ
وأعلم علمَ الله أحصي حروفَه
وأعلم موجَ البحر كم هو موجةِ
ملكتُ بلادَ الله شرقًا ومغربا
وإن شئتُ أفنيتُ الأنام بلحظتي

إلى أن قال:

مريدي تمسَّك بي وكن بي واثقا
لأحميك في الدُّنيا ويوم القيامةِ
أنا لمُريدي حافظٌ ما يخافُه
وأنجيه من شرِّ الأمور وبلوةِ
أنا الواحد الفرد الكبير لذاته
أنا الواصف الموصوف شيخُ الطريقة[14]

(13) نقلاً عن «مظاهر الانحرافات العقديَّة عند الصُّوفيَّة» (153/1)، وعزاه إلى «الرِّسالة السُّنِّيَّة» ولم أقف عليها، وانظر كلامًا يشبِهه في «مجموع الفتاوى» (383/3 و395).

(14) «جريدة الشِّهاب» (726/2)، ونسب كاتبُ المقال هذه الأبيات إلى كتاب «الفيوضات الرَّبَّانيَّة»، واسم الكتاب كاملاً «الفيوضات الرَّبَّانيَّة في الأوراد القادريَّة» لمؤلِّفه عبد القادر ابن موسى الجيلي أو الكيلاني، مؤسِّس الطَّريقة القادريَّة المتوفَّى سنة (561هـ)، ونقل كاتبُ المقال أبياتًا أخرى نسبَها إلى «فتوح الغيب» وهو للمؤلِّف نفسه، كما في «الأعلام» (47/4).



وغلا مريدو الطُّرقيَّة في شيوخهم؛ حتَّى زعموا لهم علم الغيب والتَّصرُّف في الكون.

يقول العقبيُّ حاكيًا عن بعضهم: «يقولون: إنَّ الأولياءَ هم الَّذين يتصرَّفون في الكون أحياءً وأمواتًا، ولا تتحرَّك شعرةٌ في العالم إلاَّ بإذنهم؛ لأنَّ الله أعطاهم الكون»[15].

ويقول آخرون إنَّ مشايخَنا يضمنوننا من دخول النَّار، وهم شفعاؤنا عند الله، وهم يعلمون الغيب وما في الأرحام، حتَّى إنَّهم يحضرون عند تصوير الجنين في بطن أمِّه فيكون كما أرادوه ذكرًا أو أنثى، أمَّا الغيث والمطر فهو أسهلُ شيءٍ عندهم وفي أيديهم...[16].

فانظر ـ رحمك الله ـ ماذا بقي بعد ذلك لله الواحد القهَّار؟!

ولو استطردنا في ذكر أخبار القوم، وغلوِّهم في مشايخهم لأَتت على ورقات هذه المقالة، وحسبُنا منها الإشارة[17].

وقد وقفَت جمعيَّةُ العلماء من هذه العقائد الشِّركيَّة الضَّالَّة موقفَ المنكر المشتدِّ، وبيَّنت بالحُجج والبراهين معنى الوَلاية، ومن هو الوليُّ الحقُّ عند الله، وماذا يجب على المسلم نحوَه، وردَّت أباطيل الطُّرقيَّة في هذا الباب.

المبحث الثَّاني ـ بيان معنى الوَلاية:

□ الوَلاية في اللُّغة:

قال الشَّيخ مبارك الميلي: ملخِّصًا ما جاء في تعريف الوليِّ من كتب اللُّغة: «الوَلْي، بفتح وسكون: القُرب والدُّنوُّ، وحصول ثانٍ

(15) المصدر السَّابق (317/1).

(16) «جريدة الشِّهاب» (1/ 318).

(17) نقلت «جريدة الشِّهاب» فصلاً من مجلَّة «المنار» للشَّيخ رشيد رضا بعنوان «أولياء الله وأولياء الطَّاغوت» فليراجع، «الشِّهاب» (166/10 ـ 186).



بعد أوَّل من غير فصل، يقال: تباعد بعد وَلْي، وكُلْ ممَّا يليك، أي: يقاربك...

والولاء بالفتح: القَرابة والنُّصرة، وبالكسر: الموالاة والمتابعة...

والوَلاية بالكسر: السُّلطان، وبالفتح: النُّصرة.

والمولى: ابنُ العمِّ والعاصبُ والحليفُ والنَّاصر والجار.

والوليُّ: وزان فعيل، ضدُّ العدوِّ، من وَلِيَه: إذا قام به، يكون بمعنى «فاعل» وبمعنى «مفعول»؛ فمن الأول: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: 257]، ومن الثاني: المؤمن وليُّ الله؛ للمطيع له، وكلُّ من وَلِيَ أمرَ غيره فهو وليُّه، ويُطلق على ابن العمِّ والنَّاصر والصَّديق والحبيب، تقول: تولَّيته؛ إذا جعلته وليًّا، ومنه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51]...»[18].

ثمَّ نقل كلامًا آخر مطوَّلًا في تصاريف هذه الكلمة ثمَّ قال: «وإذا أجلْتَ النَّظر فيما جلبناه؛ ألفيْتَ مرجع الوَلاية إلى النُّصرة والعَون في محبَّة وعطف، وإنَّما أطلنا فيما نقلناه من تفاصيل استعمالاتها ليَسهل عليك فهمُ تصرُّفات القرآن فيها إثباتًا ونفيًا، ومدحًا وذمًّا، وإفرادًا وعطفًا»[19].

□ الولاية في لسان الشَّرع:

وممَّا تقدَّم، يتبيَّن أنَّ الولاية تُستعمل في عدَّة معان[20]:

1. وَلايةٌ مشتركةٌ بين العِباد، تجري على مقتضى العادة البشريَّة.

قال الميلي: «فالوَلاية بين العباد معناها التَّناصر والتَّعاون بما يملكون من أسباب النَّصر والإعانة حسب جَري العادة، وذلك ممدوحٌ في الحقِّ والخير، مذمومٌ في الباطل والشَّرِّ، ممكنٌ في الدُّنيا بين الأبرار والفجَّار»[21].

2. وَلايةٌ بين الأبرار خاصَّةً، أو بين الفجَّار خاصَّةً، أو بين الأبرار والفجَّار.

أمَّا الأولى: فقد وَصف الله بها المؤمنين تشريفًا وأحبَّها منهم تشريعًا؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: 72]، وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: 71].

وأمَّا الثَّانية: فقد ذمَّ الله بها الكفَّار، كمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة الأعراف]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: 73]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأعراف].

وأمَّا الثَّالثة: فقد نفاها الله عز وجل بين المؤمنين والكافرين، ونهى الأبرار عن موالاة الفُجَّار، قال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 28]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: 1]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: 51]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: 23].

3. وَلايةٌ اختصَّ الله بها نفسَه، وأبطلَها عن غيره.

قال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: 9]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: 3]، وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [سورة هود]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة الشورى].

قال الميلي: «وتختصُّ الوَلايةُ بالله إذا كانت للفاعل، من «وَليه»: إذا قام به وأعانه وتولَّى حفظه ورعايته؛ لأنَّ الله تعالى هو القائم على كلِّ نفس بما كسبت، والنَّاصرُ للعبد، الَّذي يهيِّئ له الأسباب العاديَّة، ويُعينه بما هو خارجٌ عن الأسباب، ويلطُف به فيما يُلِمُّ به؛ فمن اتَّخذ وليًّا غيرَ الله بهذا المعنى فقد اتَّخذ مع الله شريكًا، ولهذا قال في سورة الرَّعد: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ

(18) «الشِّرك ومظاهره» (168) بتصرُّف.

(19) المصدر السَّابق (171).

(20) لخَّصتها من كلام الميلي في «الشِّرك ومظاهره» (171 ـ 174).

(21) المصدر السَّابق (173).

نَفۡسٍ بِمَا كَسَبَتۡۗ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ [الرعد: 33].

ويشترك غيرُ الله به إذا كانت للمفعول، فإنَّ العبدَ يوالي اللهَ وأولياءَه، فمعنى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: 55] إنَّما الوليُّ الَّذي توالونه، لقوله بعدُ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ﴾(22)، ومعنى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [التحريم: 4] المولى الَّذي يتولاَّه رسولُ الله ﷺ...»(23).

وهذه الوَلاية الَّتي اختصَّ الله بها نفسه ـ وهي النُّصرة المطلقة والرِّعاية التَّامَّة والمعونة والحفظ ـ جعلَها لقوم مخصوصين من عباده المؤمنين، سمَّاهم أولياء، ونسبَهم إلى نفسه، وهم الَّذين أخلصوا له العبادة وأطاعوا أمرَه واجتنبوا نهيَه، وتقرَّبوا إليه بما يحبُّ.

قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [سورة يونس].

أوصاف الأولياء والصَّالحين:

وقد بيَّن علماءُ الجمعيَّة المعنى الصَّحيح لأولياء الله المتَّقين وعباده الصَّالحين.

يقول الطَّيِّب العقبي رحمه الله: «أولياؤه هم الَّذين قالوا: «ربُّنا الله» ثمَّ استقاموا، وهم الَّذين تتنزَّل عليهم الملائكة بالبشرى، ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، ذلك لأنَّهم عملوا في هذه الدَّار ما هو الواجب المفروض، ولم يقصِّروا في عمل الصَّالحات، فلا حُزن ـ والحزن إنَّما هو التَّأسُّف على محبوب فات بفوات وقته ـ ولَقُوا ـ يوم تُوفَّى كلُّ نفس ما عملت ـ أجرَهم عند الله، فلا خوف ـ والخوف إنَّما هو توقُّع أمر مكروه يُخشى نزولُه ـ وهؤلاء قد لَقُوا من الجزاء وحُسن المثوبة ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خَطر على قلبِ بَشر، ولم يظلمهم ربُّهم، وما ربُّك بظلاَّم للعبيد، فكيف يخافون؟ وعَلامَ يحزنون؟ وهم الَّذين آمنوا بالله إيمانًا صحيحًا وكانوا يتَّقون، وقد قالوا: «ربُّنا الله» عن علم واعتقاد صادق، واستقاموا كما أُمروا، وتولَّوه وحدَه ولم يتولَّوا غيرَه من الطَّواغيت، ورأسُهم الشَّيطان الرَّجيم، هؤلاء ـ صح ـ عبادُ الله الصَّالحون وأولياؤه المتَّقون»(24).

وقال في موضع آخر مبيِّنًا حقيقةَ الوليِّ عند المصلحين: «فالوليُّ عندهم هو من آمن بالله وحدَه واتَّبع أوامرَه واجتنب نواهيَه، وأخلص له في جميع أعماله، وراقبَه في سرِّه وعلانيته، وقد أعدَّ الله له في الدُّنيا رفعةً وكرامةً، وفي الآخرة درجةً عاليةً ومنزلةً ساميةً»(25).

وقال ابن باديس رحمه الله: «فالصَّالح هو من استنار قلبُه بالإيمان والعقائد الحقَّة، وزكَت نفسُه بالفضيلة والأخلاق الحميدة، واستقامت أعمالُه وطابت أقوالُه، فكان مصدرَ خيرٍ ونفعٍ لنفسه وللنَّاس، استقام نظامُه في عَقده وخُلقه وقوله وعملِه، فعظُمَت وزكت منفعتُه، وهذا هو معنى «الصَّالحون» حيثما جاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾، وكما في التَّشهُّد «السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عبادِ الله الصَّالحينَ»»(26).

وقال مبيِّنًا الفرقَ بين الأولياء والأدعياء: «أهلُ المحبَّة من الله والودِّ والقَبول من العباد؛ هم أهلُ الحقِّ وأئمَّة الهدى، ودعاةُ الاتِّباع للكتاب والسُّنَّة وما كان عليه السَّلفُ الصَّالحون، لا لأنفسهم والتَّحزُّب لهم وجلب النَّفع لهم، والَّذي يعيِّنهم لهذه الكرامة دون غيرهم هو اتِّباعُهم للنَّبيِّ ﷺ في سيرته ودعوته، وما كانت دعوتُه إلاَّ للقرآن وبالقرآن، دون أن يَسأل على ذلك من أجر؛ وهذا لأنَّ الودَّ والقبول عند العباد مسبَّبان عن محبَّة الله للعبد، ومحبَّةُ الله لا تكون إلاَّ للمتَّبعين للنَّبيِّ ﷺ، لقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]، فكرامةُ الودِّ والقبول إنَّما هي للمتَّبعين له ﷺ، فأمَّا غيرهم فما يكون لهم من قَبول عند أمثالهم فهو فتنةٌ وبلاءٌ عليهم»(27).

ويبيِّن الميلي: أنَّ أولياءَ الله الَّذين شرَّفهم الله بإضافته إليه هم «من جَمع إلى صحَّة العقيدة القيامَ بالفرائض والوقوفَ عند الحدود، والتَّزوُّدَ بالنَّوافل، وهذا معنى وصفهم في نفس الآية(28)

(22) وتمام الآية: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [سورة المائدة].

(23) «الشِّرك ومظاهره» (173 ـ 174)، والَّذي يظهر أنَّ الوَلاية إذا كانت بمعنى الفاعل، كالنَّاصر والمعين فإنَّها لا تختصُّ بالله، بل تكون بحسب ما أضيفت إليه، فإن أضيفت إلى الله؛ كانت بمعنى النَّصر المُطلق والإعانة المطلقة بتيسير الأسباب العاديَّة وما وراءَها ممَّا هو خارجٌ عن طَوق البشر، والحفظ المطلق والرِّعاية التَّامَّة، فمن اتَّخذ وليًّا مع الله أو من دون الله بهذا المعنى فقد أشرك. وإن أضيفت الولاية إلى غير الله من المخلوقين؛ كانت مقيَّدة ومختصَّة بما يليق بهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيۡكُمُ ٱلنَّصۡرُ﴾ [الأنفال: 72]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [التحريم: 4]، فإنَّ المولى هنا بمعنى الفاعل، كما هو ظاهر من سياق الآية التي جاءت في معاتبة أمَّي المؤمنين عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وذلك قوله: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ﴾ [التحريم: 4]، ولذلك أعقبها بقوله: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ أي معين، قال الطَّبري: «يقول: فإنَّ الله هو وليُّه وناصرُه، وصالحُ المؤمنين، وخيارُ المؤمنين أيضًا مولاه وناصرُه» (152/12).

(24) «جريدة السُّنَّة» (4/7).

(25) المصدر السَّابق (8/8).

(26) «مجالس التَّذكير من كلام الحكيم الخبير» لابن باديس (207).

(27) المصدر السَّابق (201 ـ 202).

(28) يريد قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [سورة يونس].

بالإيمــان والتَّقوى، ووصفهم في غيرها بالإيمــان مع الإسلام، أو مع الاستقامة، أو مع العملِ الصَّالح، أو ما في معنى ذلك»[29].

وبيَّن: أنَّ الوَلاية تقوم على ثلاث قواعد:

الإيمانُ الصَّحيح، العملُ الخالص لله، موافقةُ السُّنَّة.

فمــن ظهرت عليــه هــذه الأشيــاء، وتحقَّقت فيه فهــو الوليُّ الشَّرعي[30].

ثــمَّ ذكر: من الكتــاب والسُّنَّة ما يدلُّ علــى أوصاف الأولياء؛ ومن ذلك:

ـ قوله تعــالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة : 25].

ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [سورة النحل].

ـ قولــه تعــالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [سورة الزمر].

ـ قولــه تعــالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [سورة فصلت].

ـ قولــه تعــالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [سورة الزخرف].

ـ قولــه ﷺ فيمــا يرويــه عن ربِّــه ﷻ: «مَــنْ عَــادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُــهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْــدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُــهُ عَلَيْهِ، وَلاَ يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَــرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَــإِذَا أَحْبَبْتُــهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَــرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لأُعْطِيَنَّهُ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ»[31].

ثــمَّ ذكر عن القشــيري[32]: وصفَين لازمَين حتَّــى يكون العبدُ وليًّا لله:

الأوَّل: أن يتولَّى اللهُ ﷻ أمرَه فلا يكله إلى نفسه.

والثَّاني: أن يتولَّى هذا العبدُ عبادةَ الله وطاعتَه[33].



قــال الميلي رحمه الله: «والوصفان اللَّــذان يجبان لاستحقاق العبد الوَلاية، ليسا جميعًا من كسبه، وإنَّما الَّذي من كسبه هو الوصفُ الثَّــاني... ولكن متى صــدقَ العبدُ فيه؛ أنعــم الله عليه بالوصف الآخر»[34].

ثمَّ قال: «وإذا عرفتَ معنى الوليِّ شرعًا من القرآن والحديث وكلام أهــل السُّنَّــة والجماعــة؛ فإيَّــاك أن تعدوَ ذلــك الحدَّ فيه إن كنــتَ تؤمــن بكتاب الله وما صــحَّ عن نبيِّــه ﷺ، أمَّا إن كنت تركنُ إلى علــم المتقدِّمين أو تقبلُ أقوالَ الأشاعــرة، أو تثق بآراء الصُّوفيَّــة؛ فإنَّ القُشــيري وُلد في القرن الرَّابــع وهو من الطَّبقة الرَّابعــة من الأشعريِّين؛ قال ابــن عساكر في «تبيينه»: «لولا تأخُّر وفاتــه، لذكرتُــه في الثَّالثة»[35]؛ ثمَّ هــو في الصُّوفية أشهر، وعلى الحَسن من أحوالهم أغْيَر.

وإن بقي بعد هذا في قلبك من شيء: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام : 125]»[36].

■■■

(29) «الشِّرك ومظاهره» (174).
(30) المصدر السَّابق (179).
(31) أخرجه البخاري في «صحيحه» (6502).
(32) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النَّيسابوري، الصُّوفي المفسِّر، صاحب «الرِّسالة»؛ كان أشعريَّ العقيدة، شافعيَّ المذهب، عالمًا في الفقه والحديث والتَّفسير والأصول والأدب والشِّعر، ت (465هـ)، انظر «السِّير» (18/227).
(33) «الرِّسالة القشيريَّة» (259 ـ 260).
(34) «الشِّرك ومظاهره» (176).
(35) «تبيين كذب المفتري» (272).
(36) «الشِّرك ومظاهره» (176)، ويريد رحمه الله أنَّك إن كنت متَّبعًا للكتاب والسُّنَّة فقد قدَّمتُ لك منهما بيان حقيقة الوليِّ، وإن كنت لا ترضى إلاَّ بكلام المتقدِّمين، فالقشيريُّ منهم، وإن كنت لا ترضى إلاَّ بكلام الأشاعرة فهو منهم، وإن كنت لا ترضى إلا بكلام الصُّوفيَّة فهو منهم، فإن لم تقنع بكلِّ ذلك فالهداية والإضلال بيد الله يهدي من يشاء ويضلُّ من يشاء.

تزكية وآداب

كفى بالمرْءِ كذبًا أنْ يُحدث بِكُلِّ ما سمِعَ

إنَّ المسلمَ والمسلمةَ كلٌّ منهما مسؤول ومحاسب عمَّا يخرج من لسانه أو يخُطُّه قلمه، قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [سورة ق]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [سورة الزخرف]، ولمَّا قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: يا رسول الله! وإنَّا لمؤاخذُونَ بما نتكلَّم به؟ قال: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أو قال: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إلاَّ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»[1]، وقد انتشر بين المسلمين اليوم - بكثرة - تناقل الأخبار والأحاديث والفتاوى الشَّرعيَّة عن طريق الجوَّال والإنترنت.

ونظرًا لحبِّ المسلم لنشر الخير وسهولة نقله عن طريق هذه الأجهزة، كَثُر تناقل هذه الرَّسائل بين المسلمين، ومن زيادة الحرص عند البعض على نشر ذلك، يقول في نهاية الرِّسالة (انْشُرْ تُؤْجَرْ)، وهو ربَّما يُوْزَر؛ لأنَّ نقل ذلك من غير تأكُّد أو تثبُّت من صحَّة النَّقل ومشروعيَّته، وخاصَّةً فيما يُرْوَى عن النَّبيِّ ﷺ ممَّا لم يثبت عنه ولم يصحَّ، بل قد يكون موضوعًا مكذوبًا على النَّبيِّ ﷺ يُخْشَى على من ينقل ذلك أن يدخل تحت قول النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[2] رواه مسلم، وقال رسول الله ﷺ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ»، وفي رواية: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ يَأْتُونَكُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لاَ يُضِلُّونَكُمْ وَلاَ يَفْتِنُونَكُمْ» رواه مسلم (6، 7).

(1) الترمذي (2616)، وابن ماجه (3973).
(2) البخاري (1291)، ومسلم (3).

د. سعود بن عبد العزيز الدعجان
المدينة النبوية

وقد حذَّر رسول الله ﷺ من الحديث بكلِّ ما يسمع المرءُ ووصفه مرَّةً بالإثم ومرَّةً بالكذب؛ حيث قال: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا»[3] وفي رواية: «كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ» رواه مسلم في مقدِّمة «صحيحه».

قال النَّووي رحمه الله: «معنى الحديث: الزَّجر عن التَّحديث بكلِّ ما سمع الإنسان؛ فإنَّه يسمع في العادة الصِّدقَ والكذب، فإذا حدَّث بكلِّ ما سمع فقد كذب، لإخباره بما لم يكن».

وقال ابن عثيمين رحمه الله: «يعني أنَّ الإنسان إذا صار يحدِّث بكلِّ ما سمع من غير تثبُّت وتأنٍّ؛ فإنَّه يكون عُرْضَةً للكذب، وهذا هو الواقع، ولهذا يجيء إليك بعض النَّاس يقولون: صار كذا وكذا، ثمَّ إذا بحثت وجدتَّ أنَّه لم يكن، أو يأتي إليك ويقول: قال فلان كذا وكذا، ثمَّ إذا بحثت وجدتَّه لم يقل، وأعظم شيء أن يكون هذا فيما يتعلَّق بحكم الله وشريعته، بأن يكذب على الله، فيقول في القرآن برأيه، ويفسِّر القرآن بغير ما أراد الله، أو يكذب على النَّبيِّ ﷺ، يقول: قال النَّبيُّ ﷺ كذا، وهو كاذبٌ، أو ينقل حديثًا يرى أنَّه كذب وهو لم يَكْذِبْهُ، ولكن يقول: قال فلان كذا وكذا عن رسول الله ﷺ وهو يرى أنَّه كذبٌ فإنَّه يكون أحدَ الكَاذِبِين كما بيَّن ذلك النَّبيُّ ﷺ»[4].

وجاء في كتاب «كنوز رياض الصَّالحين»: «حين نتأمَّل مضمون هذا الحديث وأسلوبه نجده ينعى على هؤلاء الَّذين لم يلتزموا الصِّدق في مسلكهم، ويوضِّحُ قبحَ فعلهم؛ لأنَّهم ينقلون الأخبار من غير رويَّة ولا تثبُّت فيُشيعُون الفتنة بين النَّاس، وأسلوب الحديث يتَّسِمُ بالإيجاز، ولكن هذا الإيجاز يتضمَّن الوعيد الشَّديد والمصير المهلك، وقول الرَّسول ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا» فيه من التَّهديد والوعيد الشَّديد ما لا تتحمَّلُه طاقة البشر، ومعنى ذلك: كفاه ذلك كذبًا فإنَّه قد استكثر منه...» (18/349، 350).

وقد كان أهل السُّنَّة والحديث يحرصون على البحث عن سند كلِّ ما يُرْوَى عن النَّبيِّ ﷺ، وفي هذا يقول عبد الله بن المبارك: «لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، وقال ابن سيرين: «إنَّ هذا العلم دينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم».

(3) أبو داود (4992).
(4) «شرح رياض الصَّالحين» (6/184).

وقد أمر الله تعالى في كتابه بالتَّثبُّت والتَّبيُّن من الأخبار والأقوال الَّتي تُنْقَل أو تُكْتَبُ أو تُسْمَع أو تُرْسَل؛ فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 6]، وكان سبب نزول هذه الآية: أنَّ أحد الصَّحابة رضي الله عنه نقل خبرًا إلى النَّبيِّ ﷺ غير صحيح من غير أن يتعمَّد ذلك، وكاد أن يتسبَّبَ في قتالٍ وفتنة.

وهو: أنَّ الحارثَ بن ضِرَار الخُزَاعي، لمَّا أسلمَ رَجَعَ إلى قومه ليدعوهم إلى الإسلام وإلى وجوب أداء الزَّكاة، وطلب من النَّبيِّ ﷺ أن يرسل رسولاً ليأخذ منهم الزَّكاة الَّتي جمعها الحارث ويدفعها إلى النَّبيِّ ﷺ، فقام الحارث بجمع الزَّكاة من قومه وانتظر رسولَ رسولِ الله ﷺ ولكنَّه تأخَّر عليه، فقرَّر الحارثُ أن يذهب هو وقومه إلى رسول الله ﷺ ليعطيه الزَّكاة بنفسه، وفي أثناء ذلك أرسل رسول الله ﷺ الوليد بن عقبة رضي الله عنه ليأخذ الزَّكاة من الحارث ويسلِّمها إلى رسول الله ﷺ، وفي الطَّريق رأى الوليدُ الحارثَ وقومَه قادمين فخاف منهم وظنَّ أنَّهم لا يريدون دفعَ الزَّكاة، وقد جاؤوا للقتال، فرجع وقال للنَّبيِّ ﷺ: إنَّ الحارثَ مَنَعَني الزَّكاة، وأراد قتلي[5]، فنزلت هذه الآية تَدْعُو إلى التَّثبُّت من الأخبار.

قال الشَّوكاني في تفسير هذه الآية: «المراد من التَّبيُّن: التَّعرُّف والتَّفحُّص، ومن التَّثبُّت: الأناة وعدم العجلة، والتَّبصُّر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتَّى يتَّضح ويظهر» «فتح القدير» (60/5).

وفي قصَّة الإفك الَّتي وردت في سورة النُّور دروسٌ وعبر للَّذين يتسرَّعون في نقل الأخبار ويقعون في أعراض المسلمين من غير تثبُّت، وسبب نزولها: أنَّ النَّبيَّ ﷺ في بعض غزواته ومعه زوجته عائشة أمُّ المؤمنين رضي الله عنها انقطع عِقدُها ففقدته، فذهبت تبحث عنه، وفي أثناء ذلك رحل الجيش وتركوها ظنًّا منهم أنَّها داخلَ هَوْدَجها، وتأخَّر صفوان ابنُ معطَّل رضي الله عنه معها بسبب نومه فلمَّا رآها عَرَفَها فأركبها على بعيره ولحقَ بالجيش فلمَّا وصل، رآهما بعض المنافقين الَّذِينَ كانوا في صحبة رسول الله ﷺ في ذلك السَّفر، فأشاعوا بين النَّاس اتِّهام عائشة رضي الله عنها في عرضها مع صفوان، وتلقَّفته الألسنة، حتَّى اغترَّ بذلك بعض المؤمنين، فنزل القرآن بتبرئتها رضي الله عنها.

وكان في الآيات الَّتي نزلت عتابٌ ووعيدٌ شديدٌ للمؤمنين كيف يتناقلون ذلك من غير تثبُّتٍ، وخاصَّةً عندما يتعلَّق ذلك بأمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها زوجة أفضل خلقه ﷺ، وفيها قواعد وأصول وتوجيه وضوابط للموقف الَّذي يجب أن يكون عليه المسلم عند سماع مثل هذه الأخبار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ۝١٢﴾ [سورة النور]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ۝١٦﴾ [سورة النور]، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ۝١٥﴾ [سورة النور].

وبعض الأخبار الَّتي يتناقلها النَّاس اليوم قد يكون فيها قذفٌ لأناس أبرياء، وهم من أهل الاستقامة وخاصَّةً العلماء، وقد قيل: «لحوم العلماء مسمومةٌ وعادة الله في منتقصيهم معلومةٌ»، وكذلك حُكَّام المسلمين بالطَّعن فيهم وتكفيرهم دون معرفة بكيفيَّة التَّعامل مع ما يُنْقَل عن الحكَّام ودون معرفةٍ بضوابط التَّكفير وشروطه.

وممَّا جاء في القرآن محذِّرًا من التَّسرُّع في نقل الأخبار قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: «إنكار على من يبادر إلى الأمور قبل تحقُّقها، فيخبر بها ويفشيها وينشرها، وقد لا يكون لها صحَّة ويذكر هاهنا حديث عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه المتَّفق عليه حين بلغه أنَّ رسول الله ﷺ طلَّق نساءَه فجاء من منزله حتَّى دخل المسجد فوجد النَّاس يقولون ذلك فلم يصبر حتَّى استأذن على رسول الله ﷺ فاستفهمه: أطلَّقْتَ نساءَك؟ قال: «لا» فقلت: الله أكبر...»، وعند مسلم: فقلت: أطلَّقْتَهنَّ؟ فقال: «لا» فقمت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي: لم يُطَلِّقْ رسولُ الله ﷺ نساءه، ونزلت هذه الآية... قال عمر: فكنت أنا استنبطتُ ذلك الأمر»[6].

والدَّرس المستفاد من ذلك أنَّ عمر ابن الخطَّاب رضي الله عنه لم يقبل ما سمعه من النَّاس في المسجد، بل عمل بتوجيه القرآن، وهو الأمر بالتَّثبُّت والتَّبيُّن، مع

(5) أحمد (18459).
في الإسناد دينار والد عيسى بن دينار لم يوثقه إلا ابن حبان ولم يرد عنه غير ابنه [التحرير].

(6) «تفسير ابن كثير» (365/2).

قرب النَّاس الَّذين نقلوا الخبر من بيت رسول الله ﷺ والحاصل أنَّ نقل الكلام من غير تثبُّت رُبَّما أوقع صاحبه في الكذب، ومن الوعيد الشَّديد الوارد عن رسول الله ﷺ في نقل الكذب وإذاعته ما جاء في حديث الرُّؤيا الَّتي رآها ﷺ في حديث طويل، وفيه: أنَّه قيل للنَّبيِّ ﷺ: «وَأَمَّا الرَّجُلَ الَّذِي أَتَيْتَ عَلَيْهِ يُشَرْشَرُ شِدْقُهُ إِلَى قَفَاهُ وَمَنْخَرُهُ إِلَى قَفَاهُ وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ، فَإِنَّهُ الرَّجُلُ يَغْدُو مِنْ بَيْتِه فَيَكْذِبُ الكَذْبَةَ تَبْلُغُ الآفَاقَ»[7]، أو ربَّما أوقع صاحبه في النَّميمة ـ الَّتي هي نقل الكلام بين النَّاس على وجه الإفساد ـ والنَّميمة من أسباب عذاب القبر، وقد قال ﷺ في أحد الرَّجُلَيْن اللَّذَيْن يُعَذَّبَان في قبرهما: «وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»[8]، أو رُبَّما أوقع صاحبه في الغيبة، وهي كما عرَّفها النَّبيُّ ﷺ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»[9]، ووصفها الله في كتابه بأنَّها كأكل لحم المسلم ميِّتًا، فقال: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [الحجرات].

ولكي يَسْلَمَ المرء من الوقوع في شيءٍ من المحظورات المذكورة المترتِّبَة على نقل الأخبار والكلام من غير تثبُّت عليه أن يترك الكلامَ والتَّحدُّث ونقل الأخبار الَّتي لا تَعْنيه ويكون اشتغاله بما يعود عليه بالنَّفع وترك ما قد يضرُّه ولا ينتفع بالاشتغال به واستحضار وصيَّة النَّبيِّ ﷺ عندما قال: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيه»[10].

وأكثر ما يُراد بترك ما لا يعني حفظُ اللِّسان من لغو الكلام وعدم الإكثار من القيل والقال؛ ولذلك جاءت النُّصوص الكثيرة عن النَّبيِّ ﷺ والَّتي فيها الوصيَّةُ بقلَّة الكلام وعدم التَّسرُّع في نقل الكلام قبل التَّثبُّت والتَّأكُّد من صحَّته ولزوم الصَّمت، قال ﷺ: «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ»[11]، وفي رواية: «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالاً يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»[12].

وقال ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» متَّفق عليه، قال ابن رجب: «أمرَ بقول الخير والصَّمت عمَّا عداه، وهذا يدلُّ على أنَّه ليس هناك كلامٌ يستوي قولُه والصَّمتُ عنه، بل إمَّا أن يكون خيرًا فيكون مأمورًا بقوله، وإمَّا أن يكون غيرَ خير فيكون مأمورًا بالصَّمت عنه...».

إلى أن قال: «فمن هنا يعلم أنَّ ما ليس بخير من الكلام فالسُّكوت عنه أفضل من التَّكلُّم به، اللَّهمَّ إلاَّ ما تدعو إليه الحاجة ممَّا لا بدَّ منه»[13].

أسأل الله تعالى أن يبصِّرَنا بعيوبنا وأن يكفينا شرَّ ألسنتنا، وأن يرزقنا حسنَ الأدب في القول والعمل، وأن يُصْلِحَ أحوال المسلمين ويؤلِّف بينهم و يجمع كلمتهم على الحقِّ إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

■■■

(7) البخاري (7047).
(8) البخاري (216)، ومسلم (292).
(9) البخاري (2589).
(10) رواه التِّرمذي (2317) وغيره، وقد حسَّنه النَّووي وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» (5911).
(11) مسلم (2988).
(12) البخاري (6478).
(13) «جامع العلوم والحكم» (1/335).





فتاوى شرعية

أ.د. محمد علي فركوس
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

في حكم تقليد نموذج صناعي وبيعه بأقلَّ من ثمنه

■ السُّؤال:

أملك ورشةَ نجارة، وقد قمت بتصميم نموذج لخزانة وغرفة نوم، عُرِفْتُ به في السُّوق وعند تُجَّار الجملة، وكان لي عاملٌ انفصل عنِّي وفتح ورشةَ نجارة وعَمِلَ نموذجًا تقليدًا لنموذجي، غير أنَّه ليس بدرجةِ الإتقان الَّتي أصنع بها، ويبيعه بأقلَّ من الثَّمن الَّذي أبيعُ به، وفي السُّوق لا يستطيع النَّاس التَّفريقَ بينهما، وبعض التُّجار لا يُخْبِرُونَ الزَّبائن بذلك، وقد أثَّر ذلك على مبيعاتي، فهل يجوز له تقليد نموذجي وبيعُه بأقلَّ من السِّعر الَّذي أبيع به؟ وجزاكم الله خيرًا.

■ الجواب:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ أرسله اللهُ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصَحْبِه وإخوانِه إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فمِنَ الأُسُسِ المُقَرَّرَة في عموم باب المعاملات الماليَّة أنَّ المرءَ حرٌّ في اختيار نوع الصِّناعة أو التِّجارة الَّتي يريد ممارَسَتَها والاحترافَ فيها، ولا يجوز تقييدُ حرِّيَّته في الاختيار وتجسيده لها عمليًّا إلَّا إذا اقترن باختياره أو عمله محاذيرُ شرعيَّةٌ، أو حصل تعارُضٌ مع مصلحةٍ عامَّة الواجبُ تقديمُها عليه، أو تسبَّب في مفاسدَ الواجبُ درؤها، أو تضمَّنَ اعتداءً على حقٍّ من الحقوق الذِّهنيَّة؛ كحقِّ الاختراع والابتكار، أو مَنْ قَصَدَ ترويجَ سِلَعِه بالإيهام الكاذب بأنَّها السِّلعة والبضاعة المعهودة في السُّوق على حساب جودة صاحب الابتكار، وخاصَّةً إذا كانت المُنَافَسة مَصحُوبةً بنيَّة الإضرار بمنافِسِه لقوله ﷺ: «لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ»(1).

والعلمُ عند اللهِ تعالى.

خطأ الصانع في تقدير ثمن ما يصنعه لزبونه

■ السؤال:

حدَّد صانعٌ ثمنًا لزبونه مقابلَ أن يَصنَعَ له شيئًا، وبعد مباشرته لعمله تبيَّن له أنَّ ذلك الثَّمنَ المُحدَّد قليل، أي: أقلَّ من رأس مال، أعني: تكاليف المصنوع أو قدر رأس المال فيضيع جهده وعرقه.

فتخاصم هو وزبونه فما العمل؟

(1) أخرجه ابن ماجه (2431)، وأحمد (2921) من حديث عبادة ابن الصامت رضي الله عنه، قال النووي في الحديث رقم (32) من «الأربعين النووية»: «وله طرق يَقْوى بعضُها ببَعض»، وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (378) «وهو كما قال». والحديث صححه الألباني في الإرواء (896)، وفي غاية المرام رقم (68).

■ الجواب:

إنَّ ما ادَّعاه الأجيرُ الصَّانع وإن وافق ظاهرَ الحال فلا يُتَمَسَّك به في إثبات الاستحقاق لعدَّة اعتبارات منها:

ـ لكون الصَّانع مُقرًّا بالمبلغ المتَّفق عليه حالَ العقد، فالمعتبر ـ عندئذ ـ قولُ الأصيل لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، ولقوله ﷺ: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»(2).

ـ ولأنَّ الصَّانع قَصَّرَ في طلب الحظِّ لنفسه بعدم سعيه للتَّعرُّف على القيمة الحقيقيَّة للصَّفقة المراد إبرامُهَا، وذلك معدودٌ من تفريطه وتقصيره فلا يضمنه الغير.

وينبني عليه أنَّ الصَّانع إن عَلِمَ بالقيمة الحقيقيَّة لتكاليف الصَّنعة عند العقد فلا استحقاق له البتَّة لسوء نيَّته، وإن علم أثناء عمله فالواجب تبليغ الأصيل وإعلامه بها فإن رضي بها أُلغيَ العقد الأوَّلُ وصار العقد الثَّاني لازمًا، ومن حقِّه أن يُطالبَهُ بالزِّيادة ـ حالتئذ ـ بناءً على العقد الثَّاني، وإن سخط وامتنع الأصيل فلهما أن يفسخا العقد، ولا يستحقُّ الأجيرُ الصَّانع سوى مقدار ما أنفقه من عمله بأجر المثل، أي أجرة المدَّة الَّتي عمل فيها، ولا يستحقُّ الأجرة الكاملة.

أمَّا إن علم بقيمة تكاليف الصَّفقة الحقيقيَّة واستمرَّ في العمل من غير إشعار الأصيل المتعاقَد معه عليها، كان عمله شبيهًا بتصرُّف الفضولي، وتصرُّفَاتُه تقع صحيحةً غير أنَّها موقوفةٌ على إجازة صاحب الشَّأن، وهو من صدر التَّصرُّف لأجله، إنْ أجازه نفذ وإنْ ردَّه بطل كما هو الرَّاجح من قولَيْ أهل العلم، وهو مذهب الحنفيَّة والمالكيَّة، والله أعلم.

(2) أخرجه أبو داود (3593)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والتِّرمذي (1352) من حديث عمرو ابن عوف، والحاكم عن أبي هريرة وعن عائشة رضي الله عنها، والحديث صحَّحه الألباني في «الإرواء» (1303)، و«السِّلسلة الصَّحيحة» (2915).

في حكم البيع بالتَّقسيط

■ السُّؤال:

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته: فضيلة الشَّيخ، نحن عُمَّال شركة وطنيَّة تمَّ تعاقدها مع شركة (تويوتا) لبيع السَّيَّارات على أن تتمَّ عمليَّة البيع كما يلي: يدفع العاملُ القسطَ الأوَّلَ والمُقدَّر بـ: (25) مليون سنتيم أو (30) مليون سنتيم من ثمن السَّيَّارات لشركة (تويوتا) على أن يتمَّ دفعُ المبلغ المُتبَقَّى من ثمن البيع بدفعات شهريَّة لمدَّة (5) سنوات، علمًا أنَّ ثمنَ البيع معلومٌ من قِبَل العامل عند تعاقده مع الشَّركة، وهو يفوق ثمن السَّيَّارة الحقيقي في السُّوق، أي أنَّ عمليَّة الدَّفع بأقساط تزيد من ثمن السَّيَّارة الحقيقي، غيرَ أنَّ هذا المبلغ يكون معلومًا من قِبَلِ المشتري.

■ الجواب:

اعلم أنَّ بيعَ التَّقسيط له ثلاث حالات:

ـ فإن اتَّفق المتبايعان على ثمن واحد يُدفَع على أقساط دوريَّة فجائزٌ باتِّفاق.

ـ وإن كان على أساس أنَّه ثمنان: ثمنُ الحال وثمنُ الآجل، فهذا محلُّ خلاف، وما عليه أكثرُ العلماء جوازُه وبهذا أفتت هيئة كبار العلماء.

ـ والحالة الثَّالثة: أن يكون على أساس بيع المرابحة، أي يشتري له سيَّارة ثمَّ يبيعُها له بأقساط يدفعها تدريجيًّا إلى أن ينتهي الأجل فهذا ـ في حقيقة الأمر ـ عبارة عن قرض ربويٍّ في صورة بيع، والبنوك على هذا التَّصرُّف من القروض المُقنَّعَة بالبيع الذي تتعامل مع زبائنها، وبيع المرابحة البنكي أسوأ حالاً من بيع المرابحة الفقهي الَّذي لم يُجِزْه الجمهور؛ لعدم انتقال الملكيَّة في البيع أوَّلاً، ولإجبار المشتري على التَّأمين على كلِّ الأخطار كشرط في أصل المعاملة، فضلاً عمَّا تقدَّم من أنَّه ليس بيعًا حقيقيًّا لعدم حاجة البنك ابتداءً لما يحتاجه المُشتَري، وإنَّما غرضُ البنك في الفوائد الرِّبويَّة المُغطَّاة بقرض مُحلًّى بالبيع.

وعليه؛ إذا كانت هذه الشَّركةُ تتعامل بنفس أسلوب البنك فذلك غير جائز شرعًا، أمَّا على الصُّورة الأولى والثَّانية فظاهرهما الجواز.

والله أعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وسلَّم تسليمًا.





عناية المحدثين بتوثيق النصوص وسبقهم للغرب

توثيق صحَّة نسبة الكتاب إلى المؤلِّف نموذجًا

أ.د عبد المجيد جمعة
أستاذ بجامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة
بقسنطينة

لقد شاع على ألسنة كثير من النَّاس، الكُتَّاب والمثقَّفين أنَّ الغرب كان لهم الفضل في ابتكار منهج تحقيق النُّصوص وإرساء قواعده، وأنَّ المسلمين قد أخذوا عنهم هذا الفنَّ أو استقوه من المستشرقين الَّذين ـ ربَّما ـ كان لهم بعض السَّبق في العصر الحاضر في تحقيق بعض تراث المسلمين ونشره، مع بيان منهجهم في ذلك.

وهذا الأمر يرجع لأحد السَّببين:

إمَّا تأثُّر المسلمين بالحضارة الغربيَّة، الَّتي وسعت كلَّ المجالات، حتَّى شملت حضارة الأمَّة وثقافَتَها.

وإمَّا جهل المسلمين بتراث أسلافهم، وعدم العناية به إلاَّ على وجه التَّبرُّك أو المطالعة، دون فهم لمعانيه، واستخراج الفوائد والعبر من مكنوناته.

لكنَّ حقيقةَ الأمر أنَّ فنَّ التَّحقيق قد ظهرت معالمه، ولاحت ملامحه منذ فجر الإسلام، الَّذي اطَّلع على العالم فأناره بأنواع العلوم والمعارف، فقد اتَّخذ النَّبيُّ ﷺ كُتَّابًا للوحي، وأمرهم أن يكتبوا ما نزل عليه من القرآن، ونهاهم عن كتابة الحديث في أوَّل الأمر، حتَّى لا يخلطوا بينه وبين القرآن، ثمَّ بعد وفاته جاءت حركةُ تدوين السُّنَّة، وسلكوا في ذلك منهجًا مُحْكَمًا، حيث وضعوا له قواعد تضبطه.

ثمَّ ازدهر الأمر أكثر في العصور الذَّهبيَّة، وما اشتهرت به من النَّهضة العلميَّة القويَّة، حيث أُصِّلَت الفنون، وكثر تأليف الكتب.

وقد كان لعلماء الحديث الدَّوْر البارز في ضبط قواعد الكتابة والتَّأليف، وكيفيَّة التَّعامل مع الكتب والنُّسخ المختلفة، فاهتمُّوا بالقراءة والعرض، والإجازة والوجادة ونحو ذلك، ووضعوا أصولاً للرِّواية والدِّراية بُغْيَة الوصول إلى الصِّحَّة وعدم الوقوع في الخطأ والغلط.

وإنَّ النَّاظر إلى ما تركه هؤلاء العلماء من التُّراث الكبير، والمتأمِّل في المنهج الَّذي سلكوه في التَّدوين والتَّأليف، يستخلص قواعد مهمَّةً، ينبني عليها ما اصْطُلِحَ عليه اليوم «تحقيق المخطوطات» أو «تحقيق النُّصوص»، من حيث جمع النُّسخ والمقابلة بينها وإصلاح الأخطاء والسَّقط، وتصحيح التَّصحيف ووضع الرُّموز ونحوها.

ولإبراز هذه الحقيقة وتجليتها، سجَّلْتُ هذه المقالة بعنوان: «عناية المحدِّثين بتوثيق النُّصوص وسبقهم للغرب». ولمَّا كان نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه هي الأهمُّ في تحقيق المخطوط؛ إذ عليها تُبْنَى بقيَّةُ قواعده، وصحَّةُ نسبة الأقوال والآراء إليه، خصَّصتها بالبحث، فقسَّمته إلى فصل تمهيدي ومبحثين:

الفصل التَّمهيدي: في ماهية «توثيق النُّصوص» و«تحقيق المخطوط».

والمبحث الأوَّل: في بيان سبق المحدِّثين في توثيق النُّصوص.

والمبحث الثَّاني: في بيان منهج المحدِّثين في توثيق صحَّة نسبة الكتاب إلى المؤلِّف.

***

الفصل التَّمهيدي
في ماهية «توثيق النُصوص» و«تحقيق المخطوط»

«توثيق النُّصوص» مركَّب إضافي من «توثيق» و«النُّصوص»؛ وتعريف المركَّب الإضافي، يتوقَّف على تعريف جزءَيه؛ لذا ينبغي تعريف «التَّوثيق» و«النُّصوص» أوَّلاً، ثمَّ تعريف «توثيق النُّصوص» باعتباره لقبًا لفنٍّ معيَّن ثانيًا.

✻ أوَّلاً - تعريف التَّوثيق:

أصل كلمة «التَّوثيق» من: وثَّقت الشَّيء توثيقًا فهو موثَّق؛ وناقة موثَّقةُ الخلق، أي مُحْكَمَتُه، ووثَّقه توثيقًا: أحكمه، والوثيق: الشَّيء المُحْكَم، والجمع وِثَاق، ووثَّقت فلانًا، إذا قلت: إنَّه ثقةٌ، ووثق به - كوَرِثَ بالكسر - ثقةً وموثِّقًا: ائمنه، ووثُق ككَرُمَ: صار وثيقًا، أو أخذ بالوثيقة في أمره، أي بالثِّقَة، والوثاق - ويكسر -: ما يشدُّ به، وأوثقه فيه: شَدَّه[1].

فالتَّوثيق - إذن - يُطْلَق على الإحكام، والائتمان، والشَّدِّ؛ وكلُّ هذه المعاني لها صلةٌ بالمدلول الاصطلاحي.

✻ ثانيًا - تعريف النُّصوص:

أصل النُّصوص من النَّصِّ، وهو رَفْعُكَ الشَّيْءَ، ومنه قولهم: نصَّ الحديث إلى فلان، ينصُّه نصًّا: رفعه، ونصصته إليه: أي رفعته.

وفي الاصطلاح: أقوال المؤلِّف الأصليَّة، لتمييزها عمَّا يكتبه المحقِّق في الهامش من الشُّروح، والتَّعليقات[2].

وممَّا له صلةٌ مباشرةٌ باصطلاح «توثيق النُّصوص»، «تحقيق المخطوطات».

فالتَّحقيق: أصله من حقّ، وهو يدلُّ على إحكام الشَّيء، وصحَّته، يقال: أحققت الأمر إحقاقًا، إذا أحكمته، وصحَّحته، وكلام محقَّق: أي رصين.

وحقَّقت الأمر أحققته، إذا أثْبَتُّه، وصرت منه على يقين[3].

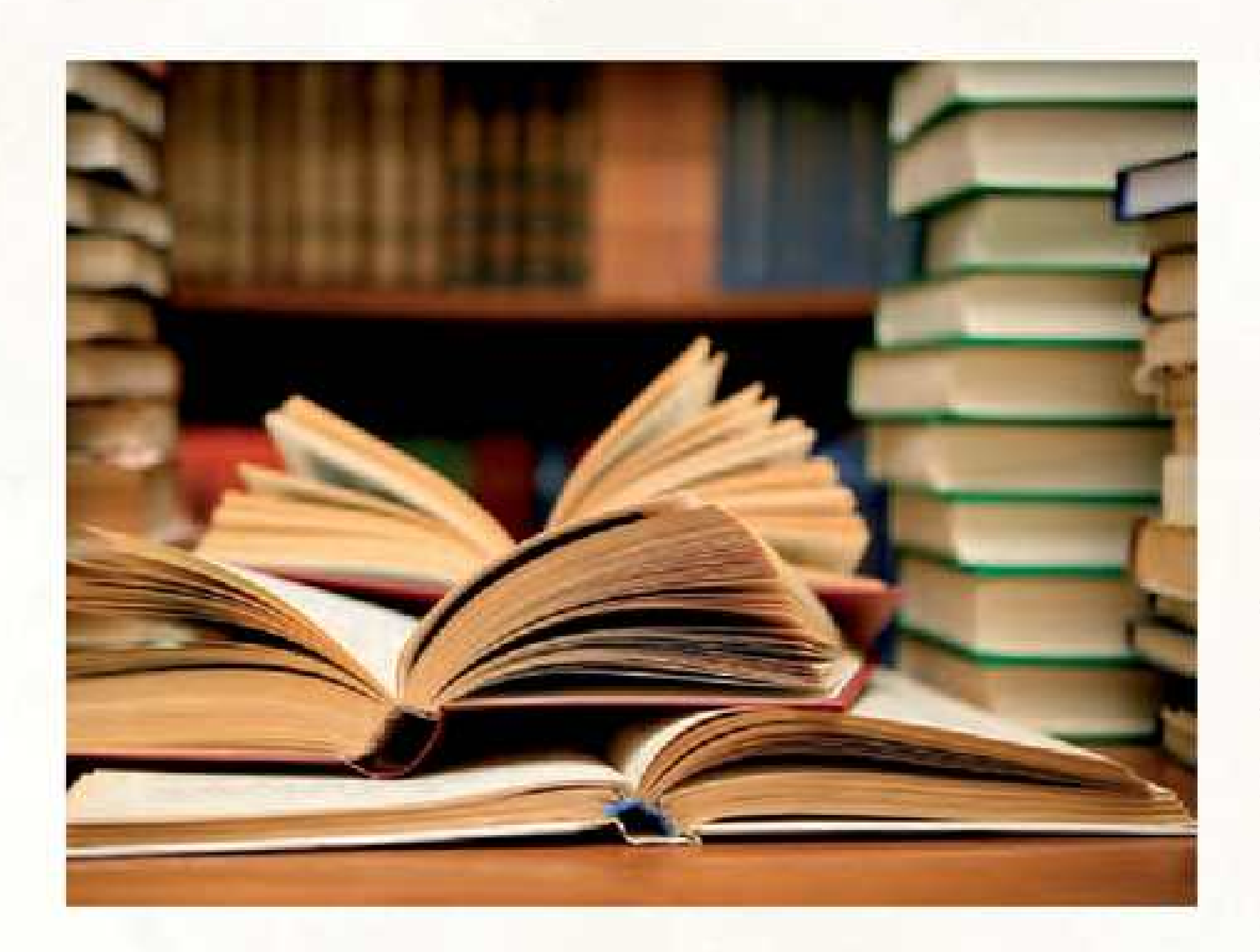
فالتَّحقيق - إذن - يطلق على الإثبات، والإحكام، والتَّصحيح، والتَّيقُّن، وهذه المعاني لها صلةٌ - أيضًا - بالمدلول الاصطلاحي.

وأصل المخطوطات - جمع مخطوط ومخطوطة - من خطَّ الرَّجل الكتاب بيده خطًّا: كتبه، والخطُّ الَّذي يخطُّه الكاتب[4].

(1) «الصِّحاح» (1562/4)، «القاموس المحيط» (1197).
(2) إياد خالد الطَّبَّاع «منهج تحقيق المخطوطات» (19).
(3) «معجم مقاييس اللُّغة» (14/2)، «الصِّحاح» (148/4)، «لسان العرب» (مادَّة: حقق).
(4) «معجم مقاييس اللُّغة» (154/2)، «لسان العرب» (مادَّة: خطط)، «المصباح المنير» (173/1).

والمخطوط في الاصطلاح: هو المكتوب بالخطِّ، لا بالمطبعة، والمخطوطة النُّسخة المكتوبة باليد[5].

وقد ظهر هذا الاصطلاح مع ظهور الكتب المطبوعة. فصار يطلق المخطوط على ما يقابل المطبوع.



المبحث الأوَّل
بيان سبق المُحَدِّثين في توثيق النُصوص

لقد اهتمَّ أهلُ الحديث بالكتاب - جمعًا وكتابةً ودراسةً - منذ البدء في تدوين السُّنَّة، حيث وضعوا ضوابط في الكتابة وشرطوا شروطًا للتَّحمُّل والرِّواية حتَّى تَسْلَمَ هذه الكتب والمرويَّات من الأخطاء، والتَّصحيف والتَّحريف، أو أن يضاف إليها ما ليس منها، حيث ألَّفوا في ذلك مؤلَّفات، تضمَّنت قواعد مُهِمَّة في تحقيق النُّصوص وتوثيقها، من أبرزها:

♦ «المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي» للحسن ابن عبد الرَّحمن الشَّهير بالرَّامَهُرْمُزي (360هـ) فقد تكلَّم على بعض قواعد التَّحقيق، مثل: الدَّائرة بين الحديثَيْن، والحكِّ والضَّرب، والتَّخريج على الحواشي، والحرف المُكَرَّر، والنَّقْط والشَّكل، والتَّبويب في التَّصنيف، ونحوها[6].

♦ «معرفة علوم الحديث» للحاكم النَّيسابوري (405هـ) تكلَّم عن صدق المحدِّث وإتقانه وثبته وصحَّة أصوله، وتصحيفات المحدِّثين في المتون والأسانيد، والمتشابه من الرُّواة وأساميهم[7].

♦ «المدخل إلى السُّنن الكبرى» للحافظ البيهقي (458هـ).

(5) «المعجم الوسيط» (244/1).
(6) «المحدِّث الفاصل» (606 وما بعدها).
(7) «معرفة علوم الحديث» (52؛ 216؛ 302).

♦ «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البرِّ (463هـ) عقد بابًا في معارضة الكتاب، والأمر بإصلاح اللَّحن والخطأ في الحديث[8].

♦ «الكفاية في علم الرِّواية» للخطيب البغدادي (463هـ) فقد تكلَّم على المقابلة، وحمل الكلمة والاسم على الخطأ والتَّصحيف، وتغيير نقط الحروف، وإبدال حرف بحرف، وإصلاح المُحدِّث كتابَه بزيادة الحرف الواحد فيه أو بنقصانه، وإصلاح سقوط الكلمة الَّتي لا بدَّ منها كابن في النَّسب وأبي في الكنية، وإلحاق الاسم المُتَيَقَّن سقوطه في السَّند، ونحوها[9].

♦ «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» له ـ أيضًا ـ وقد زخر بقواعد التَّحقيق، بل ألَّفه لهذا الغرض، ومن أمثلة مباحثه: تقييد الأسماء بالشَّكل والإعجام، ورسم الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ في الكتاب، والدَّارة في آخر كلِّ حديث، ووجوب عرض الكتاب لتصحيحه، والاستدلال بالضَّرب والتَّخريج على صحَّة الكتاب، ونحوها[10].

♦ «الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع» للقاضي عياض (544هـ) فقد عقد أبوابًا متعلِّقَةً بأصول التَّحقيق، منها: باب في التَّقييد بالكتابة والمقابلة والشَّكل والنَّقط والضَّبط، باب التَّخريج والإلحاق للنَّقص، باب في التَّصحيح والتَّمريض والتَّضبيب، باب في الضَّرب والحكِّ والشَّقِّ والمحو، باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللَّحن، ونحوها[11].

♦ «أدب الإملاء والاستملاء» لابن السَّمعاني (562هـ) والكتاب أصلٌ في منهج التَّحقيق، ويكفي في ذلك عنوانه.

♦ «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصَّلاح (المُتَوَفَّى 643هـ)، جعل النَّوع الخامس والعشرين: في كتابة الحديث وكيفيَّة ضبط الكتاب وتقييده؛ وتكلَّم على كيفيَّة ضبط الحروف المهملة، واستعمال الكاتب اصطلاحًا غير معلوم إلاَّ أن يُبَيِّنَه، والفصل بين كلِّ حديثين بدارة صغيرة، والمحافظة على كتابة ﷺ عند ذكره وتَجَنُّب الرَّمز والاختصار، والمقابلة بين النُّسخ، وبيان كيفيَّة إلحاق السَّقط في الحاشية، والتَّصحيح والتَّضبيب والتَّمريض، وكيفيَّة الشَّطب والضَّرب، والاعتناء بضبط اختلاف النُّسخ والتَّمييز بينها، ورموز المحدِّثين، كـ«ثنا» و«أنا» و«ح»، ونحوها[12].

♦ «تذكرة السَّامع والمتكلِّم في أدب العالم والمتعلِّم» لابن جماعة (733هـ).

عقد بابًا في الآداب مع الكتب وما يتَعَلَّقُ بها، بيَّن كيفيَّةَ تصحيح الكتاب والتَّعليق عليه؛ وقد تضمَّن كلامه بيان المنهج السَّليم والمسلك القويم في تحقيق المخطوط، وضمَّنه مبحثًا في تصحيح الكتاب بالمقابلة على أصله الصَّحيح؛ وقد أراني مُضْطَرًّا لنقل كلامه بحرفه، لتضمُّنه أهمَّ قواعد التَّحقيق، قال:

«إذا صحَّح الكتاب بالمقابلة على أصله الصَّحيح أو على شيخ، فينبغي له أن يشكِّل المُشْكِلَ، ويعجم المستعجم، ويضبط الملتبس، ويتفقَّد مواضع التَّصحيف؛ إذا احتاج ضبط ما في متن الكتاب إلى ضبطه في الحاشية وبيانه، فَعَل وكتب عليه بيانًا؛ وكذا إن احتاج إلى ضبطه مبسوطًا في الحاشية وبيان تفصيله، مثل: أن يكون في المتن اسم «حريز» فيقول في الحاشية: «هو بالحاء المهملة وراء بعدها وبالياء الخاتمة بعدها زاي» أو «هو بالجيم والياء الخاتمة بين رائين مهملتين» وشبه ذلك.

وقد جرت العادة في الكتابة بضبط الحروف المعجمة بالنَّقط، وأمَّا المهملة فمنهم من يجعل الإهمال علامةً، ومنهم من ضبطه بعلامات تدلُّ عليه من قلب النَّقط، أو حكاية المثل، أو بشكلة صغيرة كالهلال وغير ذلك.

وينبغي أن يكتب على ما صحَّحه وضبطه في الكتاب، وهو في محلِّ شكٍّ عند مطالعته أو تطرُّق احتمال «صح» صغيرة، ويكتب فوق ما وقع في التَّصنيف أو في النُّسخ وهو خطأ: «كذا» صغيرة؛ ويكتب في الحاشية: «صوابه كذا» إن كان يتحقَّقه، وإلاَّ فيُعْلِمُ عليه «ضبَّة»، وهي صورة رأس «صاد»، تكتب فوق الكتابة غير متَّصلة بها، فإذا تحقَّقه بعد ذلك، وكان المكتوب صوابًا زاد تلك «الصَّاد» «حاء» فتصير «صح» وإلاَّ كتب الصَّواب في الحاشية، كما تقدَّم.

وإذا وقع في النُّسخة زيادة فإنَّ كانت كلمةً واحدةً فله أن يكتب عليها «لا»، وأن يضرب عليها، وإن كانت أكثر من ذلك ككلمات أو سطر أو أسطر فإن شاء كتب فوق أوَّلها «من»، أو كتب «لا» وعلى آخرها «إلى»، ومعناه: من هنا ساقط إلى هنا، وإن شاء ضرب على الجميع، بأن يخطَّ عليه خطًّا دقيقًا، يحصل به المقصود، ولا يسوِّد الورق؛ ومنهم من يجعل مكان الخطِّ نقطًا متتاليةً.

وإذا تكرَّرت الكلمة سهوًا من الكاتب ضرب على الثَّانية لوقوع الأولى صوابًا في موضعها إلاَّ إذا كانت الأولى آخر سطر؛ فإنَّ الضَّرب عليها أولى صيانةً لأوَّل السَّطر إلاَّ إذا كانت مضافًا

(8) «جامع بيان العلم وفضله» (1/77ـ78).
(9) «الكفاية في علم الرِّواية» (237 وما بعدها).
(10) «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (1/249 وما بعدها).
(11) «الإلماع إلى معرفة الرِّواية» (146 وما بعدها).
(12) «معرفة أنواع الحديث» (171 وما بعدها).

إليها، فالضَّرب على الثَّانية أولى لاتِّصال الأولى بالمضاف.

إذا أراد تخريج شيء في الحاشية -ويسمَّى اللَّحَق، بفتح الحاء-، علَّم له في موضعه بخطٍّ منعطف قليلاً إلى جهة التَّخريج، وجهة اليمين أولى إن أمكن، ثمَّ يكتب التَّخريج من محاذاة العلامة صاعدًا إلى أعلى الورقة لا نازلاً إلى أسفلها، لاحتمال تخريج آخر بعده، ويجعل رؤوس الحروف إلى جهة اليمين، سواء كان في جهة يمين الكتابة أو يسارها.

وينبغي أن يحسب السَّاقط وما يجيء منه من الأسطر قبل أن يكتبها، فإن كان سطرين أو أكثر جعل آخر سطر منها يلي الكتابة إن كان التَّخريج عن يمينها، وإن كان التَّخريج عن يسارها جعل أوَّل الأسطر ممَّا يليها.

ولا يوصل الكتابة والأسطر بحاشية الورقة، بل يدع مقدارًا، يحتمل الحكَّ عند حاجته مرَّات، ثمَّ يكتب في آخر التَّخريج: «صح»؛ وبعضهم يكتب بعد «صح» الكلمة الَّتي تلي آخر الكلام في متن الكتاب علامةً على اتِّصال الكلام.

لا بأس بكتابة الحواشي والفوائد والتَّنبيهات المُهمَّة على حواشي كتاب يملكه، ولا يكتب في آخره «صح» فرقًا بينه وبين التَّخريج؛ وبعضهم يكتب عليه حاشيةً أو فائدةً، وبعضهم يكتبه في آخرها، ولا يكتب إلاَّ الفوائد المهمَّة المُتعَلِّقة بذلك الكتاب، مثل: تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك.

ولا يسوِّده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرةً تظلم الكتاب أو يضيِّع مواضعها على طالبها.

ولا ينبغي الكتابة بين الأسطر، وقد فعله بعضهم بين الأسطر المفرَّقة بالحمرة وغيرها وترك ذلك أولى مطلقًا.

لا بأس بكتابة الأبواب والتَّراجم والفصول بالحمرة؛ فإنَّه أظهر في البيان، وفي فواصل الكلام، وكذلك لا بأس بالرَّمز به على أسماء أو مذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك، ومتى فعل ذلك بَيَّن اصطلاحه في فاتحة الكتاب، ليفهم الخائض فيه معانيها؛ وقد رمز بالأحمر جماعة من المحدِّثين والفقهاء والأصوليِّين وغيرهم، لقصد الاختصار، فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب والفصول والتَّراجم بالحمرة أتى بما يميِّزه عن غيره من تغليظ القلم وطول المشقِّ واتِّحاده في السَّطر ونحو ذلك ليسهل الوقوف عليه عند قصده.

وينبغي أن يُفْصَل بين كلِّ كلامين بدارةٍ أو ترجمةٍ أو قلمٍ غليظٍ، ولا يوصل الكتابة كلَّها على طريق واحدة، لما فيه من عسر استخراج المقصود وتضييع الزَّمان فيه، ولا يفعل ذلك إلاَّ غبيٌّ جدًّا.

قالوا: الضَّرب أولى من الحكِّ، لا سيما في كتب الحديث؛ لأنَّ فيه تهمةً، وجهالة فيما كان أو كتب، ولأنَّ زمانَه أكثر فيضيع، وفعله أخطر، فربَّما ثقب الورق، وأفسد ما ينفذ إليه فأضعفها، فإن كان إزالة نقطة أو شكلة ونحو ذلك فالحكُّ أولى.

وإذا صحَّح الكتاب على الشَّيخ أو في المقابلة علَّم على وضع وقوفه: «بلغ» أو «بلغت» أو «بلغ العرض» أو غير ذلك ممَّا يفيد معناه، فإن كان ذلك في سماع الحديث، كتب: «بلغ» في الميعاد الأوَّل أو الثَّاني إلى آخرها فيعيِّن عدده، قال الخطيب: «فيما إذا أصلح شيئًا ينشر المصلح بنحاتة السَّاج أو غيره من الخشب، ويتَّقي التَّتريب»[13].

وهكذا يبدو جليًّا، أنَّ أهل الحديث هم أوَّل من وضع قواعد التَّحقيق منذ القرن الثَّاني، ولم ينشأ هذا الفنُّ في أوروبا إلاَّ في القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتمَّ القوم هناك بإحياء الآداب اليونانيَّة واللاَّتينيَّة، وأقبلوا على ترجمة كتب المسلمين، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتابًا من كتب القدماء، قاموا بطبعه، لا يبحثون عن النُّسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصحِّحون إلاَّ أخطاءه اليسيرة، ولمَّا ارتقى علم الآداب القديمة عمدوا إلى جمع النُّسخ المتعدِّدة لكتاب من كتب القدماء وإلى المقابلة بين النُّسخ المتعددة[14].

وقد اعترف بعض المستشرقين بهذه الحقيقة، وأشاد بمنهج المسلمين في تحقيق النُّصوص، حتَّى ألَّف بعضهم كتبًا في ذلك، مثل: «مناهج العرب والمسلمين في البحث العلمي» للمستشرق «روزنتال».

(13) «تذكرة السَّامع والمتكلِّم» (241 وما بعدها).
(14) الدُّكتور عبد المجيد دياب «تحقيق التُّراث العربي منهجه وتطوُّره» (12).





المبحث الثَّاني
منهج المحدِّثين في توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف

إنَّ إثبات صحَّة نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، والتَّحقُّق من ذلك، من أهمِّ المسالك الَّتي سلكها أهل الحديث في توثيق النُّصوص، وسلكوا في ذلك مسالك، من أهمِّها.

أوَّلاً - معرفة خطِّ المؤلِّف:

لقد اهتمَّ أهل الحديث بمعرفة خطوط العلماء، والتَّمييز بينها، ليهتدوا إلى صحَّة النُّسَخ، وسلامتها ممَّا قد يلحق بها ممَّا ليس منها؛ ولهذا نصُّوا على أنَّ من طرق التَّحمُّل «الوجادة»[15]، وأجازوا العمل بها، إذا وثق أنَّه خطُّ المؤلِّف؛ وقد وقع هذا أكثر في «مسند الإمام أحمد»، يقول ابنه عبد الله: «وجدتُّ بخطِّ أبي: حدَّثنا فلان»، ويسوق الحديث[16].

قال الخطيب البغدادي: «فإذا عرف المكتوب إليه خطَّ الرَّاوي، وثبت عنده أنَّه كتابه إليه، فله أن يروي عنه ما تضمَّن كتابه ذلك من أحاديث»[17].

ولهذا، كان أئمَّة الحديث إذا وجدوا كتابًا بخطِّ مؤلِّفه نصُّوا على ذلك.

قال الدَّارقطني: «وأما حُرَيم فقرأت في كتاب أبي بكر أحمد ابن أبي سهل الحُلْوَاني بخطِّه...»[18].

وقال - أيضًا -: «قرأت في أصل كتاب أبي العبَّاس ابن سعيد بخطِّ يده سماعه من الحسن بن جعفر ابن مدرار...»[19].

وقال ابن نديم: «قرأت في كتاب «مكَّة» لعمر بن شبَّة وبخطِّه...»[20].

وقد أقرَّ المستشرقون بسبق المسلمين الغربَ في عنايتهم بخطوط العلماء، وقيمتها التَّاريخيَّة، قال المستشرق روزنتال: «إنَّ العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربي في تقدير قيمة المخطوطة الَّتي تحمل توقيع مؤلِّفها»[21].

وهذا المسلك يعتبر من أهمِّ القواعد في تحقيق المخطوط، وقد اصطلح عليه علماء التَّحقيق بـ«النُّسخة الأمِّ»، أو «النُّسخة الأصليَّة»، وهي الَّتي كتبها المؤلِّف بخطِّ يده، سواءٌ أكانت مسوَّدةً أم مبيَّضَةً[22] أو أملاها، أو قُرِئَت عليه، وكتب عليها بخطِّه أنَّه قرأها، أو أشرف على نسخها، أو وقَّعها أو كتبها أحد تلاميذه، وصحَّحها وأجازها ونحو ذلك.

وإذا وُجدت هذه النُّسخة استغني عن غيرها.

قال عبد السَّلام هارون: «أعلى النُّصوص هي المخطوطات الَّتي وصلت إلينا حاملةً عنوان الكتاب، واسم مؤلِّفه، وجميع مادَّة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلِّف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها؛ ويكون في النُّسخة مع ذلك ما يفيد اطِّلاعَه عليها أو إقراره لها... وأمثال هذه النُّسخ تُسَمَّى نسخةَ الأمِّ»[23].

ثانيًا - رواية الكتاب بالسَّند المتَّصل إلى المؤلِّف:

تعتبر الرِّواية بالسَّند المتَّصل إلى المؤلِّف من أهمِّ المسالك الَّتي سلكها أهل الحديث في توثيق الكتاب، وإثبات نسبته إلى مؤلِّفه، فقد خرَّجوا لأنفسهم «معاجم الشُّيوخ» و«الطَّبقات»

(15) قال ابن الصَّلاح: «أنْ يقف على كتاب شخص، فيه أحاديث يرويها بخطِّه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الَّذي وجده بخطِّه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها فله أن يقول: «وجدتُّ بخطِّ فلان، أو قرأت بخطِّ فلان، أو في كتاب فلان بخطِّه: أخبرنا فلان بن فلان»، ويذكر شيخه، ويسوق سائر الإسناد، والمتن، أو يقول: «وجدتُّ، أو قرأت بخطِّ فلان عن فلان»، ويذكر الَّذي حدَّثه ومن فوقه» «أنواع علوم الحديث» (178).

(16) «اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث» (127).

(17) «الكفاية في علم الرِّواية» (336).

(18) «المؤتلف والمختلف» (854/2).

(19) المرجع السَّابق (860/2).

(20) «الفهرست» (8).

(21) د. فرانز روزنتال، ترجمة فريحة «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي» (64).

(22) المسوَّدة: هي النُّسخة الأولى للمؤلِّف قبل أن يهذِّبها ويخرجها سويَّة؛ والمبيَّضة: هي الَّتي سُوِّيَتْ وارتضاها المؤلِّف كتابًا، يخرج للنَّاس في أحسن تقويم؛ «تحقيق النُّصوص ونشرها» (30).

(23) «تحقيق النُّصوص ونشرها» (27).

و«المشيخات» و«الأثبات» و«الفهارس» و«البرنامج»[24] وألَّفوا في ذلك مؤلَّفات عدَّةً، ذكروا فيها ما رووْه عن شيوخهم من الكتب المصنَّفة في مختلف الفنون بسندهم إلى مؤلِّفيها.

مثل: «معجم شيوخ الإمام الحافظ ابن السَّمعاني» فقد اشتمل هذا الكتاب على ترجمة المئات من الشُّيوخ مع ذكر المصنَّفات الَّتي رواها هؤلاء الشُّيوخ بسندهم إلى مؤلِّفيها.

«فهرس ابن خير الإشبيلي» (575هـ)، خرَّج فيه فهرس ما رواه عن شيوخه من الدَّواوين المُصَنَّفة في ضروب العلم وأنواع المعارف.

«التَّقييد لمعرفة الرُّواة والسُّنن والمسانيد» لابن نقطة الحنبلي (629هـ)، ضبط فيه أسماء رواة الكتب السِّتَّة، و«الموطَّأ»، و«الصِّحاح»، كـ«صحيح أبي عوانة»، و«السُّنن»، كـ«السُّنن» للبيهقي، والمسانيد.

«فهرس ابن عطيَّة» (541هـ)، ذكر فيه تسمية من لقيهم من الشُّيوخ، وما روى عنهم، ومن أجازه.

«برنامج الوادي آشي» (749هـ)، قيَّد فيه أسماء من لقيهم من شيوخه زمن رحلته، وذكر ما أخذ عنهم.

(24) المعاجم جمع معجم، وهو في اصطلاح المحدِّثين: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصَّحابة أو الشُّيوخ أو البلدان أو غير ذلك والغالب أن يكونوا مُرَتَّبين على حروف الهجاء، محمَّد ابن جعفر الكتَّاني «الرِّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المصنَّفة» (95). والطَّبقات: هي الَّتي تشتمل على ذكر الشُّيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقةً بعد طبقة وعصرًا بعد عصر إلى زمن المؤلِّف، المصدر السَّابق (92). والمشيخات: هي الَّتي تشتمل على ذكر الشُّيوخ الَّذين لقيهم المؤلِّف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم، المصدر السَّابق (95). والأثبات: جمع ثَبَت . بفتح الموَحَّدة .: هو الَّذي يجمع فيه المحدِّث مشيخته ويثبت فيه أسانيده ومرويَّاته وقراءته على أشياخه المصَنَّفات ونحو ذلك، عبد الحيِّ الكتَّاني «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات» (1/69). والفهارس: جمع فهرس: هو الكتاب الَّذي يجمع فيه الشَّيخ شيوخَه وأسانيدَه وما يتعلَّق بذلك، المصدر السَّابق (1/69).



ثالثًا . معرفة الإجازات والقراءات والسَّماعات والرِّوايات:

ومن مسالك أهل الحديث في إثبات صحَّة نسبة الكتاب إلى المؤلِّف، وسلامته من التَّحريف، إثبات السَّماعات والإجازات عليه، ولهذا اهتمُّوا بتدوين هذه الإجازات والسَّماعات والرِّوايات، وضبط أسماء الحاضرين وتاريخ السَّماع ومكانه، ونحو ذلك على نسخهم، ويكتب الشَّيخ بخطِّه ما يثبت تلك السَّماعات، أو الإجازات.

وهي شهادة تاريخيَّةٌ على صحَّة الكتاب بالسَّند المتَّصل، بل هي كما قيل: «أنساب الكتب»، ولولاها لحُرِّفَت الكتب، أو سُرِقَت أو نُسِبَت لغير أهلها، قال ابن الوزير اليماني: «ومصنَّفات العلماء الأعلام، بل كتب الحديث مختصَّةٌ بصرف العناية من العلماء إلى سماعها وتصحيحها، وكتابة خطوطهم عليها شاهدة لمن قرأها بالسَّماع، ولا يوجد في شيءٍ من كتب الإسلام مثل ما يوجد فيها من العناية العظيمة في هذا الشَّأن، حتَّى صار كأنَّه خصِّيصة لها دون غيرها، وذلك من العلماء رحمهم الله تعظيمٌ لشعارها، ورفع لمنارها، وبيان لكونها أساس العلوم الإسلاميَّة، وركن الفنون الدِّينيَّة»[25].

وقد حثَّ علماء الحديث على التَّسميع، وبيَّنوا كيفيَّة ضبطه، قال الخطيب البغدادي: «رسم تسمية الرَّاوي في المنقول عنه وتسمية من حضر سماعه منه، يكتب الطَّالب بعد تسمية اسم الشَّيخ الَّذي سمع الكتاب منه، وكنيته، ونسبه، وصورة ما ينبغي أن يكتبه: حدَّثنا أبو فلان فلان ابن فلان بن فلان الفلاني قال: حدَّثنا فلان، ويسوق ما سمعه من الشَّيخ على لفظه، قال: وإذا كتب الطَّالب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التَّسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السَّماع، وإن أحبَّ كتب ذلك في حاشية أوَّل ورقة من الكتاب، فكُلاً قد فعله شيوخنا، وإن كان سماعه الكتاب في مجالس عدَّةٍ، كتب عند انتهاء السَّماع في كلِّ مجلسٍ علامةَ البلاغ، ويكتب في الَّذي يليه التَّسميع والتَّاريخ، كما يكتب في أوَّل الكتاب، فعلى هذا شاهدت أصولَ جماعةٍ من شيوخنا مرسومة، ورأيت كتابًا بخطِّ أبي عبد الله أحمدَ بن محمَّد بن حنبل ممَّا سمعه منه ابنه عبد الله، وفي حاشية ورقةٍ منه: بلغ عبد الله»[26].

ولهذا اهتمَّ علماء التَّحقيق بهذا المسلك، حيث قدَّموا

(25) «الرَّوض الباسم» (1/28).
(26) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (1/268).

النُّسخة الَّتي ثبت فيها الإجازات والسَّماعات على غيرها؛ لأنَّ وجود هذه السَّماعات دليل على صحَّة نسبة الكتاب إلى المؤلِّف وعلى ضبطها وقراءتها على مؤلِّفها، ومعرفة تاريخها إن عدم من النُّسخة الخطِّيَّة.

رابعًا ـ معرفة التَّاريخ:

إنَّ ممَّا اهتمَّ به أهل الحديث في توثيق النُّصوص ضبطَ التَّاريخ، ومعرفةَ وفيات الشُّيوخ والأعيان، وبهذا المسلك، كشفوا الرِّوايات المنسوبة، والكتب المكذوبة، الَّتي يرويها أشخاصٌ عن شيوخ، بينهم مفاوز وقرون، قال سفيان الثَّوري: «لمَّا استعملَ الرُّوَاة الكذب استعملنا لهم التَّاريخ»[27].

وقال السَّخاوي مبيِّنًا أهمِّيَّة معرفة التَّاريخ: «وطالما كان طريقًا للاطِّلاع على التَّزوير في المكاتيب ونحوها بأن يعلم أنَّ الحاكمَ الَّذي نسب إليه الثُّبوت أو الشاهد أو غيرهما من أسبابه أو نحو ذلك مات قبل تاريخ المكتوب»، ثمَّ ذكر قصَّةً طريفةً، كيف اهتدى الحافظ الخطيب البغدادي إلى تكذيب كتاب نُسِبَ إلى النَّبيِّ ﷺ بمعرفته للتَّاريخ فقال:

«ومن ثمَّ أظهر بعض اليهود كتابًا، وادَّعى أنَّه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خَيْبَر، وفيه شهادة الصَّحابة رضي الله عنهم، وذكروا أنَّ خطَّ عليٍّ رضي الله عنه فيه، وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرُّؤساء أبي القاسم علي وزير القائم، عرضه على الحافظ الحُجَّة أبي بكر الخطيب، فتأمَّلَه ثمَّ قال: هذا مُزَوَّر، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادة معاوية، وهو إنَّما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع؛ وفيه شهادة سعد ابن معاذ، وهو قد مات يوم بني قُرَيْظَة قبل فتح خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه واعتمده وأمضاه، ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره»[28]، فاستدلَّ بالتَّاريخ على نفي صحَّة نسبة هذا الكتاب إلى النَّبيِّ ﷺ.

وروى ابن حبَّان عن يزيد بن هارون قال: «كان بواسط رجلٌ يروي عن أنس بن مالك أحرفًا ثمَّ قيل: إنَّه أخرج كتابًا عن أنس، فأتيناه فقلنا له: هل عندك سوى تلك الأحرف؟ فقال: نعم عندي كتاب عن أنس، فقلنا: أخرجه إلينا، فأخرجه إلينا فنظرنا فيه، فإذا هي أحاديث شريك ابن عبدالله النَّخعي، فجعل يقول: حدَّثنا أنس بن مالك، فقلنا له: هذه أحاديث شريك، فقال:

(27) «الكامل في ضعفاء الرِّجال» (84/1)، «الكفاية في علم الرِّواية» (118).
(28) «الإعلان بالتَّوبيخ لمن ذمَّ التَّاريخ» (25).

صدقتم، حدَّثنا أنس ابن مالك عن شريك، قال: فأفسد علينا تلك الأحرف الَّتي سمعناها منه، وقمنا عنه»[29].

روى ـ أيضًا ـ عن إسماعيل بن عيَّاش قال: «كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث، فقالوا: هذا رجل يحدِّثُ عن خالد ابن معدان، قال: فأتيته، فقلت: أيُّ سنة كتبت عن خالد ابن معدان؟ قال: سنة ثلاث عشرة، فقلت: أنت تزعم أنَّك سمعت من خالد بعد موته بسبع، قال إسماعيل: مات خالد سنة ستٍّ ومائة»[30].

ولهذا اهتمَّ علماءُ التَّحقيق بالنُّسخة الَّتي نُسِخَت في حياة المؤلِّف، إذا علم تاريخ نسخها، كأن ينُصَّ عليه، أو نُسِخَت بيد أحد تلاميذه، أو ما يشير بعبارة، يفهم من خلالها أنَّها نُسِخَت في حياته، كقوله: «أطال الله عمره»، «أطال الله بقاءه» ونحو ذلك.

ومن غريب ما لحظه الشَّيخ العلاَّمة أحمد شاكر في تحقيقه لـ«رسالة الشَّافعي» أنَّه لم يُذكر ـ ولو مرَّةً واحدةً ـ عبارة «رحمه الله» عند ذكر اسم الشَّافعي، ممَّا استدلَّ به على أنَّ النُّسخة كتبت بخطِّ تلميذه الرَّبيع في حياته[31].

خامسًا ـ الاستدلال بالضَّرب والمحو والإلحاق ونحوها[32]:

ومن مسالك أهل الحديث في إثبات صحَّة نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، وجود علامات الضَّرب، أو الكشط، أو المحو، أو اللَّحق، ونحو ذلك في الكتاب، فإنَّ كثرةَ الضَّرب والمحو لإبطال الزَّائد وإسقاطه، واللَّحق لاستدراك السَّاقط غلطًا، وغير ذلك قرينةً على أنَّ الكتاب نسخ بخطِّ المؤلِّف، وقع منه سهوٌ، فاعتنى بتصحيحه، ونفى عنه بالضَّرب أو الحكِّ أو المحو أو غير ذلك؛ وقد تكون مسوَّدة المصنِّف قبل أن يهذِّبها، قال عبد السَّلام هارون: «ومن اليسير أن يعرف المحقِّق مسوَّدةَ المؤلِّف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتَّغيير... إلى أمثال ذلك»[33].

(29) «المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين» (70/1).
(30) المصدر السَّابق (71/1).
(31) انظر «تحقيق نصوص التُّراث بين القديم والحديث» (76) د. الغرياني.
(32) الكشط ـ بالكاف والقاف ـ: هو سلخ القرطاس بالسِّكين ونحوه، والضَّرب: مثل أن يخطَّ فوق المضروب عليه خطًّا بيِّنًا يدلُّ على إبطاله، المحو: هو الإزالة بدون سلخ، والضَّرب أجود عندهم؛ لأنَّ الحكَّ تُهَمَةٌ، حيث يتردَّد الواقف عليه. انظر السَّخاوي «فتح المغيث» (203/2)، والإلحاق ويقال: اللَّحق ـ بفتح اللاَّم والحاء المهملة ـ تخريج السَّاقط في الحواشي، وهو أن يخطَّ من موضع سقوطه من السَّطر خطًّا صاعدًا إلى فوقه، ثمَّ يعطفه بين السَّطرين عطفةً يسيرةً إلى جهة الحاشية، الَّتي يكتب فيها اللَّحق، ابن الصَّلاح «أنواع علوم الحديث» (193).
(33) «تحقيق النُّصوص ونشرها» (30).

وقد رأيتُ بعض النُّسخ بخطِّ شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله، أكثرَ فيها الضَّربَ والمحوَ، وكأنَّها مسوَّدة.

قال السَّخاوي: «الضَّرب والإلحاق ونحوهما، ممَّا يستدلُّ به بين المتقدِّمين على صحَّة الكتاب»[34].

وقد روى الخطيب البغدادي عن الشَّافعي رحمه الله أنَّه قال: «إذ رأيت الكتاب، فيه إلحاق، وإصلاح، فاشهد له بالصحَّة».

ورُوي عن أبي نعيم أنَّه قال: «إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مسحجًا - يعني كثير التَّغيير - فأقرب به من الصِّحَّة».

وروى عن ابن خلاَّد قال: قال محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات يصف دفترًا:

وأرى وُشُومًا في كتابك لم تدع
شكًّا لمرتابٍ ولا لمفكِّر
نقطٌ وأشكالٌ تلوح كأنَّها
ندب الخدوش تلوح بين الأسطر
تُنبيك عن رفع الكلام وخفضه
والنَّصب فيه لحاله والمصدر
وتريك ما تعني به فبعيده
كقريبه ومقدَّمًا كمؤخِّرِ[35]

(34) «فتح المغيث» (104/3).
(35) «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (279/1).

وقد أنشد الشَّريف أبو عليٍّ محمَّد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي لأحمد بن حنبل:

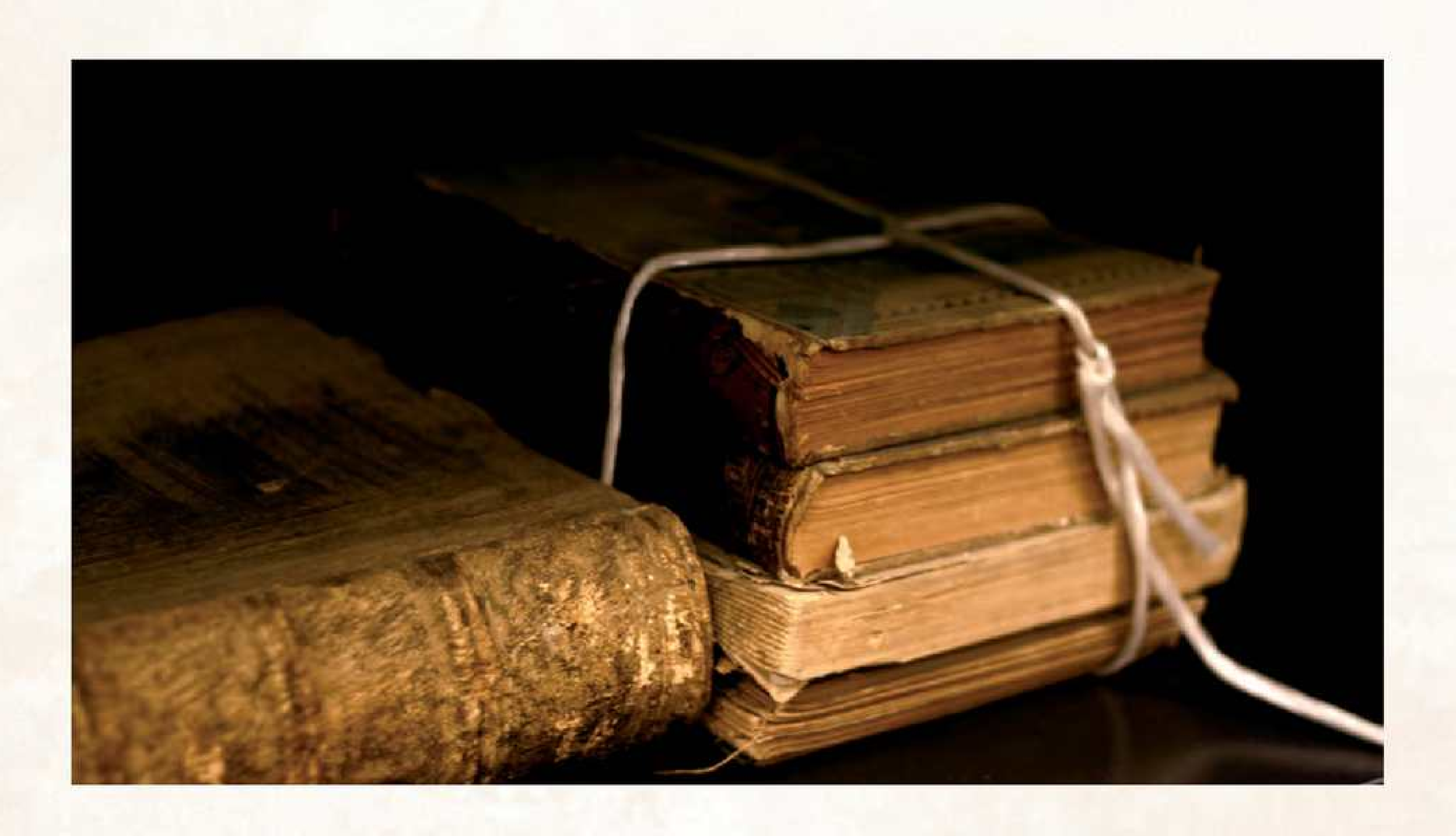
من طلب العلم والحديث فلا
يضجر من خمسةٍ يقاسيها
دراهم للعلوم يجمعها
وعند نشر الحديث يفنيها
يضجره الضَّرب في دفاتره
وكثرة اللَّحق في حواشيها
يغسل أثوابه وبزَّته
من أثر الحبر ليس ينَقِّيها[36]

فهذا مجمل مسلك أهل الحديث في الاستدلال على صحَّة الكتاب، وإثبات نسبته إلى المؤلِّف، ممَّا يؤكِّد على أنَّهم هم من فتحوا باب هذا الفنِّ لمن جاء بعدهم، وأرسَوْا قواعده.

وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد، وآله وصحبه والحمد لله ربِّ العالمين.

■■■

(36) «فتح المغيث» (197/2).



مُحدِّث العصر

الإمام محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله

للشيخ مفلح بن سليمان الرشيدي ـ المدينة النبوية

هذه القصيدة استلمناها من الشَّيخ ـ شفاه الله وعافاه ـ قبل أكثر من خمسة عشر عامًا ببيته بسفح جبل أُحُدٍ بالمدينة النَّبويَّة.

وقد ارتأينا نشرَها تذكيرًا بفضل الممدوح وهو الإمام الألباني رحمه الله، والمادح وهو شيخنا الشَّيخ المحدِّث أبو كاتب مُفْلح الرَّشَيْدي الَّذي دخل في غيبوبة منذ أكثرَ من خمسِ سنوات ولم يُفِقْ منها إلى يومنا هذا، فنسأل اللهَ الكريمَ ربَّ العرش العظيم أن يَشْفيَه ويعافيَه ويعيدَه كما كان سالمًا صحيحًا معافًى، آمين.

قِفُوا بنا نَذْكُرِ الأمْجادَ والمُثُلا   ونَسْلكِ الدَّرْبَ دَربَ السَّادةِ النُّبَلا
إنِّي تَذَكَّرتُ والذِّكرى مُشَوِّقَةٌ   أسفارَ عِلْمٍ أَنَارتْ بَيْنَنَا السُّبُلا
قد صاغها فِكْرُ شيخِ النَّقلِ في زَمَنٍ   جَنَى الكثيرون فيه الجَهْلَ والكَسَلا
شيخُ الحديث ـ رعاه الله ـ من عَلَمٍ   سما فكادَتْ له الأوْغَادُ والجُهَلا
أَعْني بخاريَّ هذا العَصرِ مَنْ شَهِدَتْ   له مآثرُهُ العُظمَى بما فَعَلا
مُحمَّدٌ النَّاصرُ المنصُورُ مَنْهَجُهُ   فَاخِرْ بمنْهَجِه والْزَمْهُ مُهْتَبِلا
عَقيدةٌ في حديثٍ في مُتَابَعَةٍ   لنَهْجِ أحمَدَ لا يَبْغي له حِوَلا
للهِ درُّكَ مِنْ شَهْمٍ له قَدَمٌ   في العِلْمِ راسخَةٌ ما كَلَّ أو نَكَلا
يا نَاصرَ الدِّينِ قدْ أحيَيْتَ مدرسةً   أُستاذُهَا المُصْطَفَى فَافْخَرْ بِهِ عَمَلا
يا نَاصرَ الدِّينِ قَدْ فَجَّرْتَ جارِيَةً   مِنْ نَبْعِهَا كُلُّ شَهْمٍ عَلَّ أو نَهَلا
مُحَدِّثُ العَصْرِ قدْ جاءَتْكَ رائعَةٌ   من مَهْبَطِ الوَحْيِ تحدو نحْوَكُم قُبُلا
بَنَاتُ فِكْري ما زَوَّجْتُهُنَّ فَتَى   إلاَّ جَهابِذَ علمٍ تَتْبَعُ الرُّسُلا
يا رائحينَ إلى عَمَّانَ دُونَكُمُ   خُذُوا سلامي إلى نجمٍ بها نَزَلا
نجم أضاءَتْ زوايا الكَوْنِ طَلْعَتُهُ   وطَبَّقَ النُّورُ منه السَّهْلَ والجَبَلا
يا لائمي في تُرَاثِ الشَّيخِ معذِرَةً   حَقِّقْ لنا سَنَدًا في العلم مُتَّصِلا
إن كنتَ لا تعرفُ «الإرواءَ» فَاحْظَ به   كَيْ ترتَوِي من مجاري نَبْعِه عَسَلا
وهل رأيْتَ ـ رعاك الله ـ «سلسلةً»   أغلى من الذَّهَبِ الإبريزِ للعُقَلا
تُبَيِّنُ ما صحَّ من قَوْلِ الرَّسُولِ وما   منه ضعيفٌ فهل تَرضَى بها بَدَلا
ففي «الصَّحيحة» إحياءٌ لسُنَّة مَنْ   أصغى الزَّمَانُ له في العلم مُنْذَهِلا
وفي «الضَّعيفة» صونٌ للشَّريعة مِنْ   تبديلِ مَنْ يَبْتَغي عن دينِنَا بَدَلا
وكم وكم سطَّرَ الشَّيخُ الهُمامُ لنا   من أَنْفَسِ القولِ في أسفاره وَجَلا
يا أهلَ عَمَّانَ نجمُ السَّعْدِ بينَكُمُ   ستعرفون ظَلامَ اللَّيْلِ إن أَفَلا

التَّواضع

حقيقته، أنواعه، أسبابه

صالح الكشبور
طالب في مرحلة الدكتوراه بالجزائر

تعريف التَّواضع:

التَّواضع هو خفض الجناح للخلق ولين الجانب لهم، وقيل: قبول الحقِّ ممَّن كان؛ كبيرًا أو صغيرًا، شريفًا أو وضيعًا(1)، وأعمُّ من هذا ما قاله الحافظ ابن حجر: «المراد بالتَّواضع: إظهار التَّنزُّل عن المرتبة لمن يراد تعظيمه»(2)، وعلى ذلك؛ فما يراد تعظيمه يشمل الخلق والحقَّ، فالخلق باللِّين لهم، والحقُّ بالخضوع له والانقياد به ممَّن جاء به أيًّا كان، والتَّكبُّر ضدُّ ذلك كما عرَّفه النَّبيُّ ﷺ لمَّا قال: «الكِبرُ: بَطَرُ الحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ»(3).

بيان فضله:

اعلم أنَّ التَّواضع محمودٌ شرعًا وطبعًا(4)، وقد أشار الله تعالى إلى فضل التَّواضع وجميل أثره على المتخلِّق به ومكانة المتواضعين له عنده في مواضع من كتابه العزيز كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: 64] أي: سكينةً ووقارًا متواضعين غير أَشِرين ولا مَرِحين ولا مُتكبِّرين، قال الحسن: «علماء حلماء»، وقال محمَّد بن الحنفيَّة: «أصحابُ وقارٍ وعفَّة لا يسفهون وإن سفه عليهم حلموا»، والهَوْن بالفتح في اللُّغة: الرِّفق واللِّين، والهُون بالضَّمِّ: الهوان، فالمفتوح منه: صفة أهل الإيمان، والمضموم صفة أهل الكفران وجزاؤهم من الله النِّيران.

وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: 55] لمَّا كان الذُّلُّ منهم ذُلَّ رحمة وعطف وشفقة وإخبات عدَّاه بحرف «على» تضمينًا لمعاني هذه الأفعال، فإنَّه لم يُرِدْ به ذُلَّ الهوان الَّذي صاحبه ذَليل، وإنَّما هو ذلُّ اللِّين والانقياد الَّذي صاحبه ذَلُول، وقوله عز وجل: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ هو من عِزَّة القوَّة والمنعة والغلبة، قال عطاء رحمه الله: «للمؤمنين كالوالد لولده وعلى الكافرين كالسَّبُع على فريسته»(5)، وقال عز وجل: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص]، وأمر الله عز وجل نبيَّه الكريم ﷺ بالتَّواضع للمؤمنين فقال عز وجل: ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء].

ومن وصايا لقمان لابنه فقال عز وجل: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (18) وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ (19)﴾ [لقمان]، وقال عز وجل: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: 82]، قال الألوسي: «وفي الآية دليلٌ على أنَّ التَّواضع والإقبال على العلم والعمل والإعراض عن الشَّهوات محمودة أينما كانت»(6).

والأحاديث في بيان فضل التَّواضع كثيرةٌ، منها:

- قوله ﷺ: «وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لله إلَّا رَفَعَهُ اللهُ»(7)، قال النَّووي رحمه الله: «فيه وجهان: أحدهما: يرفعه في الدُّنيا ويثبت له بتواضعه في القلوب منزلةً ويرفعه عند النَّاس ويجلُّ مكانه.

(1) «عون المعبود» (238/13).
(2) «فتح الباري» (414/11).
(3) «مسلم» (91).
(4) «غذاء الألباب» (179/2).
(5) انظر: «مدارج السَّالكين» (311/2).
(6) «روح المعاني» (4/7).
(7) رواه مسلم (2588) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



والثَّاني: أنَّ المراد ثوابه في الآخرة ورفعه فيها بتواضعه في الدُّنيا، وقد يكون المراد الوجهين معًا في جميعها في الدُّنيا والآخرة»[8].

♦ وقد صحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: «إنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لاَ يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلاَ يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»[9]، قال الصَّنعاني: «وَعَدَمُ التَّواضُعِ يُؤَدِّي إلى البغي؛ لأنَّه يرى لنفسه مزيَّةً على الغير فيبغي عليه بقوله أو فعله ويفخر عليه ويزدريه، والبغي والفخر مذمومان»[10].

♦ وعن أنس رضي الله عنه قال ﷺ: «إنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لاَ يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلاَّ وَضَعَهُ»[11]، قال الحافظ ابن حجر: «فيه إشارة إلى الحثِّ على عدم التَّرفُّع والحثِّ على التَّواضع، والإعلام بأنَّ أمور الدُّنيا ناقصةٌ غير كاملةٍ»[12].

وكذلك كثُر حثُّ السَّلف على التَّواضع[13]، قال يوسف بن أسباط رحمه الله: «يُجْزِي قليلُ الورع من كثيرِ العمل، ويُجْزي قليلُ التَّواضع من كثيرِ الاجتهاد»، وقال الفضيل بن عياض. وقد سئل عن التَّواضع ما هو؟ ـ فقال: «أن تخضع للحقِّ وتنقاد له، ولو سمعته من صبيٍّ قبلته، ولو سمعته من أجهل النَّاس قبلته»، وقال قتادة: «مَنْ أُعْطِيَ مالاً أو جمالاً أو ثيابًا أو علمًا ثمَّ لم يتواضع فيه كان عليه وبالاً يوم القيامة»، وقال ابن المبارك رحمه الله: كان يقال: «الغنى في النَّفس، والكرم في التَّقوى، والشَّرف في التَّواضع».

(8) «شرح النَّووي على مسلم» (122/16).
(9) مسلم (2865).
(10) «سبل السَّلام» (587/4).
(11) البخاري (6501).
(12) «الفتح» (414/11).
(13) انظر: «التَّواضع والخمول» لابن أبي الدُّنيا، و«مدح التَّواضع» لابن عساكر.

محلُّ التَّواضع:

التَّواضع محلُّه القلب، وهو «انكسار القلب لله، وخفض جناح الذُّلِّ والرَّحمة بعباده؛ فلا يرى له على أحد فضلاً ولا يرى له عند أحد حقًّا، بل يرى الفضل للنَّاس عليه والحقوق لهم قبله»[14].

وأمَّا الأعمال فهي ثَمَرَاتٌ لهذا الخُلُق؛ «فإنَّ مَنْ تخيَّل أنَّه عظيمٌ أراد ما يليق بذلك الاختيال، ومن أراد العلوَّ في الأرض فلا بدَّ أن يتخيَّل عظمةَ نفسه وتصغيرَ غيره حتَّى يطلب ذلك، ففي الإرادة يتخيَّله مقصودًا، وفي الاعتقاد يتخيَّله موجودًا ويطلب توابعه من الإرادات»[15].

أنواع التَّواضع:

التَّواضع على قسمين:

■ **قسم محمود:**

وعلى وجه الإجمال «هو التَّواضع لله تعالى، أو مَنْ أَمَرَ الله بالتَّواضع له كالرَّسول ﷺ، والإمام، والحاكم، والوالد، والعالم، فهو التَّواضع الواجب المحمود الَّذي يرفع الله تعالى به صاحبه في الدُّنيا والآخرة»[16]، وهذا القسم أنواع:

(14) «الروح» (233).
(15) «مجموع الفتاوى» (220/14).
(16) «المفهم» (575/6) بتصرُّف.

□ التَّواضع لله عز وجل: وذلك بالخضوع لعظمته ولعزَّته وكبريائه، فكلَّما شَمَخَتْ نفسُه ذكَرَ عظمَةَ الرَّبِّ تعالى وتفرُّدَه بذلك وغضَبَه الشَّديد على من نازعه ذلك، فتواضعت إليه نفسه وانكسر لعظمة الله قلبُه واطمأنَّ لهيبته وأخبت لسلطانه، فهذا غايةُ التَّواضع وهو أعظم أنواعه[17]، بل لا يستقيم لعبدٍ حقيقةُ التَّواضع إلاَّ به، وهو يستلزم:

ـ تواضع العبد لربِّه عندما يأتي من الطَّاعات غيرَ مُعْجَبٍ بفعله ولا راءٍ له عنده حالةً يوجب بها أسبابَ الوَلاية إلاَّ أن يكون المولى جلَّ وعزَّ هو الَّذي يتفضَّل عليه بذلك، فيقوم بطاعة الله مستحضرًا منَّة الله عليه وتَفَضُّلَه به إذ وفَّقه وهداه.

ـ ازدراء المرء نفسه واحتقاره إيَّاها عند ذكره ما قارف من المآثم وما تلطَّخ به من معاصٍ، حتَّى لا يرى أحدًا من العالَم إلاَّ ويرى نفسَه دونه في الطَّاعات وفوقه في الجنايات[18].

فالأوَّل هو استحضار العبد لمنَّة الله عليه، والثَّاني استحضاره لعيوب نفسه

(17) «الرُّوح» (233).
(18) «روضة العقلاء» (60).

قضايا تربوية

وتقصيرها، وينشأ من الأوَّل المحبَّة لله، وينشأ من الثَّاني الذُّلُّ لله، وهما الأصلان اللَّذان تُبْنَى عليهما العبوديَّة الَّتي من أجلها خُلِقَ الإنسان.

□ التَّواضع لدين الله ولرسوله ﷺ: وذلك بالانقياد لما جاء به نبيُّ الأنام ﷺ والاستسلام لأحكام دين الله عز وجل والإذعان له عز وجل، ولا يتمُّ له ذلك إلاَّ بأمور[19]:

- أن لا يعارض ما جاء به النَّبيُّ ﷺ عن الله تعالى من الهُدَى بشيءٍ من المعارضات، سواءٌ بعقله أو بالقياس أو الذَّوق أو السِّياسة، بل يكون شعاره ﴿وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا﴾ [البقرة: 286].

- أن لا يتَّهم دليلاً من أدلَّة الكتاب والسُّنَّة فيظنَّه فاسدَ الدَّلالة، أو ناقصَها أو قاصرَها، أو أنَّ غيره من آراء البشر وقوانين الإنسان ودساتير الدُّول أَوْلَى به وبتحكيمه والعياذ بالله، بل يكون منهجه ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [سورة النور].

- أن لا يخالف النَّصَّ - ولو لم يتَّهمْه - لقول متبوعه أو شيخه أو مقلِّده أو لشيء آخر أيًّا كان، وليستحضر المسلم قول الله عز وجل: ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ٢٧ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾ [الفرقان: 28].

□ التَّواضع لعباد الله: وهو مرغَّبٌ فيه إذا قصد به وجه الله[20]، وذلك بترك التَّطاول على عباد الله والإزراء بهم، وأن يضع من نفسه ويحتقرها ويرى غيرَه أعلى منها فلا يزدري أحدًا أو يحتقره - ولو كان دونهم في الواقع - وكذا لا يسبق إلى قلبه ولا يرسخ في فكره أنَّ لنفسه على أحدٍ من الخلق فضلاً أو مزيَّةً، بل تجده يقبل الحقَّ ممَّن يُحبُّ وممَّن يبغض؛ فيقبله من العدوِّ كما يقبله من الوليِّ، وإذا سُبَّ أو أُوذِيَ أو أُخذَ حقُّهُ تواضع بالاحتمال، ومن جاءه معتذرًا من إساءَتِه قَبِلَ عُذْرَهُ، وقد قيل: «الإغضاء عن الهفوات من أخلاق السَّادات».

فمن كان كذلك رفع الله تعالى قَدْرَه في القلوب وطَيَّبَ ذكره في الأفواه ورفع درجته في الآخرة، وهي الرِّفعة الَّتي أشار إليها النَّبيُّ ﷺ بقوله: «إلاَّ رَفَعَهُ الله»، قال أبو حاتم ابنُ حِبَّان: «الواجب على العاقل لزوم التَّواضع ومجانبة التَّكبُّر، ولو لم يكن في التَّواضع خصلة تحمله إلاَّ أنَّ المرءَ كُلَّما كَثُرَ تواضُعُه ازْدَادَ بذلك رفعة لكان الواجب عليه أن لا يَتَزَيَّا بغيره»[21].

فتجد المتواضع لخلق الله؛ الجميع يحبُّه ويحترمه ويجلُّه ويثق بدينه وبصحبته، وقد قال بعض السَّلف: «أَرْفَعُ مَا يَكُونُ المُؤْمِنُ عند الله أَوْضَعُ مَا يكون عند نفسه، وأَوْضَعُ ما يكون عند الله أَرْفَعُ ما يكون عند نفسه».

وعلى هذا فالتَّواضع من أعظم سبل التَّكافل الاجتماعي ومن أنجع علاج المظاهر الاجتماعيَّة المُتَرَدِّية؛ ذلك لأنَّه «يُكسِب السَّلامةَ ويورث الأُلفةَ ويَرفعُ الحقدَ ويُذهِبُ الصَّدَّ، وثمرةُ التَّواضع: المحبَّة، كما أنَّ ثمرة القناعة: الرَّاحة، وإنَّ تواضعَ الشَّريف يزيد في شرفه كما أنَّ تكبُّر الوضيع يزيد في ضعته»[22]، وكلُّ المجتمعات تتطلَّع لحياة السِّلم والألفة ورفع الحقد وذهاب الصَّدِّ والقطيعة وحصول المحبَّة بين أفراد المجتمع، وصدق الله ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا﴾ [النساء: 67].

ولا شكَّ أنَّ النَّاس باعتبار التَّواضع لهم يختلفون، فالوالدان والعلماء والحكام وكبار السِّن لهم مزيد عناية بخفض الجَناح ولين الجانب بالنِّسبة لغيرهم؛ لما لهم علينا من حقٍّ وفضل، ويحسن هنا أن نشير لأهمِّيَّة التَّواضع للوالدين والعلماء، فالوالدان سبب في وجودنا، والعلماء سبب هدايتنا:

♦ لتَّواضع للوالدين: وقد أمر الله عز وجل في كتابه العزيز بالتَّواضع للوالدين والذُّلِّ لهما واللِّين معهما في غير ما موضع كقوله عز وجل: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الإسراء: 25]، قال عروة بن الزُّبير: «لا تمتَنِع من شَيْءٍ أحبَّاه»[23]، وقال عز وجل: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًا﴾ [الأحقاف: 16]، وغير ذلك من الآيات، وكذلك الأحاديث كثيرةٌ في هذا الباب وقد عدَّ ابن عمر رضي الله عنهما لرجل كبائرَ الذُّنوب فقال: «وبكاء الوالدين من العقوق»، ثمَّ قال له ابن عمر: «أَتَفْرَقُ من النَّار وتحبُّ أن تدخل الجنَّة؟» قال الرَّجل: إي، والله!، قال: «أحيٌّ والداك؟» قال الرَّجل: عندي

(19) «مدارج السَّالكين» (318/2).

(20) «المفهم» (575/6)، و«شرح الموطَّأ» للزُّرقاني (500/4).

(21) «روضة العقلاء» (59)، ومراده رحمه الله الحثُّ على التَّواضع ولزومه لما فيه من تكريم الله للمتواضع ومن جملة التَّكريم أن يرفعه الله، وليس المقصود أن يتواضع من أجل الرِّفعة! كما سيأتي بيانه.

(22) «روضة العقلاء» (61).

(23) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (9).

أمِّـي، قـال ابن عمـر: «فواللهِ! لـو ألنت لها الكلامَ، وأطعمتهـا الطَّعام، لتَدْخُلَنَّ الجنَّةَ ما اجْتَنَبْتَ الكبائر»[24]، ومن جملة ذلـك أن يُدْخِلَ عليهمـا السُّرور لحديث عبـد الله بـن عمـرو رضي الله عنهما قـال: جاء رجـل إلى النَّبيِّ ﷺ يبايعه على الهجرة وتَـرَكَ أَبَوَيْه يَبْكِيَـان، فقال ﷺ: «ارْجِعْ إِلَيْهِمَا وَأَضْحِكْهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا»[25]، بل من تمـام برِّ الوالدَيْن صلـةُ مَنْ يُحِبُّهما بعد موتهما، والتَّواضع له، ففي «صحيح مسلـم» (2552) أنَّ عبـد الله بن عمر رضي الله عنهما لقـيَ رجلاً مـن الأعراب بطريق مكَّـة، فسَلَّـم عليه عبـد الله وحمله على حمار كان يركبه، وأعطـاه عِمامةً كانت على رأسه، فقيل لـه: أصلحك الله إنَّهم الأعـراب، وإنَّهم يَرْضَوْن باليسير، فقال عبـد الله رضي الله عنه: إنَّ أبَا هَذَا كان وُدًّا لعمر ابن الخطَّاب، وإنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أَبَرَّ البرِّ صِلَةُ الوَلَدِ أَهْلَ وُدِّ أَبِيه».

وإنَّما أكَّـدتُّ على ذكـر الوالدين لما انتشـر عند العامَّـة من النَّـاس - بل ولم يَسْلَـمْ منـه حتَّـى بعضُ من يشـار إليه بالاستقامـة - مـن إخـلالٍ كبـير بهـذا الجانـب فتجد الواحـد متواضعًا مع من يلقـاه خـارجَ البيت مـن الخـلاَّن رفيقًا بمـن يخالطه مـن الأصحـاب والإخوان وفي مقابـل ذلك تجده متكـبِّرًا جعظريًّا مـع والديـه - نسـأل الله العافيـة - مع أنَّ النُّصوص الشَّرعيَّة والقواعـد المرعيَّة كثيرةٌ مستفيضةٌ في بيان هذا الأصل.

♦ **التَّواضع للعلماء[26]**: فالعلماء قومٌ اصطفاهـم الله بالعلم، فينبغـي للنَّاس أن يعرفـوا قدرَهـم، ويجـدر بالعاقـل أن يتَرَفَّـقَ في التَّعلُّـم منهـم والتَّواضـع عندهم، وقد قال عمـر رضي الله عنه: «تعلَّمُوا العِلْـمَ وتعَلَّمُـوا للعلم السَّكينـةَ والحِلْم، وتواضعـوا لمـن يُعَلِّمُكُـمْ»[27]، وكذلـك كان السَّلـف الصَّالحـون - رحمهـم الله -؛ فهـذا حـبر الأمَّة عبد الله بـن عبَّاس رضي الله عنهما كان يأتـي دُورَ الأنصـارِ لطلب الحديـث فيقعد على البـاب ولا يستأذن حتَّى يخرج إليـه الرَّجل، فإذا خرج ورآه قال: يا ابن عـمِّ رسول الله! لو أخبرتني بمكانك!، فيقول: «هكذا أُمِرْنَا أن نَطْلُبَ العلم»[28]، قال الألوسي - تعليقا -: «وكأنَّه رضي الله عنه عدَّ ذلـك من التَّواضـع وهو من أقـوى أسباب الفتـوح لطالب العلم، وقد أعطاني الله عز وجل نصيبًا وافيًا منه فكنت أكثرَ التَّلامـذة تواضُعًا وخدمةً للمشايخ والحمد لله تعالى على ذلك»[29].

ورحم الله العلاَّمة حمَّادًا الأنصاري فقد كان يقول: «أنا خادمُ العلماء الَّذين درسـت عليهـم»[30]، قـال شعبـة ابـن الحَجَّـاج: «مَا أحدٌ عنـده ثلاثة أحاديث إلاَّ وأنا عبده حتَّى يموت»[31].



■ **القسم المذموم:**

خُلُـقُ التَّواضـع كسائـر الأخلاق له طرفـان ووسـط، فطرفـه الَّـذي يميـل إلى الزِّيـادة يُسَمَّـى تَكَـبُّرًا، وطرفـه الَّـذي يميـل إلى النُّقصان يُسَمَّـى خِسَّةً وَمَذَلَّـةً، وهـو القسـم المذمـوم؛ أي تلك الدَّناءة والخِسَّة وبـذل النَّفس وابتذالها في نيـل حظوظهـا وشهواتهـا؛ كتواضـع المرء لأهـل الدُّنيا ولأهل الظُّلم، وتواضع

(24) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (8).

(25) نفس المصدر (13).

(26) انظر «أخلاق العلماء» للآجرِّي (50 - 51)، وينبغي لطالب العلم أن يطَّلع على هذا السِّفر ليعلم شدَّة حرص السَّلف على هذا الموضوع وعنايتهم به.

(27) «الآداب الشَّرعيَّة» (1/243).

(28) انظر: «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (1/235).

(29) «روح المعاني» (18/137)، ولمَّا قلَّ التَّواضع للعلماء الرَّبانيِّين في زماننا هذا - أو كاد ينعدم - بل تطاول عليهم السُّفهاء لم تستفد الأمَّة بما في صدورهم من الهدى والنُّور ولم تسترشد بآرائهم السَّديدة في الأوقات المدلهمَّة فحصل بذلك شرٌّ كثيرٌ وبلاءٌ مستطيرٌ ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ نعوذ بالله من الفتن.

(30) «المجموع في ترجمة الشَّيخ حمَّاد الأنصاري» (1/426).

(31) «الجامع» (1/288).

السُّفل في نيل شهواتهم فذلك هو الذُّلُّ الَّذي لا عزَّ معه، والخسَّة الَّتي لا رفعَةَ معها، بل يترتَّب عليها ذلُّ الآخرة، وكلُّ صفقة خاسرة[32]، ولذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ خَضَعَ لغنيٍّ ووضع له نفسَه إعظامًا له وطمعًا فيما قِبَلَهُ ذهب ثُلُثَا مروءَته وشَطْرُ دينه»[33].

«فالعاقل يلزم مفارقة التَّواضع المذموم على الأحوال كلِّها، ولا يفارق التَّواضع المحمود على الجهات كلِّها»[34].

أسباب التَّخلُّق بخُلُق التَّواضع:

من أعظم أسباب تواضع المرء أن يَعْلَمَ أنَّ هذا الخلق متولِّد بين العلم بأصلين مهمَّيْن، وهما:

أ - العلم بالله سبحانه ومعرفة أسمائه وصفاته ونعوت جلاله وتعظيمه ومحبَّته وإجلاله.

ب - العلم بنفسه ومعرفته تفاصيلها وعيوب عملها وآفاتها، وفي هذا يقول أبو سليمان: «لا يتواضع العبدُ حتَّى يَعْرِفَ نَفْسَهُ».

وإنَّه لا يَتِمُّ التَّواضع بعد المعرفة إلاَّ بالعمل والمواظبة على أخلاق المتواضعين، فالقلوب لا تتخلَّق بالأخلاق المحمودة إلاَّ بالعلم والعمل جميعًا، ولذلك ينبغي معرفةُ أحوال المتواضعين، وعلى رأسهم سيِّدُ ولد آدم ﷺ[35] الَّذي لا يدانيه أحدٌ في تواضعه ولينه وخفض جناحه - بأبي هو وأمي ﷺ - مع ما اجتمعت فيه من العظمة والهيبة وما يعلوه ﷺ من الإجلال والمهابة، «فَمَنْ طَلَبَ التَّواضُعَ فليَقْتَدِ به، ومن رأى نَفْسَه فوق محله ﷺ ولم يَرْضَ لنفسه بما رَضِيَ هو به فما أشدَّ جهلَهُ! فلقد كانَ أعظمَ خَلْقِ الله مَنْصِبًا في الدُّنيا والدِّين، فلا عزَّ ولا رفعةَ إلاَّ بالاقتداء به»[36].

خُلُق التَّواضع عند النَّبيِّ ﷺ:

فقد كان النَّبيُّ ﷺ يمرُّ على الصِّبيان فيُسَلِّم عليهم وكانت الأَمَةُ تأخذ بيده فتنطلق به حيث شاءت، وكان إذا أكَلَ لَعِقَ أصابعه الثَّلاث، وكان يكون في بيته في خدمة أهله ولم يكن ينتقم لنفسه قطُّ، وكان يخصف نعلَه ويُرَقِّعُ ثوبه، ويحلب الشَّاة لأهله، ويعلف النَّاضح، ويعقل البعير، ويَقُمُّ البيت، ويأكل مع الخادم ويجالس المساكين، ويشتري الشَّيء من السُّوق وينقلب إلى أهله يصافح الغنيَّ والفقيرَ والكبيرَ والصَّغيرَ، ويمشي مع الأرملة واليتيم في حاجتهما، ويبدأ من لقيه بالسَّلام من صغير وكبير، أسود أو أحمر، حرٍّ أو عبد - من المسلمين -، ويجيب دعوة من دعاه ولو إلى أيسر شيء، وكان هَيِّنَ المؤنة ليِّنَ الخُلُق، كريمَ الطَّبع جميل المعاشرة، طلقَ الوجه بسَّامًا متواضعًا من غير ذلَّة، جوادًا من غير سَرَف، رقيقَ القلب رحيمًا بكلِّ مسلم، خافضَ الجناح للمؤمنين ليِّن الجانب لهم، قال ﷺ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِمَنْ يَحْرُمُ عَلَى النَّارِ وبِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّارُ؟ عَلَى كُلِّ قَرِيبٍ هَيِّنٍ سَهْلٍ»[37]، وقال ﷺ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ»[38]، وكان يعود المريض ويشهد الجنازة، ويركب الحمار ويجيب دعوة العبد، وكان يوم «قُرَيْظَة» على حمار مخطوم بحبل من ليف عليه إكاف من ليف[39].

تنبيه:

من دقائق مكائد الشَّيطان على المرء أن يَقْذِفَ في قلبه ويوسوس في خاطره حبَّ التَّواضع والإقبال عليه والتَّخلُّق به، لكن ليبتغي بذلك شهوةً أرادها ولذَّةً قَصَدَها قد يغفل عنها كثيرٌ من النَّاس وهي طلب الرِّفعة بذلك، ذلك أنَّ من ثمار التَّواضع وحِكَمه أن يرفع الله صاحبَه في الدُّنيا فيأتي هذا المسكين المريد للرِّفعة والشُّهرة فيتوسَّل لنيلها بالتَّواضع، وهذا لم يتواضع مخلصًا لله إنَّما تواضع طلبًا للرِّفعة والصِّيت؛ فلا جرم أن يضعه الله معاملةً له بنقيض قصده، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيميَّة: «الإخلاص لله عز وجل إرادة وجهه فإذا حصل ذلك حصلت الحكمة تبعًا، فإذا كانت الحكمة هي المقصود ابتداءً لم يقع الإخلاص لله سبحانه، وإنَّما وقع ما يَظُنُّ أنَّه إخلاصٌ لله سبحانه، وكذلك قوله ﷺ: «مَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لله إلاَّ رَفَعَهُ» فلو تواضع ليرفعه الله سبحانه لم يكن متواضعًا؛ فإنَّه يكون مقصوده الرِّفعة وذلك ينافي التَّواضع»[40].

فنسأل الله الكريم أن يمنَّ علينا بخلق التَّواضع وأن يعرِّفَنَا قدرَ أنفسنا ويُبَصِّرَنا بعيوبنا، إنَّه عز وجل وليُّ ذلك والقادر عليه، وسبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك أشهد أن لا إله إلاَّ أنت أستغفرك وأتوب إليك.

---

(32) «الرُّوح» (234)، «المفهم» (575/6).
(33) «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي (503/10).
(34) «روضة العقلاء» (59).
(35) سيأتي ذكرها.
(36) «الإحياء» (357/3).
(37) رواه التِّرمذي (2488)، وصحَّحه الألباني في «الصَّحيحة» (938).
(38) رواه البخاري (2568).
(39) «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي (484/10)، «الإحياء» (357/3)، «مدارج السَّالكين» (313/2)، «البداية والنِّهاية» (525/3).
(40) «بيان الدَّليل على بطلان التَّحليل» (410).

ألفاظ ومفاهيم في الميزان

بين ذهاب العقل وتغيُّر الفهم

عبد المجيد تالي
ليسانس في علوم الشريعة - الجزائر

العقل والفهم: منَّتان عظيمتان ونعمتان كبيرتان ممَّا منَّ به الله وأكرم بني الإنسان رفعةً بهم عن سائر بهيمة الأنعام.

أمَّا العقل: فأداةُ الإدراك، ووسيلةُ التَّمييز بين الحسن والقبيح، والنَّافع والضارِّ، والهدى والضَّلال، به تُعْقَلُ المعاني وتُدْرَكُ المَباني في الأمورِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّة.

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّما خُلقَ - أي العقل - للتَّأمُّل والتَّدبُّر وقبيحٌ بمن أعطيَ شمعةً يَسْتَضِيءُ بها أن يطفئَها ويمشي في الظُّلْمَة»[1].

لذا جاءت الشَّريعةُ الغرَّاءُ بحفظه ورعايته، وحسم كلِّ الوسائل والطُّرقِ المؤدِّية إلى الإخلال به وإفساده.

أمَّا الفهمُ: فما أُعطيَ عبدٌ عطاءً بعد الإسلام أفضلَ ولا أجلَّ منه، بل هو أحدُ عمودي الإسلام وساقيه[2]، به يأمنُ العبد سلوكَ أحد طرقِ الهلاك والانحراف - طريق الضَّالِّين - الَّذين فَسَدَتْ فهومُهم، ويصيرُ من المُنْعَم عليهم الَّذين حَسُنَتْ أفهامُهم، وهم: أهل الصِّراط المستقيم الَّذين أُمِرْنَا أن نسأل الله أن يهدينا صراطَهم مراتٍ وكرَّات في كلِّ صلاة.

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «صحَّةُ الفهم نورٌ يقذفُه الله في قلب العبد يُمَيِّزُ به بين الصَّحيح والفاسد والحقِّ والباطل والهُدَى والضَّلالِ والغَيِّ والرَّشَاد»[3].

فما أكرم بهما إذن من نعمة ومنَّة، وما أجدر بكلِّ حريص فطنٍ الاعتناءَ بهما والسَّعيَ في تحصيلهما.

غير أنَّنا ابْتُلينَا في هذه الأزمان بأناسٍ أحداث أسنانٍ قد سبقَ طيشُهم حُسْنَ تدْبيرهم وتَعَقُّلهم، وسوءُ تفكيرِهم تَفَهُّمَهم وحِلْمَهم، فخاضُوا في مسائلَ كبارٍ وقضايا عظام، ممَّا تعمُّ به البلوى، وعليها مدارُ مصير الأمَّة، كان المرجعُ فيها من حيثُ الأصلُ سُنَّةَ الرَّسول الكريم - عليه الصَّلاة والسَّلام - وتقريراتِ أولى الأمر من الأئمَّة الأعلام، كما جاء مؤصَّلاً في كتاب الله - جلَّ وعلا -.

إنَّ ذهابَ العقولِ وتَغَيُّرَ الفهوم؛ ممَّا جلب على الأمَّة الإسلاميَّة المصائبَ والويلات - في دينهم ودنياهم - وإنَّ ما تمرُّ به الأمَّةُ من أوضاعٍ مُزْرِيةٍ وفتَنٍ مُدْلَهِمَّةٍ ما هو - في الحقيقة - إلاَّ أثرٌ ونتيجةٌ من نتائج هذا التَّغيُّر المشؤوم.

□ أمَّا في الدِّين:

فضلالٌ وانحرافٌ عن سواء السَّبيل، واتِّباعٌ لغير الطَّريق المرسوم، وتَفَسُّخٌ عن

(1) «تلبيس إبليس» (ص 74).

(2) وثانيهما: حسن القصد، وإليهما جاءت الإشارة في قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧ ﴾ [الفاتحة]، انظر «إعلام الموقِّعين» (1/87-88).

(3) «إعلام الموَقِّعين» (1/87-88).

الفاظ ومفاهيم في الميزان

عُرَى الإسلام وأصول الفضائل ومكارم الأخلاق، وبعدٌ عن التَّصوُّر الصَّحيح، والإدراك الواعي، والاعتقاد السَّليم.

بَيْدَ أنَّ هذا التَّغيُّر والتَّبدُّل الواقع، ليس بدْعًا من الأمر، بل هو أمرٌ مسبوقٌ، وصراط مطروق.

قال الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة رحمه الله: «سوءُ الفهم عن الله ورسوله أصلُ كلِّ بدعة وضلالة نشأت في الإسلام؛ بل هو أصلُ كلِّ خطأ في الأصول والفروع، ولا سيما إنْ أُضيفَ إليه سوءُ القصد فيتَّفقُ سوءُ الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده وسوءُ القصد من التَّابع فَيَا محنةَ الدِّين وأهله والله المستعان.

وهل أوقعَ القدريَّة والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهميَّة والرَّافضة وسائرَ طوائف أهل البدع إلاَّ سوءُ الفهم عن الله ورسوله ﷺ، حتَّى صار الدِّين بأيدي أكثر النَّاس هو: مُوجَبُ هذه الأفهام والَّذي فهمَه الصَّحابةُ ومن تبعَهم عن الله ورسوله فمهجورٌ لا يُلْتفَتُ إليه ولا يَرْفَعُ هؤلاء به رأساً...»[4] اهـ.

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83].

قال الشَّيخ عبد الرَّحمن بن ناصر السِّعدي رحمه الله في «تفسيره»[5]: «هذا تأديبٌ من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللاَّئق، وأنَّه ينبغي لهم إذا جاءَهم أمرٌ من الأمور المهمَّة والمصالح العامَّة ما يتعلَّقُ بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الَّذي فيه مصيبةٌ عليهم أن يَتَثَبَّتُوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يَرُدُّونَه إلى الرَّسول وإلى أُولي الأمر منهم، أهلُ الرَّأي والعلم والنُّصح والعقل والرَّزَانَة، الَّذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدَّها.

فإن رَأَوْا في إذاعته مصلحةً ونشاطًا للمؤمنين وسرورًا لهم وتحرُّزًا من أعدائهم فعلُوا ذلك، وإن رَأَوْا أنَّه ليس فيه مصلحةٌ أو فيه مصلحةٌ ولكن مضرَّتُه تزيدُ على مصلحته، لم يُذيعُوه، ولهذا قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ أي: يستخرجونَه بفكرهم وآرائهم السَّديدة وعلومهم الرَّشيدة.

وفي هذا دليلٌ لقاعدة أدبيَّة وهي: أنَّه إذا حصلَ بحثٌ في أمرٍ من الأمور ينبغي أنْ يُوَلَّى مَنْ هو أهلٌ لذلك ويُجْعَلَ إلى أهله، ولا يُتَقَدَّم بين أيديهم؛ فإنَّه أقربُ إلى الصَّواب وأحْرَى للسَّلامة من الخطأ.

وفيه: النَّهيُ عن العجلة والتَّسرُّع لنشر الأمور من حين سماعها، والأمرُ بالتَّأمُّل قبل الكلام والنَّظر فيه، هل هو مصلحةٌ، فيُقْدِمُ عليه الإنسان؟ أم لا، فيحجم عنه؟» اهـ.

فإذن هو تأديب لأهل الجادَّة والاستقامة في هذا الباب حتَّى لا تطيش بهم عقولهم، وتحيد بهم فهومهم عن الصِّراط المستقيم.

فالعقلُ والفهمُ: الَّذي تنشدُه أمَّة الإسلام هو:

العقلُ الَّذي يعقل عن الله كلامَه وعن الرَّسول ﷺ مرادَه، والفهم الَّذي يُسْتَخْرَجُ به ما غاص وخفي من معاني كلام الله ورسوله ﷺ.

قال الخليفة الرَّاشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد سئل: هل عندكم شيءٌ ممَّا ليس في القرآن؟. وقال ابن عُيَيْنة مرَّةً: ما ليس عند النَّاس؟ فقال: «والَّذي فَلَقَ الحبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إلاَّ مَا فِي القُرْآنِ، إلاَّ فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِه، وَمَا فِي الصَّحِيفَة» قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَة؟ قَالَ: «العَقْلُ[6]، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَنْ لاَ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»[7].

وهذا الفهمُ الَّذي يقذفُه الله في قلب عبده فيعرفُ به ويدركُ ما لا يُدْرِكُه غيرُه ولا يعرفُه؛ فيفهمُ من النُّصوص ما لا يفهمُه غيرُه مع استوائهما في حفظه وفهم أصل معناه[8].

□ وأمَّا أثره:

فخرابٌ ودمارٌ، وسفكٌ للدِّماء وانتهاكٌ للأعراض، وخوفٌ وقلقٌ وفزَعٌ واضطرابٌ، وخرقٌ لنظام الاستقرار في مجتمعات الإسلام.

فعلى العبد النَّاصح لنفسه، أن يصقل عقله ويصحِّح فهمه؛ لأنَّ «مَدَارَ العلم بالوحي على الفهم والمعرفة، ووُفُورِ العقل»[9]، ولأنَّ «الفهمَ عن الله ورسوله عنوانُ الصِّدِّيقِيَّةِ ومَنْشُورُ الولايةِ النَّبَوِيَّة»[10].



(4) «الرُّوح» (ص294).
(5) «تيسير الكريم الرَّحمن» (1/280-281).

(6) أي: الدِّيات.
(7) أخرجه البخاري (6533)، والتِّرمذي (1369)، وغيرهما عن أبي جُحَيْفَة - وهب بن عبد الله السوائي - رضي الله عنه؛ وهو السَّائل لعلي رضي الله عنه.
(8) انظر «مدارج السَّالكين» (1/41).
(9) انظر «زاد المعاد في هدي خير العباد» (5/636).
(10) المرجع نفسه.



واحة الإصلاح

إعداد: أسرة التحرير

الفائز

■ قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ:

حدثنا صالح ـ يعني ابن الإمام أحمد ـ قال: ذُكر يومًا عندَه ـ يعني أبيه ـ رجلٌ؛ فقال: «يا بُنَي؛ الفائزُ مَن فازَ غدًا، ولم يكُن لأحَدٍ عندَهُ تبِعَةٌ».

[«الجرح والتَّعديل» (305/1)]

عزة النفس

■ قال العلامة ابن باديس رَحِمَهُ اللهُ:

«الجاهل يمكن أن تعلِّمه، والجافي يمكن أن تهذِّبه، ولكن الذَّليل الَّذي ينشأ على الذُّلِّ يعسر أو يتعذَّر أن تغرس في نفسه الذَّليلة المهينة عزَّة وإباء وشهامة تلحقه بالرِّجال»

[«آثار ابن باديس» (64/4)]

واجب الدُّعاة

■ قال الشيخ البشير الإبراهيمي رَحِمَهُ اللهُ:

«واجب العالم الدِّيني أن ينشط إلى الهداية كلَّما نشط الضَّلال، وأن يسارع إلى نصرَة الحقِّ كلَّما رأى الباطلَ يصارعُه، وأن يحاربَ البدعةَ والشَّرَّ والفسَادَ قبل أن تمدَّ مدَّها، وتبلغَ أشدَّها، وقبل أن يتعوَّدَها النَّاس فترسخَ جذُورُها في النُّفوس ويعسُر اقتلاعُها.

وواجبه أن ينغَمس في الصُّفوف مجاهدًا، ولا يكونُ مع الخوالف والقَعَدة، وأن يفعَل ما يفعله الأطبَّاء النَّاصحُون من غشْيَان مواطن المرض لإنقاذ النَّاس منه، وأن يغشَى مجامِع الشُّرور، لا ليَركبَهَا مع الرَّاكبين، بل ليُفرِّقَ اجتماعَهُم عليها.

وواجبه أن يطهِّر نفسَه قبلَ ذلكَ كلِّه من خُلُق الخضُوع للحُكَّام والأغنيَاء وتملُّقَهم طمعًا فيما في أيديهم، فإنَّ العفَّةَ هي رأسُ مال العَالم؛ فإذَا خسِرَها فقَد خسِرَ كلَّ شيءٍ، وخلَفَها الطَّمَع فأرداهُ».

[«آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي» (4/ 117)]

تناقض أهل علم الكلام

■ قال الإمام ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن هُنا كان أهلُ الكلام أكثرَ النَّاس تناقضًا واضطرابًا؛ فإنَّهم ينفُون الشَّيء ويثبتُون ملزومَه، ويثبتُون الشَّيء وينفُون لازمَه، فتتناقض أقوالهم وأدلَّتهم، ويقَع السَّالكُ خلفَهم في الحيرة والشَّكِّ؛ ولهذَا يكون نهايةُ أمر أكثَرِهم الشَّكُّ والحيرَةُ، حاشا مَن هُو في خُفارة بَلادَته منهم، أو مَن قد خَرَق تلكَ الخيالات وقَطَع تلكَ الشُّبهات، وحكَّمَ الفطرةَ والشِّرعةَ والعَقلَ المؤيَّدَ بنُور الوحي عليهَا، فنقَدها نقد الصَّيارف، فنفى زغلَها، وعلمَ أنَّ الصَّحيحَ منهَا:

إمَّا أن يكونَ قد تولَّت النُّصوصُ بيانَه؛ وإمَّا أن يكونَ فيها غُنيةٌ عنهُ بما هُو خيرٌ منه، وأقربُ طريقًا وأسهلُ تناولًا.

ولا يستفيد المؤمنُ ـ البصيرُ بما جاءَ به الرَّسولُ ﷺ، العارفُ به ـ مِنَ المتكلِّمين سوى مناقضَة بعضِهم بعضًا ومعارضَته، وإبداء بعضهم عَوَار بعض، ومحاربة بعضهم بعضًا؛ فيتَولَّى بعضُهم محاربةَ بعضٍ، ويسلَمُ ما جاءَ به الرَّسولُ».

[«طريق الهجرتين» (518.517/2)]



درر من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ

▣ «فلا تزول الفتنة عن القلب إلا إذا كانَ دينُ العَبد كلُّه لله عزَّ وجلَّ، فيكونُ حبُّه لله ولما يحبُّه الله، وبُغضُه لله ولما يُبغضُه الله، وكذلكَ مُوالاتُه ومُعادَاتُه».

[«مجموع الفتاوى» (601/10)]

▣ ▣ ▣

▣ «فمَن أحبَّ غيرَ الله، ووَالَى غيرَه كرِهَ محبَّ الله ووليَّهُ؛ ومَن أحبَّ أحدًا لغَير الله كانَ ضررُ أصدقَائِه عليه أعظَم من ضَرَر أعدَائِه».

[«مجموع الفتاوى» (605/10)]

▣ ▣ ▣

▣ «فالقلبُ لا يتوكَّل إلَّا على مَن يرجُوه، فمَن رجَا قوَّتَه أو عمَلَه أو علمَه أو صديقَه أو قرابَتَه أو شيخَه أو مُلكَه أو مَالَه غيرَ ناظرٍ إلى الله، كانَ فيه نوعُ توكُّل على ذلكَ السَّبب، وما رجَا أحدٌ مخلوقًا أو توكَّلَ عليه إلَّا خابَ ظنُّه فيه».

[«مجموع الفتاوى» (257/10)]

▣ ▣ ▣

▣ «إنَّ معرفةَ أصول الأشيَاء ومبادئها، ومعرفةَ الدِّين وأصله وأصلِ ما توَلَّد فيه، من أعظَم العُلوم نفعًا؛ إذ المرءُ ما لم يُحط علمًا بحقَائق الأشيَاء الَّتي يحتَاج إليهَا يبقَى في قَلبه حسكَةٌ».

[«مجموع الفتاوى» (368/10)]

▣ ▣ ▣

▣ «وجماع الخُلُق الحَسَن مع النَّاس: أن تصل مَن قطَعَك بالسَّلام، والإكرَام، والدُّعاء له، والاستغفار، والثَّناء عليه، والزِّيارة له؛ وتُعطي مَن حَرَمَك من التَّعليم والمنفَعَة والمال؛ وتعفُو عمَّن ظلَمَك في دَم أو مالٍ أو عرضٍ؛ وبعضُ هذَا واجبٌ، وبعضُه مستَحبٌّ».

[«مجموع الفتاوى» (658/10)]

▣ ▣ ▣

▣ «إذا كانَ اللهُ أحبَّ إلى العَبد من كُلِّ شيءٍ، وأخوفَ عندَه من كلِّ شيءٍ لم يحصُل معَه عشقٌ، ولا مُزاحَمَةٌ إلَّا عندَ غفْلَةٍ أو عندَ ضَعْف هذَا الحبِّ والخوف، بتَركِ بعضِ الواجبَات، وفعل بعضِ المحرَّمات؛ فإنَّ الإيمانَ يزيدُ بالطَّاعة، وينقُصُ بالمعصيَة، فكلَّما فَعَل العبدُ الطَّاعةَ محبَّةً لله وخوفًا منه، وترك المعصيَةَ حبًّا لهُ وخوفًا منه قويَ حبُّه له وخوفُه منه؛ فيُزيل ما في القَلب من محبَّة غيرِه ومخافَة غيرِه».

[«مجموع الفتاوى» (136/10)]

▣ ▣ ▣



بريد القراء

نشكر الأخوين الفاضلين: سمير برقوق وزكريا بوطين؛ من قرية المهديَّة ولاية سطيف، على حسن ظنِّهما بإخوانهم القائمين على المجلَّة وثنائهما على ما يبذلونه من (المجهودات الطَّيِّبة في سبيل نشر العلم النَّافع) على حدِّ تعبيرهما.

وقد أتحفانا بقصيدة، مطلعُها:

بــالله بشِّــرْ فـداءَ أبٍ وأمّْ
لتـابـعــك ورؤيــاك مـنـام
لمن خفَّ عن حـاملـه نـور
مـدائنَ تصـدَّعت لـه بشـام

فنشكرهما جزيلاً، ونسأل الله لنا ولهما مزيدًا من التَّوفيق والسَّداد.

▪ ▪ ▪

وصلت إلينا رسالةٌ من الأخ حسوي محمَّد عمر من مدينة خرَّاطة ولاية بجاية، كلُّها شكرٌ وثناءٌ على (مجلَّة الإصلاح) والقائمين عليها، فجزاه الله خيرَ الجزاء، وجعله من قرَّائها الأوفياء.

▪ ▪ ▪

أمَّا الأخ المكَرَّم: عثمان بباسي، فنشكره على مقاله الَّذي تناول فيه حقيقة اليهود وصفاتِهم وما يجب معرفَتُه عنهم.

نسأل الله أن يعيذَنا جميعًا وجميع المسلمين من كيدهم وشرِّهم.

▪ ▪ ▪

والشُّكر موصول إلى الأخ الكريم؛ زيد العابدين بن عمر ضيف الله من مدينة رأس العيون ولاية باتنة، على ثنائه على المجلَّة وحسن ظنِّه بإخوانه القائمين عليها؛ فهي عنده (من نوادر المؤلَّفات في هذا الزَّمان، وحقيقٌ بها أن لا يخلوَ منها بيت أيِّ جزائري وكلِّ مسلم).

أمَّا سؤاله فقد وُجِّه إلى الشَّيخ فركوس ـ حفظه الله ـ، زادنا الله وإيَّاه علمًا وإيمانًا.

▪ ▪ ▪

أمَّا الأخ الوفيُّ المحبُّ بوخالفة عمر؛ من مدينة المشريَّة، فقد بعث إلينا خطابًا ضمَّنه الدُّعاءَ بالتَّوفيق والتَّحيَّةَ العطرة.

فجزاه الله خيرًا، ونقول له: أحبَّك الله الَّذي أحببتنا له.

▪ ▪ ▪

ولا ننسى الأخ الودود بوعزَّة العربي من بلديَّة بوسفر ولاية وهران، على ثنائه العاطر وشكره الخالص، ودعائه الصَّادق للمجلَّة والقائمين عليها والمشايخ الأفاضل.

نسأل الله أن يجعلهم خيرًا ممَّا يظنُّ بهم، وجزاه الله خير الجزاء في الدُّنيا والآخرة.

▪ ▪ ▪